



فما ذكره في كشف الغطاء وهو انه لا دلالة فيها اصل على حجة خبر الواحد فيما نحن فيه بل مقابلة الرواية
في بعضها غير ما تقتضي عند جواز العمل به مطاعا وان كان ناشئا من دعوى القطع وكذا
كل ما دل على عدم من ان ينهض من معان من صفاق وبطلان كل ما لم يخرج من عند اهل البيت ع وما لم يؤخذ
عنهم وما لم يسمع منهم وما لم يكن من النص وهو لاخذ واخذوا عن رسول الله صلى الله عليه واله وعلى
عليه السلام والاسواق وما دل على المنع من تقليد غير المعصومين من الابرار والروايات وكلما كان الاقامة
وسائر علماء الاثر فانه يتناول مدعى القطع والظن معا ولذا ذكره في حكم اصول الفقهاء كذا في غير ما
يقول المطلق ولا يخرج التقليد المقتضى في رايه عن كونه تقليدا بدعوى القطع برأي الا نام بل السماع
ومشاهدة كما لا يخرج عنه بدعوى القطع بحكم الله هو الا نسل لذلك ولغيره انه من وفيه نظر المشايخ
ان المستفاد من تلك التصويص انما هو يوجب غير العلم الى العلم في مقابلة الاحكام ولا دلالة فيها على
ويوجب العلم بعضهم الى بعض فماتل كما يجمع ان الاجماع المنقول وانضم اليه الجماع منقول اخر
فيستدرك في الاطلاق القاضية بحجة الشهادة ووجوب ترتيب الاثان عليها كقوله عليه السلام اذا شهد
عندكم المؤمنون فاقبلوا وقوله عليه السلام اذا شهد عندكم المسلمون فصدقه ما وصوفته في صدقه
غيره عليه السلام انه قال كل شيء فقولك خلال حتى تعلم انه حرام وذلك مثل الثوب الى ان قال
الاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به اليقينة ودعوى اخضا من حجة اليقينة
بجود الدفاعي والمنازعات مدفوعة بانه مخالف لما يظهر من طريقة الاصحاح والاجاماعات المنقولة في
سائر الابواب المتصوصة الخاصة المذكورة في كثير من المواضع الا ان يقال انه يعتبر بحجة الشهادة ان يكون
حسبه فلا يعتبر بالشهادة العلية لانه يعتبر فيه احسن الشهود والاجماع المنقول من قبيل الشا في هذا
عبر به وبره عليه ان الاجاماعات المنقولة المدونة في كتب الاصحاح مرة من غير الايراد من غير الشك في
المرددة بينها بحجة لصدق الشهادة عليها ولذا لا يجب التحصن من السب فقولهم **لهم** وعدم
تجريحهم عال السند لان مدعى الاجماع يحكي مدلوله وبره من الاثام عليه السلام لا يخرج من دلالة اللفظ
على السبيل بل من اعتبارها في ثبوت الحجة ودعى متحققة في الالفاظ المستدركة المقبر عند عدم ما لم يبر
عنها احراز سواء كانت دلالة على المفوض مطابقا او تعامسا او التزايده ومن ذلك يستدرك
الاجماع المنقول في عنوان الخبر وذلك لانه ليس الا كقولنا في العلم الى مقاديرهم الجاهلين ربنا
حكاية الاقوال والعيان الدالة عليهم ان يقف عليها وروايتها ما استحق عليه لاختصاصه من الخبر الذي
هو كلام المعصوم عليه السلام ونحوه نفس الاسئلة التي يعرف منها اجوبته والاقوال والافعال التي
يعرف منها تقبيلها وغيرها مما يتعلق بها او غيرها من قبيل الجاهل والشبهة وانفاق جماعة من سائر
اولي الازاء والمذاهب ارباب الضنون وغير ذلك مما يتعلق به النقل على نجر التفصيل والاجمال وتدل

[illegible]

الحمد لله والصلوة والسلام

11909

29 1999

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines across the page. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is written in a cursive style, likely a form of Arabic or Persian script. The lines of text are somewhat irregular and overlap, suggesting a dense or hurried writing process. The overall appearance is that of an old, possibly leather-bound, manuscript page.

فأذكرهم في كشفنا القناع وهو أنه لا دلالة فيها أصلاً على حجة خبر الواحد فيما نحن فيه بل مقابلة الرواية
في بعضها عندها تنصف عند جواز العمل به مطلقاً وإن كان ناشئاً من دعوى القطع وكذا
كل ما دل على أن من كان بغير شاع من ضائق وبطلان كل ما يخرج من عند أهل البيت ع وما لم يؤخذ
عنهم وما لم يسمع منهم وما لم يكن من النص وهو لا أخذ وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى
عليه السلام والأسواق فدل على المنع من تقليد غيره المصنوع من الآيات والروايات وكلمات الأئمة
وسائر علماء الأئمة فانه يتناول مدعى القطع والظن معاً ولذا ذكره في حكم أصول التقائل فرفعها
يقول مطلق ولا يخرج التقليد المقتضى وأنه عن كونه تقليداً بدعوى القطع برأي الأمام بل السماع
وشاهد ذلك لا يخرج غير بدعوى القطع بحكم الله هو الأصل لذلك ولغيره انتهى وفيه نظر وإن
إن المستفاد من ذلك التصوُّص إنما هو بجوع غير العلماء إلى العلمانية مفرقة الأحكام ولا دلالة فيها على
وجوع العلماء بعضهم إلى بعض فماتل رأبجها أن الإجماع المنقول وانضم إليه الخلع منقول آخر
فيستدريج في الإطلاقات القاضية بحجة الشهادة وجوباً ترتب الأمان عليها كقوله عليه السلام إذا شهد
عندكم المؤمنون فاقبلوا وقوله عليه السلام إذا شهد عنه كالمسلم فصدقه وموثقه مستد صفة
غيره عليه السلام أنه قال كل شيء هو لك خلال حتى تعلم أنه حرام وذلك مثل التوب إلى أن قال
الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به اليقينة ودعوى اختصاص حجة اليقينة
بمورد الدفاع والمنازعات مدفوعة بأنه مخالف لما يظهر من طريقة الأصحاب والإجماعات المنقولة في
سائر أبواب التصوُّص الخاصة المذكورة في كثير من الموارد إلا أن يقال أنه يعتبر بحجة الشهادة أن تكون
حسنة فلا يعتبر بالشهادة العلمية لأنه يعتبر فيه الحسن والشهود والإجماع المنقول من قبيل الثاني فلا
يعبر به ويرد عليه أن الإجماعات المنقولة المدونة في كتب الأصحاب مودة به لا من الزيادة والشهادة
المرددة بهما حجة أصداً الشهادة عليها ولذا لا يحجب الفحص عن السبب في السبب من عدم
الخبر صحيح عال السند لأن مدعى الإجماع يحكي مدلوله ويرد به عن الأمام عليه السلام لا يخفى أن دلالة اللفظ
على السبب يدل من اعتبارها في ثبوتها والخبر وحى متحقق في الألفاظ المستدركة المقترنة بالبرهان
عنها صارف سواء كانت دلالة شرط المصنوع مطابقاً بغيره أو تعاميه أو التراضية ومن ذلك يستدريج
الإجماع المنقول في عنوان الخبر وذلك لأنه ليس له كمثل فماتل العلماء إلى مغلطاتهم الجاهلانية رتباً
حكماً في الأقوال والعبارات الدالة عليها من يقف عليها وروايتها ما احتجوا عليه لأخبارهم من الخبر الذي
هو كلام المصنوع عليه السلام ونحوه من نفس الأسئلة التي يعرفونها أجوبته والأقوال والأفعال السنية
بعض من أخبارهم وغيره مما يتعلق بها أو غيره من قبل الجاهل وكفى الشهور وأنفاق جماعة من سائر
أول الأئمة والمذاهب وأرباب الفنون وغير ذلك ما يتعلق به النقل على جهة التعقيب والاحتياط وتدل

مع السلامه
 طبع کوکب از خرد
 و سحر و جادو
 مکتب خرد
 فی ابواب
 زینت

النجاة في الصدق والكتمان
الهلاك في الكذب والافتخار
اورخونيه قاله

11909

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

شيخنا الفاضل الفقيه
 العلماء الرئيسين في فقهنا العلية
 دوحه شجرة العلم هريثه الحكمة استوا شجراته في
 الشيخ محمد باقر الأسدي والمسلمين
 شيخ الحكماء والمجتهدين
 بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين وبعد يقول القيد
 الفقير إلى الله الفقيه محمد باقر بن محمد باقر في هذه رسالة مكتوبة في مسئلة الاحباط وعادة
 الجاهل كنهها اجابته لسؤل بعض الاخوان والله المستعان فائدة اختلفت صاحبنا في انه هل
 يجوز للمكلف ترك الاجتهاد والتقليد جميعا والعمل بالاحباط وانه يصح عبادته او لا على احوال
 ثالثها الفصل بين ما لو علم بعدم كونه متمكنا من شخص المبتدع الواضح حتى بعد الفحص وبين
 ما لو لم يعلم ذلك جهوز الاحباط في الاول دون الثاني ذابها القول بجواز ذلك اذا كان من
 المقامات التي علم برحمتها نوعا كالصلاة والتسبيح والادكار والدعوات والزيارات ونحوها
 دون ما عداها لما لم يثبت رجاءها نوعا الخ الفائل بعد جواز الاحباط قبل الفحص بوجه
 الاول فادخل من الكتاب السنة وجوب العلم والعلم وجوب معرفة الاحكام الشرعية وكذا
 ظهر بالاستدلال الزبور من وجهين احدهما ان الامر بوجوب ذلك يقتضي النهي عن العبادات قبل
 المعرفة والنهي عن العبادات يقتضي الحرمة والغش والابتن بالعبادة الفاسدة محرمة من حيث
 او الشرع والوجه في ذلك ان الامر بالشيء يقتضي النهي عن الضد الخاص اما مطلقا وفي خصوص المقام
 الذي يكون من قبل الضد الذي لا ينافي لهنا نظر الحركة والسكون فان الامر باحدهما يدل على
 النهي عن الاخر كان الحكم باباحه احداهما ولذا صرح الفقهاء بان الامر باستنبط الجارية قبل البيع
 يدل على النهي عن البيع قبل الاستنبط فلا تغفل كان الحكم باباحه احدهما يدل على عدم نفي الامر
 بالآخر في هذا الحال وثانيهما ان الامر بانصافه بوجوب محصل العلم يقتضي عدم نفي الامر بالعبادة
 لان حملها على الوجوب النفسي غير ممكن بعد ما لاحظنا في الفقه انهم العرب والاجماع المنقول فلا بد
 من حملها على الوجوب القوي الشرعي ولا ريب ان وجوب المعرفة الشرعية يقتضي تعلل عند الامر
 بغيرها بعد حصول تلك المعرفة وانما على الوجوب الشرطي ولا ريب في ان انتفاء الشرط مستلزم كراهة
 المشروط ويمكن الابرار على كل منهما اما على النهي الاول من وجوه الاول ان المتأني في الاول
 المزبور انما هو كون محصل العلم بالاحكام من الواجبات النفسية ولا ريب ان مجرد ذلك يقتضي



قبل العلم

والعمل بالاحباط
 في انه هل يجوز ترك الاجتهاد والتقليد

اصول

النهي عن العلم قبله ومطلوبه غاية الامر يدل على كون المكلف غاصيا اذا ترك تحصيله عمدا
 ضرورة ان الامر باحدا الوجهين لا يقتضي النهي عن الآخر المبادر من الامر عند الاطلاق في الثاني
 ذكره بعض الافاضل من ان الاوامر المزبورة ارشادية وناظرة الى الطريقة المستقر عنده
 العقل مزبور يحصل الاحكام بالعلم ولا ريب في انه على حجة الاحباط على سبيل العقول
 العقلاء انما يكون متجوزا لامثال مجرد العمل يقتضي الاحباط فلا دلالة في تلك الاوامر على
 ما ورد ذلك ضرورة سقوط التكليف بالمقدمة عند حصولها وليس ذلك عند العقلاء من
 قبل الوجوب الشرطي حتى يكون الاخلال به باعثا لقضاء العبادات المزبورة بل هو واجب غربي
 محض الا ان يقال ان الاوامر المزبورة ظاهرة في العقيدة فانه المتناقض منها غريب بل هو مقتضى
 الاصل في الامر عند الاطلاق الثالث ما ذكره بعضهم من ان تلك الادلة انما تدل على وجوب محصل العلم
 العلم بالامثال فقتضاها جواز الاكتفاء بالاحباط بعد ما لاحظنا كونه ما يتحقق الامثال الفينة
 فالدليل على عكس المطاد في منه ما لا يخفى ضرورة ان المتناقض منها انما هو وجوب محصل العلم
 بالاحكام الشرعية لا العلم بالامثال وبينهما بوزن بعيد الى ان حمل الاوامر المزبورة على
 وجوب محصل العلم الواضح غير ممكن لان حصوله نادرا في كل المزبورة مستلزم تخصيص الاكثر فتقوى
 جاز فيه من بعد ما لا يخفى ولا ريب في انه لا بد من حجة على ما لم يعلم العلم
 اعني الظن الحاصل من الطرق المحضوية الشرعية او العقلية الثابت اعتبارها بقاعدة المدونة
 بل يمكن انما راجعها في موضوع العلم حقيقة بعد ما لاحظنا في قطع بثبوت حجة في سرعة
 فاعلم العلم في تلك الاخبار شامل لما يعي العلم الشرعي ومن البين ان الاحباط ايضا علم شرعي
 لغناء الاحباط وبناء العقلاء على مشرعية وجواز الاكتفاء به في مقام الاطاعة لا مشا
 وتورد حله او لا بالمنع من استمرارية طريقة العقلاء على ذلك في حال التمكن من الامثال
 والاحباط عبارة عن الاحتياط بالاثبات ولا مسلم كون ترك العمل او تقاض الامثال يقتضي بل
 هو اوثق من ذلك ولذا صرح جاعة بان العلم بالاحباط مخالف للاحتياط نظر الى ما لم احاط
 حرمة من حيث الشرع ودعوا ان الاحباط واقع للشرع في المقام كما ترى ضرورة ان الاحتياط
 عبارة عن الاحتياط بالمستيقن فلا يتحقق موضوع في مثل المقام الذي يحصل التمسك في شرطية العلم
 في صحة العبادات وعنده وثانيا بان الادلة الامرة بالاحباط ظاهرة في الوجوب ولا ريب في
 عدم وجوب الاحباط في مثل المقام انما اذا ارتفع الوجوب لا يفي شي من الندب الجواز
 لان الحبس ينفي بانتفاء الفضل فلا يمكن التمسك بها للشرعية الاحباط في المقام وفيه انه
 بعد ما لاحظنا عند حملها على الوجوب فلا بد من حملها على مطلق الطلب والاستحباب لا في امر

٧٨٢/٢٨
 ٥٥٤١٢
 ١٢٥

في جواز العمل بالاحكام الشرعية الصلوات

لما اوجب من غيره فلا يمكن طردها من الخامس ان ما ذكر من ان تحصيل العلم والاحكام
من قبل الصلوات لا ثالث لها غير مستقيم لان تركها جميعا ممكن وقد نقررنا الامر باليه
لا يقتضي النهي عن هذه الخاص من ادراك كون العباد قد صدقوا في العلم اذ ربما يكون ممكنا
من تحصيل العلم في حال العباد فالامر به لا يقتضي النهي عنها واما على المقرب الثاني فالمنع
من كون الشيء فاضيا بانقضاء الامر بصلاته اذ لا دلالة له فيه على ذلك بشي من الدلالة
الثالث ويجوز تحقق المناقاة بينهما لا يقتضي بذلك بل يمكن ارتفاع المناقاة المزبونة بقاء
الترتيب في الوجه الثاني ان مراعاة الاحكام وتكرير العمل في حال التمكن من الامتثال للغير
تدبر على العلم وعمل بغير العلم وهو محرم بالادلة الاربعه الوجه الثالث ان الدليل القاطع
قاطع على حجية الظنون الخاصة والمدارك المحسوسة فيكون العمل بمقتضاها واجبا مقتضا او
ما اجتمع فيه من الوجوه القنينة والغيري ومقتضى ذلك جواز الاكفاء بغيرها في مقام الاكفاء
فلا يجوز العمل بمقتضى الاحكام لانه عصب الامر المعلق بالعمل بذلك الطرق وتوضيح ذلك
نصب الطرق الغير العلم لا بد وان يكون المضلحة موجودة في تلك الطرق والامام واجب على
المكلف العمل بمقتضاها عند حصول الاجتناب في مخالفة حجة منها للواقع فالعمل بالاحكام و
ترك العمل بالطريق مستلزم لتقويت تلك المضلحة الباعثة لجهلها والادلة فاضيه بوجوب
العمل بمقتضاها اقتضاها فلا يجوز للمكلف مخالفتها وبالحكمة في التكليف الشرعي بما يتعلق بالانبياء
بالواقع المستفاد من تلك الطرق لا مط فخرج الانبياء بالعبادة الواضحة من طرق الاحكام
ليس مستلزما لحصول الامتثال الشرعي وقد ورد عليه نارة بان نصب الطرق الشرعية انما
كان لمصلحة الوصول الى الواقع ولا يتم كونه مطلوبيا في نفسه بل انها مقدمة لذلك فيحفظ
التكليف المعلق بالعمل بمقتضاها بعد حصول العلم بتحقيق الامتثال والانبياء بما يتعلق الامر
بالانبياء به وانقضاء ولا يجب عليه الاعادة بعد ذلك لانه لا معنى للامتثال عصب الامتثال و
نارة بان غاية ما يستفاد من تلك الطرق انما هو وجوب الانبياء بالمكلف في الجملة ولا دلالة
فيها على الانبياء الوجوب بما في حال العلم فالعمل بالاحكام ايضا ما يتحقق معه التكليف المعلق
بالعمل بتلك الطرق اذ لا منافاة بين حكم الشارع بوجوب العمل بمقتضى الظن الخاصة وحكمه
بجواز الاحكام وعلى تقدير المناقاة فنقول بان ذلك من قبيل الصداق الخاص الذي لا دلالة
في ذلك الامر على النهي عنه وبالحكمة في الادلة القاضية بحجته الطريق انما يدل على وجوب العمل
بمطلوبها ولو من طريق الاحكام ولا دلالة فيها على وجوب الامتثال للغيري وان
ما ذكر من الواقع مطلوب باذ الخدم من الطريق الاوجه له بعد ما ذكرناه مستلزما

في انه هل يجوز ترك الطريقين

للمسؤول لان الطرق تختلف باختلاف انظار المجتهدين فاذ كان مستلزما لاختلاف الحكم الواجب
والجواب ان لا نقول بكون المطلوب الوافق مقتضا بالطريق بل نقول بان كون المكلف عالما
بالواقع شرطي في صحة العمل الصادر منه فلا يفتقر الى الوجوب الرابع ان المجتهدين مقتضى
التي هي على التحقيق الامع حصوله وهو غير مقتضى ذلك المقام فينتهي بانقضاءه ونفسه المناقاة
من جهة الاختلال لها وتوضح ذلك ان العباد لا بدقها من جهة التقرب للواقع على العلم
بامر الشارع تفصيلا واجمالا كما في كل من الصاوات الاربع عند اشتباه القبلة وما ذكرناه
توسيل الثواب على هذا الفعل لا يوجب تعلق الامر به بل هو لاجل كونه اقتداء للشارع والتباعد
معه في حكم المطيع بل لا يستلزم ذلك بل هو باو قد ورد عليه بوجوب احدهما المنع من كون العمل
معتبر في موضوع التوبة بل نقول ان الاخلاص يوجب تحصيل العباد بما عني القرية وقادحنا
عنه بان المكلف المزبور انما يعلم اجالا لا بعدا مساوية واحدا من ذلك الفردين والافراد
شرا مكيف تقرب بكل واحد منهما ودعوى ان المكلف المزبور انما يقرب بالعبادة المعتبرة
الواضحة المرددة بينهما في الظن ولا يقصد القرية في كل واحد منهما مدفوعة بان هذا المردد
ينبع من حصول موضوع التقرب الاخلاص لان انظار القرية الى احدهما دون الآخر يخرج
غيره بخرج وهو سمي بناء على القول بوجوبه الى التوجه الذي يفرج الذي تقتضى العقاب
امتناعه الا ان يلزم بكفاية النعمان الواقع في مقام التوجه نظر الى ان مجرد حصول التوجه
مطلوبه واحدهما كافيه امكان قصد التقرب بذلك الامر المعين واضافه وان قلت
كيف يقصد القرية بل للتمتع علم العلم بكونه مقربا لزيد وليس الواجب التقرب للمقرب بل
الغير المقرب فليت كيف في قصد القرية قصد التخلص من العقاب فانها احد الغايات التي
في العبادات بل انه يكفي في قصد القرية الانبياء بما عاين من الامام واداء تركه لا
استحقاق العقاب لاجل التخلص من العقاب فان هذا المقدار كاف في بنية القرية المعبره
العبادات حتى لو علم باجرائها تفصيلا نعم فنقول ان العبادات لما كانت من الامور
التي هي بنية فلا بد من قصد التقرب بها من ثبوت التوجه الشرعي الذي هو غير حاصل
في المقام بل نقول ان المكلف المزبور يعلم بعدم شيء من الفردين فيعلم ان الانبياء باحدا
يقصد القرية فادخاله في الدين محرم من حيث الشرع والانبياء باحدهما يقصد القرية
وقد تقر به انه اذا دار الامر بين الوجوب الحرمة كان اللزوم على المكلف التوجه
منه وورد عليه بان الانبياء باحدهما يقصد الوصول الى المكمل الواقع ليس شرعا وعمل
هذا هو السر في ذكره من ان الاحكام راض للشرع بانها التقضي بما اذا لم يمكن من

في انه هل يجوز العمل بالاحكام

الفحص المصنف المقتطع فانه لو كان مجرد الزبد المذكور مانعا من حصول القرينة والاحكام
هناك لكان مانعا من حصوله هنا ويلزم منه رجحان الاحكام في المقام مع خلوه عن
قصد القرينة وهذا يستلزم خروجه عن كونه عبادة وهو مخالف للاجماع ويلزم من ذلك
انعدام امكان قصد القرب بالامور الثابت رجحانها بقاعدة السامح الا ان يقال
ان الاحكام في صورة العجز عن الامتثال التقضي بما قام الدليل الشرعي على مطلوبه
فيمكن قصد القرب بها فانها ان العقل متقبل بحسن هذا الايمان فثبت بحكم الملا
اشاق الامور شرعا وبورده عليه او لا بالمنع من استغلال العقل بحسن ذلك فمطلقا
واما القصد الثابت من ذلك هو ضرورة عدم تمكن من الامتثال التقضي وثابتا بما
ذكره بعض المحققين من ان الامر الشرعي بهذا النوع من الانقياد كونه بالانقياد الحقيق والاعمال
الواقعية في مقام التكليف ارشادي محض لا يرتب على مخالفة وموافقة اذ بهما يرتب
على نفس وجود المأمور به او عدمه كما هو شأن الاوامر لا رشادته فلا اطاعة لمثل
الامر الارشادي ولا يقع في جعل الشيء عبادة كما ان اطاعة الاوامر الحقيقية لم تصرف عبادة
سبب الامر الوارد بها في قوله نعم اطعوا الله واطعوا الرسول رابعها ان مقتضى
من كون الجزم مانعا من حصول النية يقتضي القول باشتراط الحرمان بالتحريم في صحة المعاملة
ايضا وهو بعيد جدا والفرقة بينهما باشتراط القرينة في العبادة فلا يحصل الامع الجزم
تخالف المعاملات فان قصد الانشاء فيها يتحقق مع الجزم ضعفه خامسها مقتضى الجاهل
المعترض المواضع الاربعه اعني الفرض والائتمام والجهل والاختلاف فانه صوابه ذلك
وقد دل النص عليها ولو كان مجرد الزبد مانعا من حصول القرينة في مسئلتنا هذه لكان
مانعا من حصوله في المواضع الاربعه ايضا ومقتضاه الحكم بطلانها والفرقة بين الجاهل
الزبور وبين ضعفه سادسها ان المكلف المذكور بما يكون ثابرا في وجوب تحصيل العبادة في
بالاحكام الشرعية الاحكام في ذلك المقام ولا اشكال في تمكنه من قصد القرينة في ذلك
المذكور اخص من الذي الوجوه الخمس ان تحصيل العلم والمعرفة بالاحكام الشرعية من الواجبات
النفسية الثابتة على المكلف فلا ينقطع التكليف المتعلق بالعلم والمعرفة بالاحكام الشرعية من الواجبات
الزبور اذا التكليف به ليس تابعا للتكليف بالحكم الواقعي حتى يقطع مجرد الايمان به ولو سلمنا
كون الامر به تابعا للامر المتعلق بالحكم الشرعي فلا نسلم انحصار المصلحة في الاعتناء لتعلق الامر
بتحصيل العلم في الايمان لذلك الواقع مع ان الاوامر هو ثبوت المصلحة فيه لفتنة الجاهل
انه بما اجتمعت من جهات احكامها فثبت والاخر عجزه وبالجمل فلا يجوز له ترك الايمان

في انه هل يجوز العمل بالاحكام

والفصل في جميعا والعمل بالاحكام نعم هذا الوجه انما يقضى بكونه انما نذكر التحصيل العلم
خاصا ولا يقتضي نفس العمل في المكلف به بطريق الاحكام والذي يستدل به القول بكون
واجبا فثبتا بما هو منها انه المنبأ من الامر عند الاطلاق ومعناه ان مقتضى الاصل عدم
كونه واجبا غيرا وبورده عليه انه مفاد صلاصته عدم كونه واجبا فثبتا وبه انهما
يتساطان فيرجع في المقام الى استصحاب بقاء التكليف المتعلق به لان مقتضى الاصل
الاستصحاب عدم سقوطه بمجرد الاحكام المذكور ومنها انه لا اشكال في سقوطه في وجه
صلو الجاهل المقصود في المواضع الاربعه اعني الجهل والاختلاف والفرض والائتمام مع انك اشكال
في وجوب تحصيل العلم عليه في هذه المواضع الا يخرج عن كونه مقتضا واذ لا يستقيم الامر
البناء على القول بالوجوب التقضي الجواب ان الدليل المزبور على فرض ثبوتيه اخص من الذي
ثم لو قلنا بان عبادة الجاهل المقصود صحيحا اذا كانت مطابقة للواقع مطلقا لا بدح من القول
بعدم الوجوب التقضي وهو غير ثابت ومنها ان الاجماع ان مقتضى صحتها باشتراط العلم
في التكليف مقتضاه استقاء التكليف قبل حصول العلم للعمل فلو كان العلم مقتضا للعلم لزم منه
القول بعدم وجوب العلم مطروقة عدم وجوب المقتضى قبل وثبوتها فلا بدح من القول بكونه
واجبا فثبتا وبه ما لا يخفى ان العلم الاجمالي بالتكليف حاصل في المقام واشتباها هو كافي
الحكم بثبوت التكليف لواقع على المكلف مع ان ما ذكره يستلزم الدور فيكون تابعا للوجوب
ما اشك به بعضهم من ان ثبوت الوجه معبر في صحة العبادة وهو لا يحصل الا بعد الفحص
لتحصيل الواجب من غير فلا يصح قبله افق الامر الشك في اعتباره فاجري به احكامه في استقاء
اذ لم يتم دليل معبر من شرع او عرف كما يتحقق الاطاعة بدونها مقتضى الاحكام اللازمة للحكم
بعدم الاكتفاء بعبادة الجاهل حتى على القول باجراه البرائة والشك في الشرطية لان هذا
الشرط ليس على حد الشرط الماخوذة في المأمور به الواقعي في غير الامر حتى اذا شك في تحقق الامر
به في الشارع حكم العقل بفع الواحدة للسبب من تركه والعقل بكونه مرفوعا عن المكلف به
على تقدير اعتباره شرط تحقق الاطاعة وسقوط المأمور به من المعلوم ان مع الشك في ذلك
من الاحكام واثبات المأمور به على وجهه يقتضي معناه يخرج عن الفهدة وبالجمل فثبت ان
في تحقق الاطاعة والخروج عن الفهدة بدون الشيء غير حكم الشك في امر المولى يتعلق بغير
الفعل لا بشرط اوجه بشرط كذا لكن الانصاف ان الشك في تحقق الاطاعة يدين بنبه الوجه
عبر مقتضى لقطع العرف بغيرها وعدم الاتية بالمأمور به بنبه الوجه الثابت عليه في الواقع فثبتا
وان لم يعرفه بنفسه لا يقتضي ذلك في الفهدة الوجه الثاني قاعدة الاشتغال واستصحاب

الذي

في ازالة جوا الاحياط

بقوله التكليف فان الظاهر انها في المقام بعد حصول الشك في اشتراط العلم في صحة العبادة
والهتسك باصالة البراءة في المقام في غير محله بعد ملاحظة قيام الادلة القطعية على
وجوب التفصيل احيى كفاً لم يجرى في الاحياط بما هو أحد لها اطلاقاً في العبادة انما مقتضاها
هو كون الايمان بها باعاً لخصوص الامتثال سواء الى مكافئتها من طريق الاحياط او من طريق
الامتثال التفصيلي وقد نفرد ان الامر يقتضي الاجراء ولا امتثال عقوبة الامتثال ومجرد
احتمال شرطية العلم التفصيلي في صحة العبادة لا يمنع من الرجوع الى الاطلاقات المزبورة
لان مقتضى الاصل عدمه وهو وجوب الرجوع في المقام الى قاعدة الاشتغال العقلي
استصحاب بقاء التكليف الشرعي كما ترى بحصول العلم واجب قد يورث على ذلك ولا يأتى
بمقتضى العلم واجباً لخصوص هذا الوجوب مرددين الشرط والغرض المحض والتفصيل لا
يمكن اثبات شيء من هذه الاحتمالات بالاصل لانه معارض مثله وهذا العلم الاجمالي
فاضل بوجوب الاحياط وهو ان يحصل بالامتثال التفصيلي المعلوم في خال العمل ولا
يجوز الايمان بمقتضى الاحياط فيكون الاطلاقات المذكورة بمنزلة العام المختص
بالجمل هو ليس بحجج الا ان يقال انما لا نسلم وجوب المواظفة القطعية وانما القدر المسلم
في المقام هو حرمه مخالفة القطعية وهو ما لا يقتضي بوجوب الامتثال العقلي التفصيلي
في هذا المقام بخصوصه وعده جوازاً لا كفاً بالاحياط او يقال ان غاية ما يقتضيه
الابراء المزبورة هو عدم جواز ترك حصول العلم ولا يقتضي بقاء العلم الواقع بطريق الاحياط
عند ترك حصول العلم او يقال ان احتمال الوجوب لنفسه باطل كما مر بهانه والسبب بين
الوجوب الغير الشرطي من قبيل الأقل والأكثر يقتصر على الأقل ويندفع احتمال شرطية
بالاصل المقر وثانياً بان اطلاقات العبادة مجملة بعد ملاحظة اجمال ما هي لها من
على ثبوتها لجمعية الشرع فيها وكذا موضوعها بازاء المعنى الصحيح لجميع الاجزاء والشرائط
فلا يمكن التمسك بها في اثبات شرطية العلم التفصيلي في صحة العبادة وبودر عليه
الابراء المزبورة اخص من المدعى من لبيان ان كثيراً من اطلاقات العبادة اذات غير محالة وان مجرد
ما هي لها لا يندفع في جواز التمسك بها في المقام لان العلم بمقتضاها كونه العلم التفصيلي
ما هو في موضوع تلك الماهيات فاحتمال كونه شرطاً شرعياً في صحتها كما يمكن ان يدافع به
الاصل الغير وثالثاً بان سببه القربة بشرط في صحة العبادة مردد في مطلوبه بعضه
ومن لبيان ان الاطلاقات المزبورة انما تقتضي مطلوبه العبادة فلا يجوز التمسك بالاطلاقات
المزبورة في المقام لان الشك في القربة يستلزم الشك في تحقق موضوع العبادة فالأصل

بأنه لا يثبت وجوب العلم التفصيلي في صحة العبادة

في ازالة جوا الاحياط

عدم مقتضاها في المقام وفيه ان مقتضى اطلاقات السبب هو جواز الاكتفاء بما يسمي
سببه وهي ما لا اشكال في تحققها في ضمن الاحياط كما انما تقتضي في ضمن الامتثال التفصيلي
وثانياً بان مقتضى العلم التفصيلي في العلم الاحياط مقدمه لخصوص الامتثال التفصيلي
فادل على وجوب التفصيل القين بالامتثال يقتضي مطلوبه كل منهما لان مقتضى الواجب احيى
بالامر الاصل الشرعي لانها مستفادة من الخطاب الشرعي صالحة والامر المتعلق بدورها شامل
لها بالآلة التفصيلية او الالتزامية القوية فيكون وجوبها عليه من قبيل الوجوب القوي
مقتضى التكليف المزبور بالاحياط كما انه يسقط بالامتثال التفصيلي الدليل على وجوب
الامتثال لعلنا نقول في الوارد في كتاب السنن القاضية بوجوب الاطاعة فانها لا
تقتضي الا بدالك مقتضاها حصول الاطاعة بما يتوصل به بورد عليه بوجهين احدهما بان
كون الاحياط مقدماً شرعياً لذلك يوقف على كونه عبادة ضرورية ان غير العبادة مما لا
يقتضي به امتثال الامر المتعلق بالعبادة وكونه عبادة يوقف على تعلق الامر به ولا بد من
شمول الامر المتعلق بقدم المقدمة للاحتياط يوقف على كونه عبادة ومقدمة شرعية لذلك
ورظاهر الا ان يقال ان الامر لا يوقف على ثبوت كونه كالعبادة التثنية وغيرها الماثورة
بل العبادة ما يتحقق موضوعها بنظر الامر ان الصبر ايضا ما يمكن اثباته بالامر مع ان الامر لا
يتعلق بالاصح مع ان الدور المزبور جارياً بالنسبة الى المقدمة الخارجية كالطهارة التثنية
غيرها مصداقاً ان الدور المزبور جارياً بالنسبة الى السائر لاوامر المتعلقة بالعبادة فانه يمكن
العزق بين المقامين بان الاوامر كانت متعلقة بخصوص الصبر فيما يثبت على منعه الطمحي
الا انما كانت واردة في جزئيات كهيئة المكلف به جاز اثبات القيمة تلك الاوامر بخلاف
المتعلق بالامتثال فانه ليس واردة في جزئيات ان المقدمة العلمية صحيحة الا ان يقال ان خلافاً
الامر المزبور فاضل بمطلوبه المقدمة العلمية مط وعلق الطلب الشرعي لها بل على صحتها
والثالثة ما ذكره بعضهم وهو انما لا نسلم شمول ما دل على وجوب الاطاعة للاحتياط الا في
صحة عدم التمسك بالامتثال التفصيلي والازم القول بشموله للوضوء من ماء انة او اكثر
مثلاً مجرد حصول العلم الاجمالي بوجود الماء المطلق في ذلك منتهى مع التمسك بالماء
المطلق المعلوم تفصيلاً مع انه لا اشكال في خروج مثله عن الادلة القاضية بوجوب امتثال
الامر المتعلق بالوضوء وثالثاً الاوامر الواردة في شرعية الاحياط القاضية بمطلوبه
فان مقتضاها هو جواز الاحياط مط فالاصل عدم جواز تفصيلها بصرف العجز عن امتثال
التفصيلي وبودر عليه بالمنع من تحقق موضوع الاحياط في هذا المقام انما على القول بكونه

في ادلة عدم جواز الاحباط

عن الاحداث بالادوية فقط لان الامتناع التفضيلي او تفويت ذلك اما على القول بكونه
عبارة عن الاحداث بالمشي فليعدم كون المقام منه بعد ملاحظة مقام احتمال كون العلم التفضيلي
شرطا شرعيا في صحة العبادة عند التمكن من تحصيله بل قد يقال بان اطلاق لفظ الاحباط
مثل تلك ما ورد فلا ينصرف الاطلاق اليه ولا يحسن القائل بعدم جواز الاحباط في امور
التي لا يعلم المكلف بعدم تمكنه من تحصيل المتيقن الواقع ويجوز ان في صوغ علمه بعد تمكنه من تحصيل
المتيقن الواقع تفصيلا اما على عدم جوازه في الصو الاول فبما مر من ادلة القاضيه بالنسبة
من الاحباط مع التمكن من الامتناع التفضيلي واما على جوازه في الصو الثاني فبما دل من
العقل والنقل على مشروعيته الاحباط ومطلوبه في الشرع وبظهور مقام الاجماع عليه
فان طريقه العلماء مستمرة على العمل بمقتضاها وبالاجماع المنقول في كلام بعض الفحول فيقولون
نقلنا فانما الله ما استطعتم وانما الله حق بقائه وقوله والذين يؤتون ما اتوا وقلوبهم
وجلة انهم لا يدرهم راجعون والانصاف ان قلنا بانها احتمالات مطلوبة في صحة العبادة فيما
لا يعلم المطلوبية ولو اجماعا لا هو والافناء كذا واما الاحباط او يجدي في صحتها لان موضوع
التقوى الاحباط الذي يوقف عليه هذه الامور لا يتحقق الا بعد الايمان فحمل العبادة
على وجه يجمع فيه جميع ما يعبر به العبادة حتى يثبت المقرب الا لم يكن احباطا فلا يجوز ان
يكون ذلك لا واما منشاء للفرقة المتويزة فيه الا ان يقال بعد التخصيص في هذا الامر
في الاوامر الواضحة بالعبادة مثل قوله افعلوا الصلوة واتوا الزكوة خيشان قصد القرينة بما
يعبر به موضوع العبادة شطرا او شطرا والمفروض ثبوت مشروعيته لهذا الامر والوارد
ان المراد من الاحباط والافناء في هذه الامور هو مجرد الفعل المطابق للعبادة من جميع الجهات
عدائيه القرينة ففعل الاحباط بالصلوة الايمان يجمع ما يعبر به هذا قصد القرينة فاما امر
الاحباط بغير هذا الفعل وحده فيقصد المكلف به التقرب باطاعة هذا الامر من حيث
يقدر التقوى باستحسان هذا الفعل وان لم يعلم المقلد كون ذلك الفعل مما يشاء فيكون هذا عبادة
ولم يثبت به بداعي احتمال المطلوبية ولو اريد بالاحباط في هذه الامور معناه الحقيقي وهو
ايمان الفعل لداعي احتمال المطلوبية لم يجز للمجهل ان يفهم باستحسان الامر المقيد بايمانه
بداعي الاحتمال حتى يصدق عليه عنوان الاحباط مع استمرار سيرة اهل التقوى على خلاف
فعل ان المقصود ايمان الفعل بجميع ما يعبر به عدائيه الداعي فان قلت ان مقتضى ما مر من
ان الامر بوجوب العلم يقتضي النوع العمل بل العلم انما هو عدم جواز العمل بمقتضى الاحتمال
في هذا المقام ايضا بعد ملاحظة كون المفروض هو كونه اجاهلا بالحكم الشرعي قلت ما ذكرنا

في انه هل يجوز الاحباط

لان اوامر العلم ظاهر فيها يعلم العلم الشرعي الذي هو عبادة عن طريق المعبر ولا ينبغي ان
الاحباط ايضا طريق موصول الى الواضح فيجوز الاكتفاء به في هذا المقام فان قلت ان مقتضى
ما مر من عدم جواز الاحباط مع احتمال تمكنه من تحصيل المتيقن هو عدم جواز العلم بالاحباط
على المجهل الا نادرا فان مثل هذا القطع لا يكاد يحصل له الا نادرا وانما الهام قائم مقام
هذا القطع لان ادلة الاحباط شاملة بالنسبة اليه ثم انه ربما يقال ان مقتضى ما مر من
من مشروعيته الاحباط في مقام الشبهة الوجوبية والحرمانية هو انه يجوز للعالم العمل
بمقتضى الاحباط في القطع اذا لم يكن العالم عالما بقطعيته بل مقتضاها هو جواز الاحباط
للعالم في الضرر بان العلم بالعلم عند وثوقه عليه بان الاحباط غير جائز في القطع
والضرر ديات فجميع العالم الى المجهل في شخصه واراد الاحباط وهو علمها ان مجرد فيما
احتمال الوجوبية والحرمانية عند المكلف كانه في شمول ادلة الاحباط بالنسبة اليه ويجزى
قطعا عند المجهل لا يمنع من جواز الاحباط من الجاهل مع ان الدليل العقلي القاطع رجح
الاحباط في مقام الشبهة غير قابل للتخصيص كما هو المفروض من سائر القواعد العقلية ثم انه
لو تعين عند نفس العمل تفصيلا من واجباته ومندوباته لكن يتعلق الجمل بواضعه وما يقع
بفتاءه والظاهر لا اشكال في الصحة بعد تركه جميع ما يحتمل كونه ما عاقله قطع بآراء
مطلوب الشارع وعقد تعين المانع في نظره تفصيلا لا يمنع من الصحة وكذا لو بين عند من
العبادة تفصيلا او يقيمه له من غيرها لكن لا يقيمه عنده الواجب عن الاجراء عند الجاهل
ايضا في الصحة بناء على المختار من عدم اشتراط ثبوت الوجه في صحة العبادة في الكلام في
كيفية ثبوت الاحباط وهي تفصيل على وجوب ثلاثة احدها ان يقصد القرينة بواحد
معين في الواقع وهذا باطل اذ يعبر في الثبوت ان تكون مقارنته العمل وهذا في الحقيقة ليس
قاصدا للقرينة في شيء منها فانها ان باي بكل من ذلك الفردين او الافراد رجاء المطلوبية
والوصول الى الواقع وهذا صحيح فانها ان باي بكل من ذلك الفردين او الافراد مع الجزم بمطابقة
الجميع في الشرقة من جهة دلالة اوامر الاحباط عليها وهذا ايضا فائدة اخلافا
رة في صحة عبادة الجاهل المارك للايمان والتقليد والاحباط حينئذ عدم ما عاقله اقوال
تفصيل الكلام ان الجاهل ما ان يكون جاهلا بمقتضى العمل او في ادائه المأمور به بطريق
الاحباط اللازم مراعاته عليه عند تعدد العلم وانما ان يكون جاهلا بصوابه فاصلا على التقيد
فاما ان يكون جاهلا بالحكم او بموضوعه وعلى التقديرين ما ان باي العمل على طريق الواقع هو
الحقيقي والخطي الذي يستفاد من الاجتهاد والتقليد من جهة المواظبة بالامانة او

في صحة عتبا الجاهل وعد

الاحتياط اوله بان يه على ما هو الواقع وما يترتب منه الاحتياط الا ان يكون في الحقيقة
 وكون الاحتياط او يكون الاحتياط فيه من جهة جهله بالحال مع تمكنه من استعلام الحكم
 من العلم وعلى كل حال فاما ان يلحق ذلك في العبادات او في المقامات من العبادات
 الايقاعات وغيرها والمراد بالعبادة ما يشترط فيه قصد القرينة وبالمعاملة ما لا يشترط
 فيه ذلك فصول المسئلة على اقسام الاول ان يكون جاهلا مقتضرا وكان ثانيا من العلم
 بخالف الواقع وفيه وجهان او قولان اقولها البطلان لقاعدة الاشتغال واستصحاب
 بقاء التكليف لانه لا اشكال في كون المطلوب منه حال فقصير هو العبادة الصالحة المستقيمة
 للاجزاء والشرع وضد الموانع فهو غير ثابت في المأمور به على وجهه فيجب عليه الاعادة عند زوال
 وقوعه في العتبات وترك الاشتغال وقد اطمع الادلة الاربع على وجوب طاعة الشارع و
 حرمة مخالفة وتحتل في بقا القول بالتحريم وبسندل بوجوب الاول لاخبار الواردة في فقد
 الجاهل والدالة او المسئلة على انه لا شيء عليه كالتبوي المروي بعدة طرق دفع عن امتي ما
 لا يعلمون بناء على كون المرفوع منه هو جميع الآثار فلا يجزئ عليه الاعادة بعد ذلك وقوله
 ايما امر ركب امر الجاهل فلا شيء عليه فان قوله فلا شيء عليه فان قوله من قبيل النكوة
 المنقبة فيقصد العواما وضما او معونة فاعك الحكمة والشرع ان لو من جهة عكس جواز ما خبر
 البيان عن وقت الحاجة ومقتضاه عكس وجوب الاعادة على الجاهل قط فمع مقتضاه بقاء الجاهل
 فالقدر المتعين من شجوت الاجزاء والشرائط المفردة للعبادة انما هو اختصاصها بالنسبة الى
 العالم بها لانه الذي يقتضيه الاخبار المزبورة فالانهم التكليف بها بالنسبة الى الجاهل بملك
 الامور مقتضرا كان ام فاحوا وبالحكمة فالذي ينفاد من هذه الاخبار هو عكس كون الجاهل
 مكلفا بشئ من التكليف الشرعي لم يعد تربية شئ من الآثار عليه مطرد يمكن الجوامع
 وجوه منها ان المرفوع في الرواية هو المؤاخاة والعقاب ونمطلق الآثار لانه الفرد الاظهر
 الكامل فينصرف الاطلاق اليه ولا نه المتعين فينصرف عليه في المرفوع فما يقتضيه اصله عند ذلك
 وما يقال من ان جملة على رفع جميع الآثار فربما في دفع الموضوع من جملة على دفع خصوص الآثار
 فيعين جملة على دفعه فمرفوع بان حمل اللفظ على الجواز القريب انما يثبت لهم اذا كانت الاثرية المرفوعة
 فربما في المعنى المجازي المرفوع وليس انك من هذا القبيل مع ان جملة على رفع الآثار ما لا يلائم مع ما
 ذكره الاصحاب من ان الاحكام الوضعية لا تختلف باختلاف العلم والجهل بل لفظ ان قوله لا
 شئ عليه يدل على عدم وجوب الاعادة والعقوبة مثلا لان النكوة للعتبة فيقصد العواما ولا ينبغي
 حماها على دفع خصوص المؤاخاة وفيها ان اصل البراءة مغايرة في المقام مع اصله عند حصول

في انه مل صح عتبا الجاهل ولا

المهنة الملغوبة فان ما دل على وجوب العبادة فاصبه بوجوب تحصيلها فبذلك لا شك في
 تحصيلها كان مقتضى الاصل عدم حصولها فترجع المقام الى قاعدة الاشتغال وبورده عليه بان
 الشك في حصول المهنة مستتب عن الشك في الجزئية او الشرطية او المانعة وعبر الشك في
 فيعد ثبوت المانع عنها بالاصل المفردة مسر لا صالة عدم حصول المهنة في المقام لان هذا الاصل
 مقدم عليها بقاء هذه التين في المسبب الزيل والمزال نعم يمكن ان يقال بعدم جواز التمسك باصلا
 البرائة في ثبات كون المهنة عبارة عن العمل لانه من قبل الاصل المثبت والشرع في ذلك ان المراد
 بالانذار هي الآثار المحمودة الشرعية التي وضعت للشارع لانه القابلة للارتفاع برفعها واما ما لم
 يكن بجعله من الآثار العقلية والقاعدة فلا تدل الرواية على رفعها ولا رخص الاثار المحمودة التي
 عليها فالاصل المثبت ليس بجبر فلا يثبت بذلك تحقق المهنة الا ان يقال ان المهنة والمهنة
 فينبيل للتوابع فيمكن ابطالها بالاصل فممنها انما لو سلمت احمل على رادة نفق جميع الآثار فلا تسلم
 دلالة على عدم وجوب الاعادة في هذا المقام اذا ترك التوبة او غصا من الاجزاء او انظر
 في حال الجهل لان جزئية التوبة ليست من الاحكام المحمودة شرعا بل هي ككلمة الكل وانما الجواب
 الشرعي وجوب لكل الوجوه من رفع حال الجهل بحكم الرواية ووجوب الاعادة بعد العلم برب
 على الامر الاول لا على ترك التوبة وانما عكس بان ترك التوبة سبب ترك الكل الذي هو
 سبب جبر الامر الاول لان عمدا راض من اسباب البقاء وهو من المحمولات القابلة للارتفاع
 في الزمان الثاني فغنى رفع المحمودة ما يترتب عليه وهو ترك الجزئية ومعنى رفع ما يترتب عليه
 وهو وجوب الامر الاول في الزمان الثاني واغرض عليه بان المرفوع في الرواية الآثار الشرعية
 الثانية لولا النسبة الى الآثار الغير الشرعية ولا ما يترتب على هذه الآثار من الآثار الشرعية
 فالآثار المرفوعة في هذه الرواية تظهر الآثار الثانية المستصحب بحكم اخبار الاستصحاب انها
 هي خصوص الشرعية المحمودة للشارع دون الآثار العقلية والقاعدة ودون ما يترتب عليها من
 الآثار الشرعية ومنها ان الرجوع الى صالة البراءة انما يجوز مع عدم العلم بثبوت التكليف
 بل بقول بان قوله ما لا يعلمون ونحوه يقتضي ثبوت التكليف مع العلم ومن البين ان الجاهل
 المقصود به يكون مكلفا بتحصيل العلم فلا يكون مضمولا لادلة البراءة والحاصل ان الامر
 العلم يقتضي وجوب الفحص عن تلك الاجزاء والشرائط لتحديد راسخ الحقيقة الواقعية ومن هنا
 صرحوا بان شرط في التمسك باصالة البراءة الفحص عن المقادير وبورده على ذلك بان الفحص
 المقام انما هو في ثبوت الشرطية والجزئية والمانعة بالنسبة الى الجاهل المقصود به وهو
 منيع بالاصل المزبور وفيه ان ذلك انما يثبت في اطلاق الفحص مقتضى ثبوتها

وهو ان الجاهل لا يترتب عليه

في انه هل يصح عيب الجاهل أم لا

المر بوجه على سبيل العموم والمفروض تحفظه في المقام فمقتضى الاطلاقات الفاضلة ببقى
الشرطية والخبرية والمانع منه هو وجوب الاعادة على من اخل بشئ من ذلك غلما كان او جاهلا
ونوضح المقام ان قوله ما لا يعلمون ان كان عبارة عما يعلم العلم الشرعي اعني الظن الذي
الدليل على عيبه فلا ريب في جريانه في المقام بعد ملاحظة دلالة الاطلاقات الشرعية على سبق
الشرائط والاجزاء والموانع المربوطة بالنسبة الى الجاهل المقصر ايضا على نحو ما على العا
من هذه الاطلاقات لردة على ذلك وفاضله بوجوب الاعادة عليه اذا اخل بالعمل مخالفا
للبواع وان كان عبارة عن خصوص العلم العقلي فنقول بان الاطلاقات المربوطة حاكم على ذلك
بعد ملاحظة كونها بمنزلة العلم وقيام مقامها في جميع المقامات قد نفي الابدان المربوطة
اخر وهو ان مقتضى الدلالة الواردة في بيان كونه العبادة هو سقوطها عن التكليف في
حالاتها الواضحة ومقتضى اخبار البراءة هو سقوطها عنه في هذا الحال والعارض بينهما هو
مروجه فخرج في المقام الى المخرج وهو في غايب الاطلاقات المربوطة لاعتقادها بالشرعية والاستصحاب
وعبر ذلك بل قد يقال ان الاطلاقات المربوطة من الادلة الاجتهادية فيجب تقديمها في المقام
على اخبار البراءة حاكم على ادلة التكليف كحكومة سائر الادلة الواردة في بيان الشرائط
على الادلة الواردة في ثبوت التكليف بل ان التوى الفاضل يرفع الاموال السبعة عن هذه
الادلة حاكم على ادلة التكليف الشرعية ذلك ان مقتضاه هو رفع الامر الذي في شأنه الثبوت
لولا هذا الدليل فينبغي تخصيصها به وبعبارة اخرى ان التوى المربوطة يرفع بكون تلك الامور
شرطا في ثبوت التكليف فيكون حاكم عليها كما ان سائر الادلة النافذة في المدلول ادلة اخرى
حاكم عليها ومفسر لها لو لم يكن ملاحظة العرف ولذا نقول بان ما دل على ثبوت الشرط
القائمة حاكم على ادلة التكليف كحكومة فاعند في المخرج والضرر عليها من ان غايته ما في البناء
هو وزن الامر للمقام بين ثبوت اعتبار الشروط والاجزاء والموانع في حال الجهل والخصاصة
بالعالم ومقتضى ذلك وزن المكلف بين الافل والاكمل الذي هو راجع في الحقيقة
الى المتباعد من نظر الاصول العلم الاجمالي بثبوت احد التكليفين عليه في هذا الحال وهذا العلم
الاجمالي ينع من الرجوع الى اصاله البراءة بعد ملاحظة اختصاصها بالجاهل ودعوى قوله بان
لا يعلمون منصرف الى خصوص العلم التفصيلي كما ترى في غير احوال ريب في ازماعه الاجزاء والشرط
في حال الجهل والاعاشع مخالفتها مقدمة عليه لاداء الواجب قد تقرر ان المقدمة العلمية
واجبة وبعبارة اخرى لا ريب في ان الاشتغال البغني يقتضي وجوب تحصيل اليقين بالبراءة وهو
لا يحصل الا مع مراعاة القول بوجوب الاعادة في المقام واورده عليه بان الاشتغال بالبراءة

في انه هل يجوز بناء العمل بالاحتمال

هو بالافل وغيره مشكوك فيه من اول الامر سيما ان الاطلاقات المربوطة مثبتة بالاحتمال
المقتولة العتيدة يقتوى الاحتمال بالفاضلة بقضاء عيب الجاهل المخالف للواقع سواء كان
جاهلا بوجوبه او بتوقف الصبر عليه بل لفافهم الاجماع عليه فانهم ضروحا بان كماله غير معتد
ضمن ذلك الاجماع عليه كما عرفت في شرح الاقضية للكرام ان كماله الحكم غامد عند عامة الاحكام
جميع المناهات من فعل او ترك ومنها ان مقتضى استحباب الاشتغال هو وجوب مراعاة المشكوك
فيه في هذا المقام ووجوب الاعادة مع الاحتمال به اذ مع محصل الثاني في تفرغ الذم عن التكليف
الثابت عليه الزمان الاول بينهما صفة متباعدة واصالة البراءة على تقدير تسليم جريانه في
مثل المقام لا يصلح المعارضه مع الاستصحاب المربوطة بوجوبه بان الشك في بقاء التكليف في
هذا المقام مستتب عن الشك في الجريته او الشرطية او المانع فاضله عدم ثبوت هذه الامور
مقدمة على الاستصحاب المربوطة بقاء المزيل والمزال لكك قد عرفنا ان اصاله العلم غير خاد
في المقام بعد ملاحظة كونها من اصول الميثية اذ لا يثبت بها ان الصلوة عبارة عن الافل
قد يقال ان قوله من علم بما علم كفته ما لا يعلم وقوله من علم بما علم كفته ما لا يعلم
عبارة عن اليقين فتدبر ومنها ان غاية ما تقتضيه الاخبار المربوطة هو كون الجاهل مكلفا
كما هو مقتضى قوله من علم بما علم كفته قد صرحوا بان يقتضيه التالى الكلي هو الموجبة الجريته
فثبت فاد منه ان العالم عليه شيء وح فقول ان العالم بوجوب الفحص قد ثبت عليه شيء وهو
مرد في هذا المقام بين امور عديدة فيجب عليه الاحتياط وح منه نظر ومنها ان الجاهل المقصر
قد خرج عن تلك الاطلاقات بسبب علمه بوجوب الفحص عليه فلا دلالة في تلك الاطلاقات على
وجوب الاعادة عليه الا ان يقال ان الاطلاقات المربوطة انما قضت باستفاء الاجم والاعادة
جميعا على الجاهل غايبة الامرافات ادلة العلم بثبوت الامر على المقصر المربوطة في عدم وجوب الاحتياط
مندرجا في الاطلاقات المربوطة الواجبة التامة الاخبار الدالة على عدم العبارة بالشك بعد تقرر
او بعد خروج الوقت واورده عليه بانها واردة في وقوع الفعل في حكمه لا في استوليان مقتر
الموضوفا الاحكام وتوجب ان التكليف مؤقته متعلقة بموارد هذا الواقع وهي
مستفادة غالبا من الفاظ وهي موضوعة بازاء معانيها الواضحة ولا مدخل للعلم والجهل فيها
الامثال للتكليف الواضحة لا يمتنع الا بالاثبات بمورد الواقع وحشانه لا بد في الكشف عن
الواقع من طريقين عليه فالطريق المعبر اما ان يكون اعتبارها واقعية او ظاهرية لا مستند
الى اعتقاد المكلف كونها طرفا معتبرة من القسم الاول العلم وما ثبت قيامه مقامه مط او عند
معرفة وهذا النوع من الطريق قد يسمي بانه مقتضى قول مع انكشاف الخلاف وعدمه وان استمر

في بيان معنى القاصر والمقصر

فالحكم واضح فان زال وانكسر فلا ريب في عدم حصول الاستئصال للامر الواقع فيجب اليه ذلك لان
يقوم دليل على عدمه ومن العلم الثاني ما لو اعتقد المجتهد صحة استنباطه او اعتقدا المكلف
المطلوب صحة ثقلته يثبت له ما زاد ذلك وقد رتبنا بقا ان مقتضى القاعدة ايضا وجوب الانا
اذا كان انكسر مخالفه ذلك العمل الواقع بحيث في الطريق الزبور للواقع الوجه الثالث
من الاخبار كقوله لا تقام الصلوة الا من جهته الخ وقوله لا يجزئ هذا السنن في كل زيادة او نقص
الظن في التمسك مع كل منها وقوله لا يبرئ من الغاية البرئ من التمسك الركوع والنجو ونجائيه
بما عطفه بالاجابات المتقوله الفاصلة بفساد عمل الجاهل مع مخالفته للواقع وبها
محصنة بالصلوة قاله دليل اخر من المذهب بانها مغايرة مع ادلة الواردة في شؤنها
والشرائط والموانع فانها فاصلة بوجوب الاعادة مع عدم مراعاتها من غير فرق في ذلك بين
القادر والجاهل وغيرهما والنسبة بينهما غير متروكة والرجوع مع ادلة الشرائط ويحتمل ان
يقسم الاختصاص بالاجابات المتقوله في الباب التنوع في مواضع التمسك والتمسك
نظائر المسئلة الا ان يقال ان حديث لا تقام الصلوة على ذلك الادلة فيقدم عليها وانما تضمن
منها بوجوبه ان المتناقض منه ولو بمقولة فهم الاختصاص هو اختصاصه بالاحلال الواقع
في الصلوة وهو ان لا يعم العهد قد ثبت ان الجاهل المقصر غامدا وعمد القامدا ويقال ان قوله
لا يجزئ هذا السنن اخر من تلك الادلة فيجب حمله عليه وانما رتبنا بان التعبير بالشك في الزيادة
يجوز باختصاصه بوجوب الاختلال السكون لا يربط له بما نحن فيه وكيف كان فالقوله في النظر هو
ما ذهب اليه الاصحاب من القول بفساد ذلك وتيقن النسبة على امرين الاول ان بيان معنى
القاصر والمقصر بوضوح ان المراد من القاصر هو من كان جاهلا صورا وغافلا عما سواه كان غافلا
عن التكليف عظميا كافي المستضعفين او غافل عن التكليف الحاصر وكان جاهلا بمركبها بمعنى كونه
اليه مقتدا لحسنه على وجه خاص لا يبرئ في اداء التكليف في غير على نحو مقتدر انه قد
بالاحاطة بالسنن والسنن الى اداء الواجب بان لا يكون قادرا على اداء المكلف به على الوجه الصحيح
الشرعي لغرضه في نفسه او لغرضه الوصول اليه بسبب تنقذ ما يثبوت الوصول الى الواجب
المزبور سواه كان ذلك من جهة العذر العقل او الشرع وقد لاحظ بالنسبة الى تحصيل العلم بان
لا يمكن فاداعل استعمال الاحكام من الطرق العقلية او الشرعية ولا اشكال عندنا في عدم
كونه اما ان الشدة شرط في ثبوت التكليف بالادلة الاربعه فيتمتع بعد تنقذه وهو يثبت
الحكم باسناد الاثم والمواحدة والعقاب عنه في هذا الحال واسند حديثا لعلنا له للوجوب
توضيح العلم بان لا يمكن القائل ان لا يعلق به تكليف الفعل او الزك من جهله ومخلفه

في اقسام جامل المقصر القاصر

لا يجب لسوا عنه فان وجب السؤال وتوقف على تصور التمسك في تمام الاحتمال لعدم السائل
لبيحنا المقصر الى السؤال واما ان كان غافلا عن التكليف وكان مقتدا لحكم على جامل
خلافه من جهة خفك على الطريق المفردة لم يمكن في مثله الزيادة بالسنن في الزيادة او في
اشاء العبادة التي يحرم عليه قطعها بين القطع والاثام ولم يقدر على تحصيل العلم ولا انما
فهو انفسا مندرج في عنوان القاصر بحسب عليه الا انه يفتقر الى العلم مع سنده في الزيادة
امر بين امرين وليبين من امرين واضطر الى ان كتاب العدل من امرين محرمين وادام في
بينما الوجوب في التحريم ولم يتمكن من التحصيل من شرعا وعقلا ومكلف في ذلك الذي يقتضيه الشرع
ومع انشاء الظن فهو غير في ذلك ولا يثبت الخافه في الصور المزبورة بالجاهل القاصر ويحتل
القول بالخلافه بالغا لا انه اذا كان مكلفا بوجوبه بان يعمل بغيره اذالة العيب في الشك في بوجوبه
مكلف بالعمل باضالة الخبر ولا ريب ان الاصل في الزبور بعد بوجوبه كسائر الاجزاء ولا
وا طرق الشرعية فيلحق بالعلم الشرعي الخافا حكما او ما لو عمل في ذلك بانفسه فهو مقصر
انما لا يخفى انما كان مكلفا بالعمل بالظن فتركه موجب الاثم والمقصر وكان موافقا لمقتضى
للواقع في كونه اثمنا وجها متبينا على حرة الجزى ودمها واما السامعي فاما ان يثبت
لا اشكال في الخاتم بما بالجاهل القاصر سواء كان متعلقا بالحكمة والموعوم والموسوع الصوف
الظن ان المجتهد المخطئ ايضا الجاهل المقصر واما الجاهل المقصر فهو ايضا يتصور على وجهين
ان يكون في المقصر الرجوع الى الادلة مع كونه مجتهدا او الى المجتهد كونه مقلدا فان مقتضى
الحكم في المسئلة لاجل ذلك في حال العمل والظن انه لا اشكال في عدم كونه مقصرا لاجل ذلك
سببا اذا كان مطابقا للواقع بل هو محتمل وليس عليه الاعادة لان الامر يقتضي الاجز في مقتضى
الاثم وانصبا بالنسبة اليه لاجل نقصه في تحصيل العلم وجها بان لا يمكن ان يتأمل في مقتضى
حصول العقلية الباشعة على مشروط التكليف فيتمثل الثبوت نظر الى كون العقلية المزبورة ناشئة عن
نقصه في الاستعداد والمجته انه ان كان الوقت موزا لتحصيل العلم فتركه في غير من اجزاء فلا
يكون اثمنا في الصور المزبورة ومع المضي في وقتها انما يكون مقتضى الاجز مقتضى
تحصيل العلم او من الايمان بالماهية بسبب عجزه عن موانع شرعية وعقلا وكان امتناعا من مقتضى
الاختبار لكونه مكلفا وعنده وجهان بل قولان متباينان بل ان الامتناع بالاختيار هل
هو منافق للاختيار المصغر لعلو الخطأ التكليف عليه او انه لا ينافي الاختيار والمجته عند
مخاطبا بالحكم التكلفي ويجري عليه حكم العتبات وقيل انه ان نأخذ من ذلك جري عليه حكم مقتضى
ومع عدم توبته يحكم عليه بالعصا الاستناد الى مقتضى واستغفره بحكم العلامة طاب ثراه وكبره

في المسئلة

في عدم لزوم ترتيب اهل المقصر

توجب الزيادة بالنسبة الى من يفسد ايضا مقصوده فاراد الخروج منها ويترك العباد
 لاختياره فضا في الوقت عن حاجته فادامك بالعبادة الاضطراب ونظائر ذلك كثيرة
 بنفسها المنع واجب ان يكون من رد في الحكم سواء كان ظاهرا على وجه لا يعلم جواز التكون
 اليه والاختيار او شاكا ويجري على حكم الغضب مع امكان الاستعانة والتمسك به ومع
 التمكن منه كان عليه الاحتياط في الامتناع من الاختلاف في الظن فالوحدانية فلا اشكال
 في ارتفاع الاتية عنه ولو فسر الاستعانة ثم عرض الضيق والمنع منه او غيره مما يتغير معه ذلك
 عقلا او شرعا فانه الوجه الثلاثة المذكورة الامر الثاني الاشكال في عدم خذونه الجاهل
 المقصر في العلم ولا يجوز له التمسك باصالة البراءة قبل الفصل واحتج له بوجوب من الادلة
 احدها الاجماع القولي في العلم على وجوب الفصل عليه وعدم جواز التمسك باصالة البراءة
 قبل است فراغ الوضوح الادلة الثانية على وجوب الفصل العلم مثل اني لا ألتفت
 وسواء اهل الذم والاختيار الثانية على وجوب الفصل العلم والتمسك به والتمسك على ثلثة اشكال
 الثالثة فادل على موازنة الجاهل والتمسك بفعل المعاصي المحمودة المستلزمة لوجوب الفصل العلم
 محكم العقل بوجوب اخذ من مضرة العقاب الى ان لا يفعل الا بعد الجاهل انذارا على الاستعانة
 في المقام الذي يظن في العرفيات ما اذا اورد من يدعي الرسالة من المولى في بطون بدعي ان
 الساتر فيه بطاع على صدق دعونه او كذبها فتم والنقل الذي على البراءة في الشهادة الحكيمة
 مفاد من الاخبار الدالة على وجوب الاحتياط حتى يشهد عن الواضحة كافي في جوازها ومن
 وغيرها وما دل على وجوب التوقف بناء على الجمع بينهما وبين ادلة البراءة فيهما على صواب
 من ازالة الشهادة الخامسة حصول العلم الاجمالي لكل احد قبل اخذ الاستعانة لمساائل وجوب
 واجبات ومحرمات كثيرة في الشريعة ومعه لا يصح التمسك باصالة البراءة لان جبرها بالشك
 في حصول التكليف لا في التمسك به مع العلم بالتكليف القسم الثاني ان يكون جاهلا فاصرا وكان
 عنه معاذة للوضع او استغفار في محبة عباده وعلما على انوال احدهما الحكم بالصحيح
 المطابق للافتقار فانه ما حكم الشريعة بين الاصحاب هو الحكم بفصل عباده انه مط
 تانها ان المسئلة ان كانت من جهة زيادة البراءة المذهب والاجماعيات وخالف فيها الوا
 كاشفا من وان لم تكن كذلك كانت صحيحة سواء تطابق الواضحة او خالفها في بعضها ما اختلف
 وهو التفصيل بين كون الجاهل ذا الموجب للزم في الصحة ما وجبت المكلف يعلم حكمه قبل الجواب
 في الصلوة لعموم البتة كاحكام الخلل الشايخ وقصفا واستاء للكل طبا فلا يجوز انكاره مع
 اذا حصل له الزم في الانشاء المصنوع لبيان على الاستكشاف بعد الفراغ لان الزم وحصل

الواقع في خبر اهل اهل لوطابق

من سوء اختياره فهو في مقام الاطاعة كالدخول في العلم من دايين كونه مما لا ينبغي الا
 نادرا ولاجل ذلك لا يجب تعلم حكمه قبل الدخول الموثوق بعدم الانبلاء غالب الامور
 في العلم على الوجه المذكور احتج القائل بصحة عباده اذا كانت مطابقه للواقع بوجوب
 الادلة الاولى الاصل فان الاصل في ازالة الاختلاف في جوب الاستعانة والتمسك به والاستعانة
 بنفسه ببقاء البراءة الاصلية في محل الجواب لاصح عدم اشتراط العلم في صحة العمل الاصل
 عدم ملاحظة خصوصية صدور العبادة من العالم لها التمسك بالاختيار الدالة على عدم العبادة
 بالشك بعد الفراغ او بعد خروج الوجة من رده عليه او لا بها واودة في الشك في وقوع الفعل
 لانه حكمه لا يستحق لبيان معرفة الموضوعات لا الاحكام والمنافع الكلية كما عليه من ذلك
 من طريقة الاحتياط وكما انهم وثابوا بانها مفاد منه مع استعانة اهل الاستعانة الدافعة ما به
 ضرورة احتياطية لذلك الاجتهاد في مقابل الاستعانة في الاصل العلم منه الثاني ان
 المكلف انما لا يبالى بمو به على ما امر به الشارع سواء كان ما انما به من افعال الواضحة او لغير
 جيل لاسباب مخصوصة من هذا الحكم عنه اما على الاول فيقول كذا على الثاني فيقول كذا
 يتبين لاحتياط اما على الثالث فلو كان في حقه طريقا له للوقوف على الواضحة في علمه ذلك
 الحكم بالنسبة الى السابق واللاحق بل الحجة فالما منه به في واقع في الخارج على وجهه لزم
 حصول الامتناع والخروج عن عبادة التكليف لا لا استعانة بغير الاصل والاصل على
 مدخلية كونه مأخوذا عن المجتهد فيه وهذا الدليل بما يفي في حق الجاهل الذي لم يكن مقترا
 بحيث ينبغي في حقه فتد العزيمة لا مشاع صحة العبادة بدونه ولا يجري النسبة الى التمسك
 اني يكون عمله مخالفا للواقع الانباء على القول بان الامر لا يفي في شخص لا من وغير
 صحيحه واما في حق غيره فلا يتم اذا قلنا بعدم تعيين الرجوع الى المجتهد عليه وضعفه فادفد
 على ذلك من وجهين احدهما ان كونه ذلك من قبل الايمان بالما هو به على وجهه غير ثابت
 للما هو به مختص بالصحة هو غيره فتم في المقام بعد ملاحظة احتمال قيام كون الصحة مشروطة
 بالعلم فالتمسك بالدليل المزبور في المقام يوجب على احراز صحة العبادة المزبورة واشبات
 الصحة كما هو مقتضى الاحتياج للزوم ودراسة الجواب ان تحقق مهية العبادة المأمور بها
 ليس مشروطا بالعلم فيمكن التمسك باطلاقات العبادات في هذا المقام بعد ملاحظة كونها ما
 فاجبة لصحة ذلك مما لا يلزم عدم تفهيد ما بالعلم والقول بان الاصل التمسك هنا انما
 يقع على الدليل بغير زيادة في شرط العبادة وهو ما لا نقول به مدفوع بان الاصل المزبور
 يجوز التمسك بالاخلاق المزبورة فهو من قبيل الدليل الاجتهادي كما هو الحال بالنسبة الى

هذا كذا في العبادة الواقعية
 واما بالنسبة الى المقامات
 الصادرة عنه فالظن ان
 في صحتها مع الواقع
 مع عدمها ولم يعلم في ذلك
 خلاف في ذلك

في انه هل يصح عيبا جاهلا

سائر الاموال اللطيفة ودعوى ان التمسك بالاطلاق المذمومة مبنية على مذهب
 الايم وهو ما لا نقول به كما نرى فثابتها ان ما ذكرنا انما يثبت بما اذا وافق عباد الله ما هو
 المفهوم من الواقع او وافق فناء جميع الاحياء واما اذا وافق خصوص قوا الجهد الذي لا
 فيه من ان يثبت صحتها اذ غاية الامر شيئا من تلك الحكمة عليه من حين اخذت يقولون ببناء على
 على بناءه وذلك لا يصح علمه الواقع قبل ذلك واجبت عليه بان قول المجتهد في حجة شرعية بالنسبة
 اليه وطريق شرعي في استكشاف الواقع والوصف اليه فهو بمنزلة النظر الحاصل من الادلة
 بالنسبة الى المجتهد فاذا ثبت ان ذلك حكم الله في شأنه يرى غلب بالنسبة الى المتقدم ولما
 وقد يورد عليه بان التقلب بطريق العمل فهو حجة عليه بعد الاخذ به دون ما قبله اذ هو العبد
 الثابت من الادلة الفاضلة بمشروعيته وليس خروجهما للعلم فلا وجه للحكم بغير العمل الواقع قبل
 الاخذ به من جهة التقلب للواقع بخلافه بانه مخالف لفضيلة الادلة الفاضلة بخلاف التقلب
 فان مقتضاها كون التقلب سببا للحكم بالتحريم وهذا الحكم كما يتعلق بالاحوال الاستقبال كما يتعلق
 بالماضي ايضا فالحكم وان ثبت في الحال لا ان الحكم به هو ما وقع منه المانع والقول بخصيصه
 بالاولى خلاف مستفاد من الادلة الدالة على حجية ظن المجتهد ولزوم اخذ العام به فانه افضل
 فيه بين الوجوه المذكورة فضلا عن صحة عيبا الرحمن في الجاهل عن ابيهم في استثنائه عن
 الرسل ثم خرج المرفوع في عيبها لانه اهي من لا محل له ابدان قال لا اما اذا كان مجتهدا فليس فيها
 بعد ما تنقضي عهدها بعد هذا الناس في الجاهل الذي هو اعظم من ذلك فذلك اي الجاهل الذي هو
 مجتهدا لانه ان ذلك هو عليه ام يجب الله انها في العبد فقال احدي الجاهلين ان ذلك هو الاخرى
 الجاهل الذي بان الله حرم عليه ذلك لانه لا يفتقر على الاحباط معناه ان ذلك في الاخرى
 منه واما ان كان قد انقضى عهدها فهو مفقود في ان يبرهنها الخدش مؤذنا في الرواية
 في الجاهل بالحكم الجاهل التعريفية قوله لانه لا يفتقر على الاحباط فان الجاهل المنقظر
 يتمكن من الاحباط وهذه العلة المنقولة بانه بالنسبة الى فطاني الجاهل الفاضل وليس ذلك
 مما فيها ما اشهر من ان الاحباط من عهدها الجاهل في المواضع الاربعه ليس المقام منها
 اذ يمكن تخصيص كلامه منها بالصلوة او بالجائز مثل المقصر او بالجاهل الذي يكون عهدها
 الواقع الخاص لم يصح العبادة من الجاهل الفاضل لما كان الاحباط عند مفقوده الواقع في
 المكلف عن تخصيصه اجماعا مطلقا بشرعا والى نظير الادلة الاربعه فالمقدم مثله بيان
 الملازمة ان الاحباط انما يكون من اجاز من جهة كونه الفاعل وفيه لا الى الواقع والواقع لا يكون في
 صحيحا فيلزم منه ان يكون عبادة الجاهل الفاضل لسالك سبيل الاحباط محض واصبا والفرق

ادلة صحة عيب الجاهل

بينه وبين غيره من اقسام الجاهل الفاضل الذي لا يفتقر على ما ذكرناه من الواقع عن من قبله لانه
 حرق للامتناع المركب السادس الشهرة المشهورة من المسبوقين في عيبه عيبا لا يلزم بالاحاطة
 بعد السؤال والعلم بمطابقته اعطاه للواقع اذ كانوا من عيبه الجاهل في حال العمل وبور
 عليه بانها كما نرى من الفهم الناشئة عن المشايخ الفاضلة في عيبها الصالحون مع القبول
 بحجج بالنسبة الى العلة المقصود بها ان يفتقر على الشهرة متفق بها بالنسبة الى تركه يحصل العلم
 والاحاطة فيعتبر في الشهرة خصوص الاستكشاف القطعي منها وهو غير ثابت هذا المقام مع ان عيبه
 الشهرة وحصول الكسوف منها يوقف على انقضاء الرذع شرعي فثبت ضرورة الرذع الشرعي
 على الجاهل كما لا يخفى على من لاحظ النصوص الواردة في تحصيل العلم الخاص به بوجوه التعليم والتميز
 الا ان يلزم بان النصوص المذكورة غير شاملة بالنسبة الى الفاضل الجاهل عن تحصيل العلم
 بعد ما لاحظته في عهده السابق الاخبار الكثيرة المنقولة في ابواب الفقه الفاضل بعد وجوه
 الاما على الجاهل الفاضل بعد علمه بمطابقته عليه للواقع وهو كبره منها ما روي ان عماد
 اصحابه من عهده في الزاوية قال له رسول الله ص كذا يفتقر الخ واما ضعف كذا
 فعله النبي وخبر الدلالة ان قوله ص اولا صحت كذا مبنية على عدم الايمان بالنسبة بذلك
 الكيفية ومبناه دلالته واضحه على انه لو كان يتم تلك الكيفية ولو من غير سؤال لكان محرم
 ولم يوجب الله التوبة فيها موثقة ابن بكير في استنباطه الله عن رجل الجنب
 يتم فاستأذن على طهر فقال لا بأس به وعنه في الوثوق اذ وقع في البئر الطهر والنجس
 والعار فانزع منها سبع دلاء فقلت ما تقول في مثلون ساد ووصون ساد وما اصاب باصال
 لا بأس به الى غير ذلك من الاخبار التي يعق عليها المنع في ابواب الفقه اجابته في
 فساد عبادة الجاهل وعدم معتد ورثته الحكم الوضوح بعد تسليمه في عدم رتبته في الحكم السليم
 بوجوه احدها ما حكاه بعضهم عن العلامة الرشتي طاب ثراه وهو ان الجاهل الفاضل الذي
 يكون عمله مخالفا للواقع والفاضل الذي يكون عمله مطابقا له من حيث الاصل
 الاختيارية فيخرج القول بساويها من حيث التواتر لعقاب فلا يمكن الحكم بفساد عبادة الثا
 ومصاد العبادة الصادقة من الاول فادل على فساد عبادة الفاضل الذي مخالفا لواقع
 على مصاد فاعلم فانها شهرة المدعاة والاحباط في الدنيا والاصل فان اخبره ما دل على
 على عيب وحصول البرائة به هو ظن المجتهد بالنسبة الى من ياحذ عنه ولو كان من الجاهل فلا
 بعده لانه اذ اخبر ما يقتضيه العقل سقوط الالتم لاحقة العبادة وانها الاخبار الامر بتعلم
 الاحكام والفقه في الدين والرجوع الى العلماء الدالة على توقف العمل على العلم واناطته به و

من اهل البيت
 والركن
 والقدر
 والوهم
 والهم
 والهم
 والهم

ارلة حيترة الجاهل بقية اللواف

هو ذلك ما ورد في الروايات فيكون عباده من الجاهل المفروض فاستد من جهة انتفاء الشر
المربود فافترض انه اذ يبين انه الواقع على سبيل الاتفاق فيكون مودعاً له على ما هو عليه
عند انتفاء الشرط المذكور يعني العلم بالاحكام بالرجوع الى الادلة الشرعية او الرجوع الى
الثقات من العلماء الاخذين بها فانه ايضا من شرائط صحة العبادة كما يستفاد من تلك الادلة فانه
ان الجاهل الفاضل خارج عن التكليف لا يفتن عليه الامر الشرعي لان العلم شرط في ثبوت التكليف
ولانه عاجز وقد عرفت ادلة الاربع على اشتراط الفهم في ثبوت التكليف في حق من يقول ان الصحيح
في العبادة عبادة عما وافق الامروا ما جفت عنه الشرارة والاجزاف لا يحصل الا بالامر فانه يفتن
في المقام بسبب انتفاء الامر سادسها ان قصد التقرب بمرتب صحة العبادة وهو لا يحصل من الجاهل
فقد عباده من جهة الاختلال به سابعها انصوصناه بان من التذرع بالاعمال وعمل العمل
من غير علم فانها فاضلة بعد تعلق الامر بالنية الى الجاهل وان كان فاضلاً وانتفاء الامر يقتضي
ثامنها عدم الاعتداد الروبة في الجوارق لما صححه زادة حيث تضمنت ان من لم يقول ولم الله و
لم يكن جميع اعماله بطلاناً له البتة فاكان له على الله مقرب ثوابه ولم يكن من اهل الانبى واجبه لاستدلال
ان الفعل الذي اخذ احكامه من غير الطرق الشرعية ليس له بطلاناً له وعلى الله البتة لانه انما يبدل
الى الاحكام الطرق المقررة فلا يكتفى في الثواب على افادة الرواية وهو يستلزم الفساد الثاني في قوله
العامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطرق ولا يربا؛ ضرورة السهر من الطرق لا بعد الثاني في قوله
الصادق في الاصل الله عز وجل اذ لا يفرق في الحكم على المرفقة باحوال العقاب مخالفة
لله في قوله لا عبادة الا بعبادة الله وحده لا شريك له ولا يقول ولا عمل ولا نية الا باصا
وقوله ولا عمل الا بنية ولا نية الا باصا في الشئ الثاني من قوله من عمل على غير علم كان
يعد كمن لم يصح السائر قول من المؤمنين ثم المصنف على غير فقه كجاء القاموس بدور لا يبرح الحديث
الثاني قوله لا يفرق بين لا يفرق فيه الحديث التاسع قوله لا يبيع الناس حتى يمشوا او يمشوا
والجواب عن الاول من وجوه لا وان عمل النزع ليس خاتماً من حيث الثواب العذاب بل
النزع انما هو في خلافها من حيث الحكم الوضع لغرض العبد والفساد فيمكن ان يقال ان الجاهل
الذي تكون عبادته مضايقة لمقتضى الواقع يحتمل مرجح كونه ممثلاً للماثية بخلاف من كان
مخالفاً للواقع الثاني انما لا يتم وجوب عقابها من حيث الثواب لان الثواب يقتضي علم ولا استحقاق
للعبد في ذلك حقيقة وكثرة الفضل كماله منوط به بطلان الفضل فلا يفتن على الله في مرجح المصير
في الحقيقة على الحقيقة في ذلك والقول بانه مستلزم لاناطة استحقاق الثواب بانواعه غير الاحتمال
لما لا يقتضيه العلم فما لا وجه له وقد ورد في الاحكام ما يدل على ثواب الثواب على التوبة

المشايخ

في الجواب عن الآراء

الشيعة وغيرهم من الملوك المحبة مع الهادي الغالب اضطرادته وقد ورد ايضا في جملة من
الاحبار ان من من سنة حسنة كان له مثل اجر من عمل بها ومن من سنة سيئة كان له وزير
من عاصيها فاذا فرضنا ان شخصين من سنة حسنة او سيئة اتفق كثرة العامل بالحب منها وثقله
العامل بالسنة الاخرى ان مقتضى الروايات كورثا بالاولا وثقله لتظم وقد استلزم من المصعب
اجزاء المقتضى اجزاء اخرى غير تلك من اختيار المال على انما التناقص من المقتضى انما
صوابه بعدا كذا في الواقع الا انما على حاله انما يكون عمله في حاله الواقع وان الله
تعالى عليه في ثلث الاعادة محذور من كان عمله مضاعفا للواقع فانه لا يجوز عليه الاعادة وان الله تعالى
لا يضاعفه على ثلث الاعادة ولا يخفى ان مجرد ذلك في حاله لئلا يضاعف له الى انما يستلزم من كلام
بعضهم وهو اننا لا نقول ما خلاصه بل يلزم بعضه عبادة الفاضل ما كلفه الله للواقع لا سيما
بفضل العمل المزبور كما لو كان مقتضى هذا الامر انما كان عقلا لا انما يكفى عن فلق
الامر الشرعي بذلك كما هو مقتضى قاعدة الملازمة فالامر في حق الاخر ولا انما يكون مكلفا
بما علم من المكلف لا ما غير ذلك وعلى ما عدا ذلك فيكون انما يعلق استلزامه عليه وانما يورد
عليه بان ذلك من قبل الامر الظاهري الذي لا يقتضي الاجزاء بل هو من قبل نجل الامر المكلف
الاولى باق على حاله ومقتضاه وجوب الاعادة عليه بعدا كذا في الواقع المزبور في عندهم
ما كان المنع من ثبوت القضاء عليه اذا انكشف في الواقع بعدا لئلا يكون الفضل بالامر الجواب
وهو مبني على تحقق الفوت الذي هو مرجع ثقل الامر عليه في الوقت فلا يجب عليه بعدا في لحظة
عدم كونه محققا مكلفا بالواقع في الوقت فلو كان كذلك فانه من محبة الشريعة الجزية عن الروايات
متباعدة عن كونها متعقبة واما انما المنع من وجوب الاحباط في مثل المقام والمعارف المتعارفة
الاولى ان ذلك انما ينافي ما بيننا وبينه بالعبادة الى الطريق الحاصل من ذلك وما دون الطريق اما اذا
كان فاعادة العمل يمكن الربح في حجة لانه كما في الطرق الشرعية اذا يمكن ان يطلب من كل
ما فوق البين فاذا كان شامورا بالعمل كما في ثبوت بالواقع وقضيه الامر بالاجزاء واورطه ان
يجزى حصول البين ولو من الطرق الفاسدة ونحوها لا يمكن تحصيل العلم بل الطريق منه بحيث
ليس طريقا الى الواقع عقلا فان احاطة الحق في مثله انما يكون على وجه الاتفاق ومثل ذلك
يمكن ان يكون طريقا اليه ومنه مناصره مما عدا من الخفص بالحق في انما ليس بحجة وبرهنة
الحكم في حجة البين غير مستقيم بعدا لحظة ثقل المكلف الواقع على ذلك المكلف ان يكلف
بالواقع ومنه عن العمل يقتضي ثقله يستلزم للمكلف بالواقع الا انما يقال ان الاخذ
الطريق الشرعية شرط في صحة العبادة وفيه انه لا يلزم دليل عليه فالاصل عدم كونه شرطا

نہیں؟

والله

لواقع
في صحة الجاهل بمتا

حيث انما لا نسلم كونه الاخذ من الطريق شرطاً في صحة العبادة بل هو مقدمة للعمل فينقطع التكليف
بدون تحقق الامثال الواضحة من التكليف المزبور والتاثير في التكليف بالعلل الطرق المعبر عنها
بمعاقب بالنسبة الى القادف المقتضى لذلك في القائل القاصر عن رتبة ذلك غايته مبلغ فهم
ما عليه ابواه او عليه هو الحق الصريح الذي لا يتحمل خلاف ولا يتحمل بالذات بل ذلك لا يعدل
انقول بكونه مكلفاً مع ما ذكرنا من رجوع الى الجهد الجامع لشرائط الافناء بقدر ملاحظة كونه مستلزماً
للتكليف بما لا يطاق واعرض عنه بان ما ذكرنا من لزوم التكليف بما لا يطاق انما يتبع القول بغيره
التكليف بالعاقلة ولا يفتقر ذلك التكليف بالاعتناء بقول بانهم ومخوفه من ذلك ايضا انما لا دليل
عليه وبورده عليه بان القطع حجة طائفة وليست بحجة منوطة بحصول من طريق خاص ولو سلمنا
القطع عدم حجة القول المزبور فلا نسلم عدم تحقق الامثال اذا انما المكلف لما نوره غير الطريق المتغير
لان الامثال بالماثورة لا يقتضي الاثر فافهم الرابع ان ما ذكره المستدل المذكور من التسليم
بالاحتمال غير مستقيم اذ من بين ان مقتضى الاصل والاستحباب عدم اشتراط الصحة بالاحتمال
بالطريق بل مقتضى حصول الامثال بحجة الامثال بالماثورة وما ذكرنا من الاجابة
الجواب عن الوجه الرابع اذ التكليف بوجوده يقتضي العلم انما يتوجه بالنسبة الى القادر على
تحصيله ضرورة امتناع التكليف بما لا يطاق والقاصر عن رتبة الامثال فلا نسلم ذلك الادلة
على انما نقول ان العلم انما هو مقدمة للعمل فلا يجب بعد حصول العمل ولا يجب لاعادة بعد ذلك
انما عن الحق من وجه تعدد الامثال بكون الجاهل القاصر ايضا مكلفاً بالتكليفات
ما لم يثبت شرطاً في ثبوت التكليف الواضح بل انما هو شرط في تحققه على المكلف وترتيب الامور على
مخالفة وثبوت الامور بشرط في تحقق اصل التكليف حتى ينفذ بانتهاء الامور والوجه في ذلك
انما انما يثبت العلم شرطاً في ثبوت التكليف الواضح للزم القول بالتصديق هو بالعلم بالضرورة
وفيه انما لا نقول بعدم كون الجهد الخفي القاصر عن رتبة الواضحة مكلفاً مع ذلك من الامثال
حتى يكون مستلزماً للتصديق بل انما نقول بان الجاهل المركب الذي لا يقدر على الامثال
لو من طريق الاحتمال والمستضعف الذي لا يجد طريقاً للامثال ولا يقدر على الامثال
لبيان المكلفين وهذا راجع الى ما دل على اشتراط القادر وليس مستلزماً للتصديق لعلنا
والثاني انما ان القاصر الذي لا يقدر على الامثال انما يتحقق محل النزاع اذ لا يصح استلزام
حال ضرورة في نفع الكلام في صحة وانما الكلام في صحة العمل الصادر عن المكلف القادر بغيره
التكليف مع عدم قدرته على شخص المكلف انه لا يعمد في ذلك حاله بكونه قاصراً او بالغاً
في يجب عليه اعادته بعد صيرورته بالواقع ومن بين ان مثله لم يرد بما عارضه من المكلفين في التاثير

في الواقع
لو كان
ما لا

في الجواهل الازلة

انما لا نسلم انتفاء القدرة في مثل المقام والشرط في ذلك ان الفعل لا يستند الى الاحتمال
كان لوازمه وخصوصاً فيما سهرها مستند اليه فيكون الجميع اختياراً باضاد واعنه ملحقاً
الفعل وادائه ولا يلزم في كون امر اختياراً بما لاحظته حين الاشارة به بقوله او احواله
بل يكفي ما لاحظته ولو انما لا يتبعها ما عدا السارد من حيث من عدم يمكن الجاهل القاصر مقصد
النسبة اما الجاهل المركب فلا ريب في تمكنه منه وكذا الحال بالنسبة من رتبة الامور بل مقتضى
الاحتمال كما عرفت ولما كان الجاهل القاصر خصوصاً في مثل العبادات والواجبات فيكون مقتضى
واما القاصر عن رتبة الواضحة من غير رتبة محل النزاع لانه لا يمتنع من رتبة الماثورة فلا يفتقر
النزاع في صحة عمله وفساده واما القاصر الذي لا يوافق رتبة رتبة مع جهده بدنه
الامر لا نسلم في ثبوتها كذلك واحتمال انه انما قصد القدر بدنه الامر هو الجاهل القاصر
لانه الامر الحقيقي متعلق بالعمل المزبور فلا يفتقر ضعفه في القدر لانه على المكلف بما هو لا يطاق
بالماثورة بقصد لاحتمال من رتبة وهو مقتضى المقام نعم لو ان الواضحة في الطريق
الظاهر من رتبة رتبة فهو غير قادر على قصد الرتبة كما في بقية غير ذلك وان عكس ذلك
اعني صواب مواضع العمل بالطريق ومخالفة الواضحة فلا ريب في تمكنه من قصد الرتبة مع الازلة
لا يصح على الامور والامر السابق من وجوبها نالاً من غاياتها في رتبة رتبة بالسير الى
الجاهل القاصر اذ التكليف مشروط بالقدرة فينتفي بالتفاتها وتنبه عليه بان تلك التوبة
فانتهى بثبوت حكم التكليف وهو من العمل من دون علم وحكم وضعي وهو مناد العمل الصادر من
الجاهل ولا ريب ان الجهد انما يكون ما نفع من ثبوت حكم التكليف في نفعه ببيانها في
المزبور ويجاب عنه بان الوجه في المقام من رتبة من حكم التكليف فيكون رتبة رتبة
برهانه ومن هنا يظهر انما لا يثبت في كل امر ثبت ما يقتضيه للعبادة بوسط الواضحة ان يكون رتبة
لواقع القادرة العلية فلا نفع ما يقتضيه بالعبادة الى الجاهل والناهي الناس منها انما لا
سلمنا نعلق الواضحة المزبورة بالنسبة الى القاصر واقفاً لا نسلم انما ما بها القاصر لان
المزبور مبنى على القول بامتناع اجتماع الامر والنهي في محل واحد بعد البناء على جواز
اختلاف حيثية ما فلا يكون النهي المزبور ما نفع من ثبوت الامر القاصر بالصحة وهذا التقدير
مقبول عليه ناهي بالزام عكسي اذ اجتماع الامر والنهي في محل واحد اذا كانا واضحين في النهي في
قاصر بادعاء الامر المتعلق بالعبادة المزبورة وهو مستلزم للفساد والقول بان المقام مما
اجمع فيه الامر الظاهري مع النهي الواضح والصحة عبارة عما وافق الامر الواضح والظاهر في
ملاحظة مخالفة العمل المزبور لمقتضى الامر الظاهري بما يحكم به من انما هو مع ما يفتقر

مع

من

في ادلة صحة عباد الجاهل

محل من ان مجرد الامر الظاهري لا يقتضي الاجزاء من الواقع لان الحكم الظاهري على كونه محض
 فلا يحصل به الاشارة الى الواقع ويمكن ان يقال ان الامر والحق المزبورين من قبيل الدليلين
 المتعارضين من حيث انهما يرجعان الى مقام الاصل الفاسد واخرى بان القول بجواز اجتماع
 الامر والحق انما يقتضي صحة ما كانت النسبة بينهما من قبيل العموم وجه فلا يتم المقام الذي ذكره
 انتهى المزبور احسن من الاطلاقات الامر بالعبادة وما يقال من ان النسبة بين القولين
 عن العمل بغير العلم كان واحدة من اطلاقات العبادة انعم من وجهه فيجوز فيه القاعدة المزبورة
 فتدفع بان تلك التواهي خاكة عليها والدليل الحاكم المعتبر بدلوله اللفظي لادلة اخرى غير
 المتخصص فيزي عليه انارة ومنه ما يستفاد من كلام بعض من ان الواقع المزبور ارشاد
 فلا دلالة فيها على التواهي ونظري منها انما لا نسلم شمول التواهي المزبورة بالنسبة الى العمل
 الصادر من الجاهل الفاسد بل هي متضمنة لغيره ولا يصح ان يعمد عرقا انه ندين بما لا يوافق
 الجاهل الفاسد في الادلة ومعتقد بصحة عباد الجاهل انما يشاء عليه عن غير الطرق المتعارفة
 ويجوز ذلك لا يقتضي بغيره انما يرد في منتهى القولين ونسبوا لفظ العلم الوارد في الاخبار الزائدة
 وغيره فانظر الى العمل الحاصل في من لا يستلزم له شوبع استعماله فيه كالتصريف
 اطلاقات كل من الظن والاشكال الى الامرين الحاصلين في من لا يستلزم له شوبع استعماله فيه كالتصريف
 الى الظن ومن كثر شكه مدغم في منع التيقن في الشك لذل وهو خفي المقام انه لا ينبغي قصد
 التيقن بالاعمال الا بالما هو له من البناء والعقد لظلي كونه من الدين مع عدم اتمامه ولا
 عمل بمقتضاه فانها ادخال ما لا يكون من الدين في الدين على انه من الدين العلم بعد
 في حال الجهل بانها ادخال ما لا يكون من الدين في الدين على انه من الدين العلم بعد
 جوان في حال الجهل بانها ادخال ما هو من الدين في ما هو من الدين في شريعة على كونه
 كونه من الدين في ما هو من الدين في ما هو من الدين في ما هو من الدين في ما هو من الدين
 من الادلة وثانيتها المنع من ادلة الاخبار في ما هو من الدين في ما هو من الدين في ما هو من الدين
 ولا لها على نفي استحقاق الثواب لا يسلم نفي صحة العمل فلا دلالة له في ذلك
 يشبه من الادلة لان ذلك واجب في الطرق الغير معتبر في حق الغافل المعتقد بكونه
 طريق معتبر لا شاع كونه مكن اي غير ذلك في العمل بالما هو من الدين في ما هو من الدين
 بالادلة الاولى كما في الغافل في الطرق التي اعتبر فيها في حقه وتوجب ان المتكلم مكلف عقلا
 وشرا بما اعتقد بالكمال والبناء على مقتضاه في مقام الاطلاقات والاعتقاد ولا يجوز له
 ذلك ما كونه معتقدا لثبوتها فهو مكلف ايضا بالعمل في الطرق الغير معتبرة كانت

في صحة عباد الجاهل مع المطابق

نقله فطبعه كانتا وظننه فيكون عمل الفاسد المزبور بدلالة قوله تعالى لا تقربوا
 لا يقتضي القول بصحة عبادته اذا كانت مخالفة للواقع لان الدليل العقلي العام على صحة
 العمل يقتضي القطع انما يقتضي معناه وقته من علمه به او كونه فاطما فلا يفتقر بكذا ككتاب
 الخلاف له واما النصوص الفاضلة بحجة العلم في غير شاملة بالنسبة الى ذلك لان العمل
 عبارة عن الاعتقاد الجازم المطابق للواقع فلا يتم المقام الذي يكون مقتضاه مخالفا للواقع
 الى هذا ايضا فاضله بحجة العلم الحاصل في مخالفة العمل المزبورة للواقع فيجوز عليه العمل بمقتضا
 بعدا نكتات الواقع له ومقتضاه الحكم بوجوب الاعادة عليه في هذا الحالة ولا يجب ان
 الرواية المزبورة ايضا بانه انما يرد استحقاق الثواب حق من له بالاولى القوم بكونه
 البهيم هو لا يقتضي نفي الثواب المولى الذي لا يكون عمله بدلالة الله ان الله اذا قال في لفظه
 الامر من معاني الشرطية مضافة الى انه في الاستقلال حكمه بغير الامانة في الاجماع فانه
 على ترتيب الثواب على ايمان المولى المولى على غير ذلك لانه لا يستلزم له مع الفاعل فان الله تعالى لا يصنع
 عمل امل كما ورد في النص على نفي الكتاب السنة فان ذلك لو كان لامر الاول كما في ترتيب الثواب
 على العمل لكان اعتبار الثاني في الشرطية لقوله تعالى ان يكون خ اعتباره في عمله من غير ذلك
 ولي الله انما يثبت الما ذكره او لا يثبت له لانه له كونه من خواصه وله ازمه بل قد يقال
 انه انما غلق في الثواب على تحقق الامر المزبورين فينتفي عن الثواب بمجرد اتمامه واحدهما
 ونفي التقييدات فمقتضاه ثبوت الثواب في حصص من الامر المزبورين كما هو مقتضاه
 منه هو اللبس فيدل على مقتضى المدعى ويمكن ايضا جعل الحكم الاول مترتبة على كل من الامر على
 الاستقلال والثاني مترتبة على الاول خاصة فيدل على مقتضى المدعى لكنه بعيد وقد يجازي عن
 الرواية المزبورة ايضا بانه لا بد من ثبوت الرواية على وجه لا ينافي مقتضى العمل في غير ذلك
 المطابقة حبا بينهما وبين ما من الوجوه التي اشترطها الله واما الرواية الثانية فلا دلالة
 فيها على ضد عمل الجاهل بل بل المسان منها انما هو من ادعاء بحسب الدليل من غير مخالفة العمل
 للواقع غالب فلا يبطله بالمسمى مع ما قد يقال من انها ارشاد به فلا دلالة فيها على العناد
 مطابق للواقع واما الثالثة فلو جهن احدنا انه لا دلالة في نفي القول على الفناء وانما يبعد
 في الثواب كيف وقد ورد في الاخبار ما يدل على ان من شرب الخمر فلا يقبل صلواته اربعين يوما
 وان خضوا القلب شرط في قبول الصلوة ونظائر ذلك كثيرة في الاخبار ويجازي عنه بان نفي المبرور
 في رد المستلزم البطال فانه المبادر منه عرفا فبانها ان شاء ما يقتضيه الرواية المزبورة
 هو اشراط المعرفة في صحة العمل في الجملة فكيف به مجرد المعرفة باطل العباد وما اربعة فلا يترك

الواقع
في الدنيا عينا الجاهل مع مطابقة

حمله على التوفيق لا لاله فيها حاج على فساد العبادة الصادقة من الجاهل الفاضل حال العلم والحاكم
 مقتصرا في تحصيل العلم لا لكونه لما نفعه الشئ بالاعتناء به لانه نظر ان القول باختصاص
 التوفيق بالشرعية بالقام مستلزما للخصومة لا لانه التوفيق يوجب على النفس ان لا يجوز اجتماع التوفيق
 الفعل مع الحرمة الثانية الغير المبررة او الوجه دلالة التوفيق على الفساد اما هو امتناع اجتماع الظاهر
 والمقصية في محل واحد وقد يوزن عليه بان انتهى التوفيق على الفساد لا يجوز اجتماع الوجهين
 الفعل مع الحرمة الثانية الغير المبررة او الوجه في دلالة التوفيق على الفساد اما هو امتناع اجتماع الظاهر
 والمقصية في محلهما معا فمضاد عنه بان تمام الغيبة وفقدانها بان التوفيق لا يورث من
 اطلاق العبادات فيجب تحصيلها به واما اذا ذكر من ان الخبر ينوي ان الله تعالى في محضهم بل لا
 لزوم حمل على الشرع وهو فضيلة احكامه المحفظة وانما العبادات مستلزما لتمامها فمضاد عنه بان
 ان كمالها على غير الذات متعاند اذا العبادات النافذة اذا كانت في باطن كونه مقفلا تكونها
 فيكون في مندرجاته عن ان الاطاعة والعبادة حقيقة او لا لا يجب سلب اسمها عنها بل لا
 بهيئ التوافق الذي يدل على ان الغيبة لا تعني اسمها بل سلب اسم العبادات عنه فاذا
 مندرجت الحقيقة فمنها على ان الغيبة لا تعني اسمها بل سلب اسم العبادات عنه فاذا
 الحقيقة فلا ينع بان المندرج في عنوان الاطاعة والعبادة واستحقاقها لا يوجب الوابتن
 كان الاجل كونه مقفلا عن الشريعة وكونه ممثلا لامر الظاهر في القول بالعلم بالشرعية
 وليس في الاطاعة وعبادة بسبب انواع اذا العبادات الواضحة لا يتحقق اذا كانت بخلاف
 سلب اسم العبادات عن العلم الخالف الواقع ولو سلمنا ذلك حمل على قنا الحقيقة في العلم
 حمله على التوفيق بل هو محمول على العلم هو افر من جهة الحقيقة وانما الخاصة فلو كان
 احكاما ان الرواية الزائدة بحجة لان التوفيق في مثله فيهم في الحقيقة بارة وفي الكمال اخرى ذلك
 يوجب التوفيق للموجب لا لاجال وتوحيده لا يثبت ان حمله على نفى الذات مستبعد لان العلم بما
 في يمكن ان يتحقق في الخارج من غير تقيده ومنه من جهة العلم بالمجازي ولم يعمق في العلم على
 واحد من المجازين من غير هذا بل على اجمال الرتبة وبور وعلمه بان العلم من مثله في الصحة
 لانه افر من تقيده فاذ لا اجمال لان الظواهر العرفية حرة كقصورها بل لا يقال ان الله
 على نفى الذات على نفى الحقيقة ايضا فاذا انزلنا العلم في في الذات للحقيقة وجب لعل به في
 الثاني لعدم الموجب وانما انه لا دلالة في الرتبة المبررة على اشتراط التقيده في حكم العلم انما
 تدل على اشتراط اضافته التسمية وهي تتحقق بمجرد المطابقة سواء كان عالما بهذه الاضافة في
 العلم او لا واما السادسة فلا خلاف ان الله تعالى على ان اكثر الخصمات لان العلم الصادقة من الجاهل فاسدة

في الجاهل الفاضل الذي يخاف على اللوائح

لا دلالة فيها على التوهم فاقبال من هذه الزيادة مجلبة وتخصمه الاطلاق والتمادي في
 من قيل الاطلاق المقيد بالجل فليست محجة فليدفع ان سناها بالجل عن الحكم بالجل بل يتبين
 من دلالتها على هذا الا ان يقال انه يستلزم ادعاءه مطلوبه العمل بقدره والتمادي
 جفته ان ما يستلزمه اكثر مما لا يقتضيه المقدم وما ذكرنا من انه هو من غير ان يقتضيه
 السابعة والثامنة. وقد يجاب عن الاول ان الزيادة الجاهل من جهة العمل لا تقتضيه
 ثالثة والا لم يقتض على الاستعمال فليدفع في الدلالة ان الزيادة في العمل لا تقتضيه
 دلالتها على المسمى فهي مغرضة بصحح عند ارجح من حق العمل لا يقتضيه
 عديمة فيجب تظلم الصحيح الزيادة عليها الصفة المتأخر على العمل لا يقتضيه
 للواقع وفيه وجوه واخوال احدها القول بان مقتضى هذا هو المستلزم من دلالة العمل
 جماعة ادعى جماعة منهم قيام الاجماع عليه وارسله بعضهم ارسالا مستلزاما
 لغيره واما الظاهر من كلام بعضهم فالقول بالتمثيل بين الاركان وغيره فاما
 الامتداد بين من لا ركان دون غيرهما وانها التمثيل بين الامور التي تقوم مقامها
 بحيث تشتمل الهيئة باستقامتها عرفا وحكم بين غيرها ففقد في الاول دون الثاني ما سببه
 القول بوجوب الاعادة عليه دون القضاء تحت الشرح في نحو بيان عدمية التسمية
 المتولدة منه في السبيل فاقادة الفرية فاللزم من غير مرجع في الخالفة لا يحصل ذلك
 كما لا يحصل في الواقعين ولا دونها المركبة عند الاشياء عند استفاضة من سببها
 الجاهل التدارك عند انكشاف الخلاف فخص الاستدلال بغيره فليدفع ان
 كانه في المحاطة لم يحل العباد كذا بعد على سبب انظر الى التمرين بالباب
 التمرين وهو من سببها فموجب الجاهل فلا يميز بينه بالصفة في صور التواضع فطهره عليه وفيه
 بان فضله فرض مظان على الجاهل للواقع ينبغي ان يشترط كونها بحيث يتحقق من قصد
 واسبابها وتوحيح امكان تحقق قصد الفرية منه كما يشهد به الوجدان ومنها ان ما كان
 او رجا او نفاقا في ما لا يخرج او شرطا او واقعا في الجاهل فاذا انقضى حتى مر في
 الترك فلم يكن الماني في قوله الما سوره وهو معنى فاده لا عموم جريته الى الجاهل لان
 اجها لا وجه في سببها امور بان المخاطبة المتلوة مع السورة اذا كان ما لا يخرج السورة
 الاشياء لم يغير الامر الموجه اليه قبل الجاهل ولم يحدش بالصفة اليه من الشارع ابرز
 بين المتلوة لانه فاصرفا المتلوة الماني بها من غير ضرورة غيرها فامرها بامرضا لا غاية الامر
 عدم توجه الامر بالصلوة مع السورة اليه لاستحالة تكليفها لفاصلها عن التكليف ساقط

في حجة القاض

عنه مادام الجهل بما ينظر من غفل عن الضميمة راسا او ناع منها فاذا التفت اليها والوقت
 باق وحسب عليه الاثبات بقض الامر الاول واما اذا ورد عليه شئ من شبه الجزم بحال الجهل
 انما يتم لو ثبت الجزم به بمثل قوله لا صلوة الا بظهوره وقوله لا صلوة الا بفتحة الكتاب
 دون ما لو طام الدليل للشيء مثل الاجماع ونحوها على غير شبهة في الجملة واحتمل اختصاصها بالجملة
 بحال الذكر فان مزج الشك المزبور الى الشك في الجزم به حال الجهل فخرج في البرائة والاحتمال
 على الخلاف كذا لو كان الدال على الجزم به حكما كلفنا اختصاصا بحال العلم وكان الامر بالعبادة
 مطلقة فانه بقض في عبادة على مقدار ما يلزم دليل القيد اعني حال الذكر لا لا شئ من
 فالجزم المترع من الحكم التكليفي نظر الشرط للشرع منه في اختصاصه بحال العلم كسائر الجزم ونحوه
 يمكن الجواز عنه بوجهين احدهما انه ان اراد بعد جزئه ما ثبت جزئه في الجملة في حق الجهل
 الجواب بالعبادة كالحال في ذلك الجزم عليه فهو غير قابل لوجه الخطاب اليه بالنسبة الى الجهل عنه
 الجواب باسقاطا وان اراد به انشاء الخالي عن ذلك الجزم من الجاهل بذكر العبادة الواضحة و
 حسن لانه محكم في حقه بقدر ما لا يجهله لكن عدم الجزم به بهذا المعنى عند الشك في الجهل بغير
 من التفتت في مسألة البرائة والاحتمال لان هذا المعنى حكم وضوحا يجري به اولى البرائة بل
 الاصل به عدم الاتفاق وهذا معنى اخرا من فساد العبادة الفارقة للجزم بها ما اوضحه
 نعم عدم كونهما موراها ولا منقطع عنه وبما ان ما ذكره من اختصاص الجزم به بحال العلم ان
 اراد به كونه الحكم الوضعي اعني وجوب الايمان بذلك الجزم فحقن في الغامض من العلم بغيره
 فهو في تمام الاجماع على عدم اشتراط احكام الوصية بالعلم وغيره من شرائط الغاية في ثبوت الحكم
 التكليفي وان اراد به كونه الحكم التكليفي لغير الجزم مشروطا بالعلم فهو مدفع بلزوم الدور اذ
 العلم بالتكليف لا يحصل الا بغيره فلا وكان التكليف مشروطا بالعلم ثم الدور الا ان يقال ان امكان
 العلم شرط في ثبوت التكليف فينبغي التكليف عن الجاهل الفاضل عما عدا الامثال واسطة عدم
 من تحصيل العلم او يقال بان حصول العلم من قبل الشرط المتعارفة او يقال ان الدور والمزبور وانما
 يلزم على ذلك لو قلنا بوقوف اصل الحكم على العلم به وهو ما لا يلزم به بل انما نقول بوقوف تعلقه
 على العلم بحد ذاته فلا بد من ذلك في الجملة فلا يثبت ان الفاضل الذي لا يمكن من الامثال ليس مكلفا
 فلا يلزم التكليف الموجه اليه مشروط بغيره لا الجزم المزبور وانما ان الادلة الاربعة القاسية
 باشتراط القدرة فاقبته بارتفاع التكليف عن الفاضل المزبور نعم قد يقال بوجه الخطاب الواضحة
 بالنسبة اليه على نسبيل الوجوب القليل لا المشروط بان يقال ان الفاضل مكلف بالسكينة غير
 ويجب علمه امتناعا بعد ذلك والجهل وكذا الحال بالنسبة الى الغافل فاعلم والافتقار الى الشك

في حجة القاض

في توجه اصل التكليف الى المكلف فانما يعتبر ان في المكلف به كان دخول الوقت شرط في صحة
 العبادة الصادرة من المكلف بناء على ان الوقت شرط للواجب ليس شرط في تحقق التكليف بل
 المكلف فالتكليف ثابت عليه من جهة البلوغ ولذا صرح جماعة من اصحابنا بان الصوم واجب
 على المكلف من حين رؤيته الهلال وقد عرفت ان هذا لا يوجب شيئا على المستطيع من ادول زمانه بل
 الاستطاعة بل يمكن ان يقال ان الندرة وان كانت شرط في التكليف فخاصة بغيرها
 الا ان مجرد توجه الطلب اليه من ارادته منه ليس يوجب او الطلب من جهة المكلف عبادة
 عن الطلب فيمكن ان يوجه بالنسبة اليه وهذا منبى على ما ذكره حكما العلامة من القول يجوز
 امر الامر مع العلم ببقاء شرطه ثم ومنها فاعلم الاستقلال وتبين ان التكليف بالعبادة
 العينية الواضحة انما يتعلق بالنسبة الى المكلف ضرورة ان الاصل في ذلك هو عينه الاستطاعة
 محض لا للعبادة الحقيقية وفيه نظر ومنها ان ذمه المكلف قد شغل بالعبادة فاعتذر
 الترافعة فيه فيستصحب بقاءه الى ان يتحقق الزمان لا يحصل العلم بالبرائة قالوا مرات اثبات
 دفع ترك الجزم في حال الجهل فيجب عليه الاحتياط ان كان ذكره في الوعد في النقاش ان كان في خارج
 الوقت ومنها ظهور فقام الاجماع عليه كما يكشف عنه النفع ومنها الاجماع ان حكمه في جملة
 من الكسبة ومنها ان اكتشاف الخلاف بقدر العلم اما ان يستند الى طريق علم من علم وغيره اولى
 طريق شرعي من فضو واجماع وعلى اي تقدير كان فاعلم على جهة الطرق العقلية والشرعية و
 وجوب العلم بغيره فافاض بوجوبه لا عادة في هذا المقام بعبادة لا حجة ولا لها على ذلك العلم
 الوعد قبل اكتشاف الخلاف فان قلت ان العبادة اليه صلت عن الجهل الفاضل فكذلك لا
 انما كانت مستندة الى الطريق المعبر بعقل او الشرع فلا اولونه بالامارة الثانية من الامارة
 الاولى في الاثار السابقة فقلت الاولونه من امانة وهي ان التكليف بالعلم بغيره الامارة
 الثانية فيجب في هذا المقام بخلاف الامارة وان حجةها ان مقتضى الجزم ان اكتشاف الخلاف في
 وجوبه العبد ولعنهما في الثانية فيجب عليه من قريب الاثار انخفضه باثباته ومنه وجوب
 الاعادة ولعل مستند القول بالصحة من امور لا ولي الاصل وبغير نارة بان الاصل في
 الاكثر واخرى بان الاصل عدم وجوب الشيء للشك في ثبوته ويورد عليه ما بان الحادث
 المحقق هو وجوب التركيب اشتغال عليه بوجوب الجزم في ضمن الكل من وجوب الكل ووجوب
 المسمى بغيره لا بد من لازم له غير ما ذكره من غير ما ذكره في جهة الاربعه وبغنى الطلب القوي
 حادث معا ولكن لا يثبت عليه افرجه فيمنع فيه الاعلى المولى باعتبار الاصل المثبت به
 لبيث بد لك كونه المنة في الاصل وانما بان مقتضى الاصل عدم جرمية الشيء المشكوك فيه

اولى

عدم

ارادته على جامل التنا

ومرجعه الى اصاله عدم صيرورة الشرة جزءا للركب المامور به ليشك بذلك خلوك
 المامور به منه ومرجعه الى اصاله عدم الامر بما يكون هذا جزاء منه ومنه فامر من انه هل
 مبدئ فيقول على الاصول المزبور ان لا ياباها معارضة مع استحباب الاشتغال وقوم
 عليها استبانها على القول بكونه كاشفا لقيد باوثانها معارضة مع اصاله عند حصول
 المهية فمناطان وثالثا بان مرجعها ان كان هو استحباب عدم بمعنى ان كل من الوجوب
 الجزئية من الامور الخادثة للشيء بالعدم مع الشك في حصولها يستصحب عدمها فيكون عليه
 المنع من جريان الاستحباب المزبور في هذا المقام فبالحصول العلم الاجمالي بوجوب امر قد
 بين الاقل والاكثر عليه في هذا الحال ونوصيه ان الشك المزبور يرجع الى الشك في مطلوب
 الاقل وعدمها وهذا لا يقتضي تعلق الامر بالاقل حتى يرتب عليه حصول الامتثال مع الاكفا
 به وان كان مرجعها اختيار البراءة فلا ينبغي ان غاية ما يستفاد منها هو عدم وجوب ذلك
 حال الجهل كاد لاله فيها على انشاء الوجوب بقدر انكشاف محالها فلو ان قوله ما لا يكون
 بمنزلة القيد للرفع فعلم بالاختلاف بالجزء المزبور وجبت عليه الاعادة وقد جاز لا
 بان الشك في حصوله يثبت بالبرائة مستتب في الشك في الجزئية وعدمها بالاقل لغايتها
 الجزئية المزبورة فاضتجبت البرائة مع الايمان بالاقل مستند في عدمه على الاستصحاب
 بقاعدة السبق المستوي والمزبور المزال عن اتيان بان الاصول المزبورة كاشفة عن حكم شارع
 المهية ولو في مقام العمل فيجب عليها بقاعدة المزبور المزال عن اتيان بان الاختيار بين
 فاضيه يجوز ان لا يكفاه بالاقل فحال الجهل وحصول الامتثال به فيستفاد منها ان العلم والجاهل
 بمنزلة الموضوعين المختلفين فالتكليف على المعاد هو الصلوة للشئ على التوراة والكليل المعلق
 على الجاهل مع التساوي الغير المشروط فيهما كما ان ما دل على امتثال الفذل في ارضاء القيد
 غير الجاهل فحال الجهل فلهذا لا يجزئ عليه لاعادة بعد ذلك فيقول بان العبادات
 الاضطرابية الواضحة في حال الضرورة صحيحة ولا تجب على التكليف عادتها بعد ذلك والعذر المقتض
 بين شرط العلم والقدرة ضعيفة جدا والقول بان اصاله البرائة مما لا يقتضي ثبوت المهية
 الاكفا من الاصول متبناة مدفوعة بان قول من علم بما لم يعلم في العلم والجهل في نفسه
 جواز الاجتهاد باه فلو حصل الامتثال به ولا واسطة بين الجزئية وبينه فانه قد
 ان قوله من علم بما لم يعلم يقتضي حصول الامتثال مع العلم بالايمان بما علم من المامور به وهو
 يحصل بجزء الايمان بالاقل من بين ان احدا منكم صحت من علمه انما هو جزاء اخر
 يمنع من جعل علم المزبور في قول ان المسلم بالجزء المزبور لا يثبت الفعلة بوجوبه على تركه

في صحة العمل الجاهل الكفا

الاقل صحته والام يعلم بطلان الامر بمعنى كونه لا يمان به موجبا للمعلم بالايمان بما علمه فاشبه
 حصه بالجزء المزبور كما هو فضله الاحتجاج المزبور ودر ظاهر فذلك لا ينبغي ان ما ذكرنا من اوجه
 بالنسبة الى الاطلاقات والاشكال اما الاطلاقات الغير الجملية فلا ينبغي ان يمكن ابطال النص وحصول
 الامتثال بها وقد استدل بطلانها في الاضطرار على ذلك في ابواب الفقه بل انما استدل بها
 الصحة في المقام بقوله كل شيء مطلق حتى يرد فيه امر او حتى فانه فاض مان المامور به ايضا فاعذر
 وغرو من حيث من الجزئية والشرطية للمنفعة وغيرهما من البيان من المسارع والقول
 بان الجزء المزبور ليس ناطق للصحة بل لا يصح ان لا يثبت بالامر الذي لا يثبت به مطلقا
 فيه امر في حق الواقع مدفوع بان اصاله عدم وزود الامر الذي كان في صحة الاستدلال
 بالرواية المزبورة في هذا المقام الوهم كذا في عند الاجر وتقرر بها ان الجاهل المزبور انما ان
 بالمامور به على وجهه وامثال الامر الواضح يقتضي الاجراء انما يقتضي فلا ينبغي ان يكون
 مكلفا بالعبادة المزبورة في ذلك الحال لا يثبت بضافي عدم كونه مكلفا بذلك الجزئية بعد
 عدم قدرته على الايمان به فالتكليف الواضح انما يعلق واقفا بالعبادة انما يعلق في ذلك الجزئية
 والقول بان الجزئية والشرطية ونحوهما من الاحكام الوضعية تقيم الغاية والجاهل جميعا فيقدر
 انكشاف الخلاف وحصول العلم بالاختلاف بين ذلك الجزئية او الشرطية عليه القضاء في الجزئية
 لا تسقط مجرد الجهل مدفوع ولا يمان انما يثبت بالعبادة الجزئية في حق الجاهل الجاهل
 بانقضاء الجزئية في الفرض المزبور وثالثا بما قبل من ان الحكم الوضع ليس بمعد لا على سبيل الاستدلال
 وانما هو تابع للحكم التكليفي فيبقى عند انقضاءه وثالثا بان الفاضل ان يعتد في اعماله على
 الطرف الشرعي المحمودة وانما ان يعتد بها على الطرق العقلية والمجتهدة والعقلية فاما ان
 قبل الاول كان الامر المعلق بالعمل بمقتضاها فاضيا بحصول الامتثال الشرع مع مطابقته
 للمامور به وان كان من قبل الثاني والثالث فذلك لا ينافي مقتضى قاعدة الملازمة ودعوان
 ذلك انما هو من غير خلاف يقتضي الاجراء من الواقع مدفوعة بان الحكم المستفاد من الطرف الشرعي من
 الاحكام الواضحة الثانوية مكان بدلية الجزئية الواضحة الاولى لتبين التيمم الواقع بدلا عن
 الشهادة المباشرة والعبادات الاضطرابية الواضحة بدلا عن العبادات المباشرة فانه لا ينبغي
 تعلق الامر الواقع بجميع ذلك كما هو مقتضى قاعدة الترتيب بوجه اخر نقول لا معنى لحصول الواضحة
 فعل المراد به حكم الله الواضح الذي لا يطاع عليه الا الله اعاد انما يمان في العلم الذي في ذلك
 البلد او احدا الجهد بزمع الدليل على تعيين شيء من ذلك حكم الجهد بعد اطلاع المواقفة في
 الموافقة في ما علمه من الماضيه قبل ذلك الا بالنسبة الى الحكم بالفضله فانه لا يثبت على ثبوت

في حتمية الجاهل بنفسه

كما استلوة بل نقول ان حتمية الجاهل لقائل ممنوع ان لا تكلفه بنفسه معقدا
 في بصدق في حقه العوائق بثوبت القضا في حق النائم والتائب بما ثبت بالنص ما لا يكبر
 فلفضاء الاجماع بل الضرورة عليه ولان الابتنان بالما مودبه على وجهه يستلزم علمه بوقا
 المصلحة المقصودة باثباته فاستدراكها بالاعادة يحصل للحاصل الوجه الثالث ان الجاهل
 الفاصر عما جرح الابتنان بذلك الجزئية والشرطية عليه الابتنان بالصلوة الحالية عنها فهو
 القاعدة المستفادة من حيث المبدأ لا ينقطع بالمعنى واذا امرت بشئ فاقوامته ما استطعم
 وما لا بد من كونه لا يتركه بل يمكن دعوى استقلاله لعل على وجهه القاعدة مضانا
 الى الاجماع المنقول المعضد فهو من عدم الخلاف الاستغناء والمنع في كلمات الاصحاب بالنسبة
 الى موارد هذه القاعدة مضانا الى الاجماع المنقولين وبالحجة فهذه القاعدة فاضية بتعلق
 الامر بالقادر الممكن عند تقدير الكل والامر يقتضي الحق نعم هذا الوجه انما يستقيم اذا كان
 المعدر مضانا بالنسبة الى تمام الوقت اذ لو كان مختصا ببعضه فلا يصدق عليه التقدير
 على الاستطاعة بناء على المختار من ان الواجب الموسع في تحقيق كل ما ينافي فساد من ذلك متعلق
 القضاء بناء على ان القضاء امر جديد ولا دلالة فيها على سقوط الاعادة في هذا العلم
 الامر بالكل متعلق بتمام الوقت واما على القول بكونه عبارة عن تعلق التكليف بجزء من
 الوقت على سبيل تغيير الزمان فالظاهر ان امتثال التمسك بالقاعدة المزبورة عند وسعي الاعادة
 على المكلف المزبور الوجه الرابع القاعدة الثانوية الثانية في خصوص الصلوة من حتمية قوله
 لانقاد الصلوة الى امر حتمية الطهارة والوقت القبلة والركوع والتجويز وقوله في مرسله شيئا
 يستلزم تحريم الشهوة في كل زيادة ونقصه وقوله فيهم من الفاحشة اليس هذا امتثال الركوع
 والسيحى العزيم لان الاخبار بالقاضية بذلك الوجه الخامس في حتمية عبد الرحمن الحاج المقتد
 الوجه السادس من الاخبار الواردة في مفاد حتمية الجاهل كقوله فيما امرت بركب ما يجبهالة فلا يثبت
 عليه الوجه السابع ان العمل المزبور قد كان صحيحا قبل انكتشاف خلاف محكم بصحته فبعدمه فاضا
 لصحة الاستصحاب الوجه الثامن من قوله على عدم العبرة بالشك بعد العلم بتقليده بانه حين
 العمل اذ كره ان العبادة المزبورة من جهة الاعمال الواضحة على اعتقاد الصحة الوجه التاسع ان
 الحكم بوجوب الاعادة والعقضاء عليه مستلزم للرجوع وهو موقوف في الشرعية الوجه العاشر ان
 العبادات بناء على هذا المذهب لا ينافي ما سببه بجواز الاكتفاء بانقضاء السنين اذ لا عمل
 على عهد ما بالشك في جزئية او شرطية او افضية والرجوع اذ لا عمل في وجهه
 احدهما ان التمسك بأدلة البراءة انما يجوز مع عدم قيام دليل الجها على الجزئية والشرطية

في الجوا من الأدلة

وهو منها وجود فان الاطلاق والعقوبات الواردة في جزئيات الجزئية والشرطية فاضية
 بنفسها العبادة مع الاختلال بشئ من ذلك مطلقه صوب العلم والجهالة قط واصله البراءة واضل
 ففان فلا يصح للمفسر منه معناه وقد يوزع عليه بان قوله من دفع عن امي ما لا يعلمون فاعلم على
 تلك الاطلاقات لانه ناظر الى الامور الثابتة كما هي قضية ظاهر لفظه وقد قرر ان الدليل
 المتكبر لا يلائم اللغز في الامور لانه اخر ما ذكر علمها وعقضاء لها كونه قوله من دفع
 العلم عن العبيد حتى يبلغ وقت الحج فخرجوا من مواضع الاطلاقات فاضية بثبوت الحكم
 عليه بنية والوضعية ونحوه بوضوح التفريق بين قوله من دفع العلم عن العبيد وبين
 قوله من دفع عن امي ما لا يعلمون فان الاول ناظر الى الواقع بخلاف الثاني فان الجاهل لا يفهم
 موضوع الدليل المزبور فلا مسمى له في هذا المقام بقوله لا يفهم موضوع الجاهل المزبور
 بسبب لالة الاطلاقات المزبورة على ثبوت الجزئية والشرطية والماضية على سبيل الامانة
 والقول بان اصاله البراءة اصل فاضية وحديث الرفع دليل الجها على ما لا مسمى له محصله
 في المقام وبما بين ان اصاله البراءة لا تقتضي بارتفاع الجزئية والشرطية والماضية بل انما
 تقتضي بارتفاع التكليف فلا مفارضة بينهما وبين الادلة الفاضية بثبوت الجزئية والشرطية
 وبورد عليه بان وجوب الاعادة والقضاء تكليف فيكون مضانا باصاله البراءة وفيما
 خ هو الحكم بعقوبة العبادة المزبورة وبما بين ان مقتضى الاستدلال المزبور هو كون العمل
 جميع الاجزاء والشرائط والمواقع ان تكون من الامور العلمية وهو يقتضي القول بكون العلم
 ما حقه اني لئلا الامور على سبيل موضوعية ومن البين ان موضوعية العلم تارة في الجزئية
 والعقوبات فلا بد من حمل قوله على ما لا يعلمون على الطرفين ومقتضاها ح عدم تبطل الامور
 الواضحة باختلاف العلم والجهل فيع امكان اختلاف الجاهل على الاعادة محض لا للثبوت
 واما على الوجه الثاني المنع من جريان قاعدة الاجزاء في هذا المقام فلا يفسر العمل الصادر من الجاهل
 مطابقا لمقتضى الواضحة الاولى كون يكون الابتنان باعد المحصول الامتنان بل انما هو امر متعين
 ما ذكر من ان الحكم المستفاد من الطرق المعيرة وطرق ثانوية لا ينافي باضاضة لا مشارة
 ضد فوع بانه ان اردنا من ذلك ثبوت الواضحة الثانوية على الوجه المذكور بانه امر لجزئية وعدمه
 ثبوت الواضحة الاولى في هذا الفرض فانه مستلزم لاختلاف الحكم باختلاف التكليف وهذا
 موضوع محض وان اردنا من ذلك ثبوت الواضحة الاولى الثانوية جها في هذا المقام فيجوز
 للشافعي لخصم الوحدات الثمانية هذا المقام وقاعدة الترتيب فاضية بان ارتفاع الجزئية
 فلان هذا الشافعي بعينه جاز بناء على ما نقول من كون الحكم المستفاد من الطريقة المذكورة

فی الجہنم اغرأزید

القائمة اذ وحدة الظاهر والواقع ليست معتبرة في المناظر فليكن الجحفي ان الحكم الظاهري
عند من يحسن معنى ان العامل به معتد ويلي مخالفة الواقع وليس مغايبا بسبب مخالفة
ومجرد ذلك ليس مستلزما لحصول الشافعي على الوجه المذكور وبالحمله فيقد صير المكلف
سائما بحصول الاخلال بتي ما يفتقر صحة العبادة المأني فاما كان اللازم عليه الاعادة امنا
لانما يتعلق بها اذا اصل عدم تحقق الامثال وبقاء الشغل على حاله هذا اذا كان الوقت
نافيا ولم يكن الواجب موقفا واما لو كان فاشا على القول بان القضاء في الامر لا اول ولا
في وجوب القضاء حق في صوابه انكشاف الخلاف بعد فوات الوقت اما على القول بانه بامر
فقد يتشكل في بقاء القضاء في هذا المقام نظر الى عدم قيام دليل على ثبوته اذ التكليف
المقتضى منفرج على التكليف بالاداء فيبقى بانقائه مع ان مقتضى ازالة البراءة واستحقاق
البراءة التسلية وغيرها من المصالح المفردة موقودم وجوب القضاء عليه في هذا الحال وهو
يقتضي ذلك بوضوح صدق هذا القول عند عدم المطابقة وان لم يكن مكلفا بالاداء من جهة
الجهل والغلط فان انتفاء التكليف من جهة الغفلة ونحوها لا ينافي صدق الفوات في كل وقت
والناجى القول بتوقف صدق الفوات على تحقق التكليف بالغفل الفات في الوقت فالحكم بوجوب
القضاء في الزمان والاشياء في تمام الدليل عليه لا لصدق الفوات بدفع بوضوح صدق
الفوات في تمام المقام وتفاثره مما يتقوت بسبب ما ضل شمل على مضلحة المكلف بجمع الزمان
فانت عنه بسبب ثبوت الغفل لقلنا في من غير تجوز اخلا والقول بان انتفاء التكليف في
الوقت فانه بانتفاء صدق الفوات عليه ولذا لا يصدق على الصبي المجنون والغلام ذوات
منهم التكليف بدفع بانه مناسب مع الفارق لان اطلاق لفظ الفوات على الماتم والمجمل
عليه شائع فينصر الاطلاق اليه بخلاف مثل المجنون والضعيف فان اطلاقه عليه غير متحقق وقد
يبدل لوجوب القضاء عليه بالاستصحاب او بقرينة انه لو انكشف الخلاف في الوقت فلا ريب
في كونه مكلفا بالاعادة فانما ترها وفات الوقت كان اللازم عليه قضاءها لان الاستصحاب
المرجور فافرض تحقق الفوات صدق المستلزم لوجوب القضاء عليه وقد ورد بان اثبات موضوع الفوات
بالاستصحاب يستلزم للاصل المتيقن ايجبه بانه امر عكس لا تعبارة عن عدم الامثال
متكفي في بقاء الفوات باصالة العقد الا ان يقال بان الفوات من قبيل ما يابل العقد والمملكة
فلا يمكن اثباته بالاصل لا بناء على القول بكونه دليل الاستصحاب بل لا بد له الاجابة بانه
او من الكواشف العبدية اما بناء على مذهب الله من كونه اضلاع الفوات لم كونه فاضيا
صدق الفوات في هذا المقام نعم قد يقال ان وجوب القضاء منفرج على عدم الامثال في الوقت

وفاة الناصر
وعلى الخلفاء

وهو لا ينافي الشرع على المرتبة على اتصاله عدم الاستمال وقد مورر عليه بأنه يقتضي
القول بوجوب القضاء على مثل هذه وأنه هل صلى في الوقت أو لا وهو مما لا يترتب به وبجائبة
بأن الحكم بوجوب القضاء فيما ذكرناه إنما نشأ من الدليل القاطع بوجوب القضاء على
في الوقت وهو مشتق من هذه الصفة وهذا إذا اكتشف الخلل في الوقت أما لو اكتشف
الخلل بعد فواته فتشكل على التمسك في ذلك لا يستلزم بالمرتبة في الوقت من المبدأ
القاضي بتوطين المستصحب المحذور فلا يترك استصحابه بعد فواته لا لأنه لم يرد عليه
له نفع ما يستدل على وجوب القضاء عليه في هذه الصفة أيضاً بأن مقتضى لزوم القاطع
ببينة الجزئية والشرطية هو كونه الاختلال يثبت منها موجب لصديق فوات المستلزم للوقت
القضاء عليه مطعون يستدل له أيضاً بالاطلاقات القاضية ببيوت أصل التكليف الشرعية
فإنها قاضية بوجوب الأعداد معينة إذا كان في الوقت القضاء أمكان في خارجها وبوجوبه
بأن الأول من مرتبته إنما تغلب بالمهنية فالمقدمة بأن وقت ذوال الحجة موجب للزوال
وهو واجب لزوم المفيد بأن ما ذكره مستلزم لا نقضاً لبعضها مع الناحية لكونه سواء
الشارع أصلها عاقلانه مستلزم لكون الثاني أيضاً أدلة ودعوى أن الرومان من الوازم عمل
المأمورية وليس اختلافه فلا يصدق باختلافه كما ترى استدل بوجوب العمل بمقتضى الذي
يكون عمله مطابقاً للواقع والظاهر أنه لا اشكال بل لا خلاف ظاهر في فادعاه إذا لم يمكن في
القرية إذا لا عبادة مع انتفاء القرية وهذا يقتضي الحكم بفناء عبادته إذا قام طريقه ظاهر على
حرمانها أو فسادها وأنه في موطنه معناه أن يكونه معصية لا يمكن من قضاء القرية بها وإن كان عبادة
موجباً للزوم وكذا إذا كان القضاء لا يخرج منه لكونه محرراً من حجب القبرين وكذا إذا
كان معصية في حال العمل ملتقى إلى تقصير في كون الأبناء بالعمل مستلزم للعصيان إذا لا
يمكن حجب من قضاء القرية والاختلاف في العمل ليرتد إذا لا يطاع الله من حيث بعضه لا يمكن
التقرب بالمعصية وإنما لو تمكن من قضاء القرية المعصية صحة العبادة كان نادراً الحاصل العلم
حتى يجر عنه وقلنا بأن الامتناع بالاجتناد لا ينافي الاختيار المصحح لوجوب التواضع والعبادة
المستلزم لتحقق العصيان هذا المقام أو غفل عن تفسيره في الاستثناء أو كان ملتقى إلى تقصير
وكان غافلاً عن حق العمل قبل محضيل العلم حتى صحة عباده حجباً وعدماً لولان أو نهما الضمير كما
هو خبره الوالد للعلماء دام ظلهم وجماعة من الاجتهاد لأن المفروض أنه إنما في المأمورية على
الصحيح الشرعي قد تغررنا امتثال الأمر الواجب بقصص الاجراء ولا فرق في ذلك بين حصول
العلم المحض بمطابقة للواقع ولا فرق بين العلم الشرعي ولأن الثاني بين العلم السعادي من العلم

في بيان ما لا يكون على بقا الواقع

الاجتهاد في دين العلم الحاصل من الأصل العلي بل يكفح عنه بظاننا لمقتضى الضرر الصا
عن المجتهد الجامع لشرائط الاضاه والعلل اذا تولى على نفسه وكان من جاز له التعليل وبالجملة
للعلم في المقام ثابت بعد الاضاه فضاء الاطلاقات بالصحة وحصول الامثال المتفق
وجوب الاعادة والتفتت عليه فهذا الحال وغايته ما ينبغي كونه فانما من صحة العلم في
امور احدها التصور الفاضله بحرمه التدبير لا يعلم وحرمه العلم بغير علم فان النواهي
اللزومية شاملة بالنسبة الى المقصود الذي يكون مقصود في اثناء العمل وقد تقرر ان التفتت
اذا تعلق بعبادة يقتضي فساد ما نفي او كان غافلا عن مقتضيه الاشياء امكن القول بعد
توجه النواهي الزبورية بالنسبة اليه فلا دلالة فيه على ما هنا في هذه الصلوات الشا
ان يحصل العلم واجب قبل العمل على المنصر كما يدل عليه الادلة الاربعه واجبا بشئ قبل
شئ يقتضي النهي عن الايمان قبله كان وجوبا لا سببا قبله الجارية بدل على حرمه
قبله سببا بناء على القول بان الامر بالشئ يقتضي النهي عن فعله الخاص وقد تقرر ان النهي في
العبادة يقتضي فساد ما مع ان الادب وجوب يحصل العلم قبل العمل يقتضي عام فطورية
العمل قبل العلم وعدم تعلق الامر به قبله مع سنده الوقت بل يقتضي عدم الادب الترتيب
ذلك لانه المستفاد من ذلك عرفا ولا ممانع اجتماعهما في محل واحد فلا ومن اليمين ان تنها
الامر يستلزم الفساد سواء فسرنا الضمير بما وافق الامر يستلزم الفساد سواء فسرنا الضمير
بما وافق الامر وبما اسقط الفساد او بما اجتمع فيه الاجزاء والشرائط اما على الاولين فوا
واما على الثالث فالان الامر بتجديد العلم قبل العمل يقتضي تفهيدا الامر المتعلق بالعمل ذلك
ومقتضاه شرطه العلم في حد ذاته واما العمل الصالح الجامع للاجزاء والشرائط وبالجملة فيمكن ان
يقال ان المستفاد من الادلة الفاضله وجوب يحصل العلم انما هو الوجوب الشرطي فلا
تصح العبادة الا بعد العلم والمعرفة كما هو مقتضى انهاء الشروط باستقاء شرطه مولد استند
جمع من الاصوليين والفقهاء بالادلة المذكورة على اشتراط صحة العبادة بواحد من الاجزاء
والنقل به عن ائمة الاجماع على ان عبادة تارك الطريعين باطله سواء طابق الواقع ام لا
وسبغ غير واحد الى الشهرة وما يشهد على ما ذكرناه انه لو جاز العمل قبل العلم للزم عدم كون
محصل العلم واجبا والادب باطلا لما تقدم مثله اما بطلان الثاني فلان وجوب يحصل العلم
ثابت بالادلة الاربعه واما الملازمة فلان العلم انما يجي بعد العمل لا العكس فيجب العلم بنفسه
لا اجتماع القول فلو جاز العمل قبل العلم لزم تذكيره في شرعيته للعلم ومقتضاه عدم
الوجوب من اصله فوجوب يحصل العلم دليل على حرمه العمل الواقع قبل حصول العلم والتحريم في

بهمام

في الجواز على الادلة

في العبادة دليل على فسادها وضاهة لان الظاهر من الاخبار ولو لم يعمد في فهم الاضاه
انما هو كون العلم مقدمه شرعيه للعلم وليس مقدمه فوجبه ضرورة امكان حصوله بغيره
مكون مقدمه فاضله ومقتضاه اسقاط الصحة عند التفتت العلم وقد تقرر الاستدلال بالمرتب
بوجه اخر وهو انه لا ريب في ان الحكم يكون محضيل للعبادة واجبا غير مستلزم للنهي عن العمل
العام الذي هو عبارة عن المركب والترك انما يقتضي في المقام بعض العمل الواقع قبل حصول
العلم لا لا يجب قبله بعد العمل ومقتضاه الحكم بحرمه العلم من سوا ما في الواقع انما
وحرمه العبادة دليل على فسادها الثالث انه لا اشكال في فساد عبادة الجاهل المتصرف الذي يكون
حاله الاحلال بها الرابع انه لا اشكال في فساد عبادة الجاهل المتصرف الذي يكون
لواقع وهذا يستلزم القول بفساد عبادة الذي يكون مقتضاه لواقع بغير اشتراط
الاختبار اذ مجرد مخالفة الغير لا اختار فيه لا يمكن ان يكون وجوبا لاستلزامه من حيث هو
والغالب كما ان الاول يستلزم المقام من جهة ترك الامتنان كذلك الثاني فانما يمكن القول
بكون الثاني مثله لا مثله بالامر الشارع به وانما يجزى بغيره لوجوب الزبورية لا يظهر له
من ما تضمنه تقدم فراجع وينبغي التنبيه على امرين الاول انه قد عرفت ما ذكرناه ان
الجاهل اذا خالف العمل الواقع فهو حرمه في الحكم الوضع وان كان مقصدا فهو حرمه
لا مخرجا للعبادة لا مخرجا للحكم الوضع من جهة سائر الانا بمعنى ان شيا من آثار الشئ
المخرج عنها يا وغیر من آثار المترتبة على ذلك الشئ فيجوز لغيره ان يرتفع عن الجاهل لاجل عمله
وقد صحح الاصحاب باستئنا القصور والامان والجهر والاختفاء من ذلك كما هو مقتضى
الجاهل في هذا الموضع الذي يظهر من كلامهم انهم اذ ارادوا ان لا يكون المقصود
ظاهر كالمهم اذ اثم معدونه المقصود من حيث الحكم الوضع وهو الصحة مع سقوط الفعل تابعا
او ما اجتمعت فيه الشرائط والاجزاء مطلقا او مقيدة باستفاء المواضع او ما وافق الامر وما
يرجع بعضها الى بعض فمقدرة الاشكال في كلام جماعة من المحققين في انه اذا لم يكن معدودا
من حيث الحكم السكوتي كسائر الامكان الجاهل للكلف المقصود فيكون تكليفه بالواقع وهو مقصود
بالسنة الى المسافر تايمنا وما ياتي به من الامان الحكم بكونه سقطا ان لم يكن ما وراءه فكيف
يسقط الواجب ان كان ما وراءه فكيف يجمع الامر به مع فرض حكم الامر بالقصور ودون
الاشكال المذكور بوجوه احدها ان اتماما للعالم من قبل الموضوع عن المحققين
كالمهم العبادة مسافرا في غير ذلك المكلف الواقع بالامتنان بعبادة الجاهل
عزيرين اليه وهذا النوع وان كان فاما في سائر المقامات لانه لا بأس بالمرتب

فالعالم

عنا

المبلغ
في الجواب عن الأسئلة

هنا وقد ورد عليه بوجوه الأول انه مخالف للاجماع المنقول على عدم اشتراط العلم
في نقل التكاليف الطلب الواقع على المكلف الثاني ان التكليف المزبور لو كان مشروطا بالعلم
لزم الدور وهو غير ممكن وما يقال من ان الوضع هنا مشروط بالعلم فلا تضاد مع عدم اشتراط
الحكم التكليفي فانه ليس مشروطا بالعلم فلا بد من دفع اوله بان الكلام في المقام انما هو في
وتبع الاغادة وهو حكم تكليفي فلا يمكن ان يكون مشروطا بالعلم وانما بان يكون الوجوب
الناتج في هذا المقام انما كان لكان الجزئية او الشريطة فالحكم بانفسها يستلزم الحكم
بانفسه الحكم التكليفي ايضا واحتمال ثبوت الوجوب النسبي في المقام مما يقطع صفاه وانما
بان القول بشرطية الحكم الوضوعي بالعلم ما يستلزم الدور ويورد عليه بالنقض الشرط
العليه فانها ثابتة في الشريعة مع انها مشروطة بالعلم وبالنقض الواقع الذي يكون العلم
ما هو ذاته على سبيل الموضوعية فانه لا ريب في ان الحكم باعتبار العلم في هذه المقامات ليس
مستلزما لذلك فكذلك الحال بالنسبة الى ما نحن فيه والاضاف ان دعوى لزوم الدور على
الوجه المزبور غير مستقيمة لثالث ان ما ذكر من كون الجاهل بذاتك مجبرا بين الامر بالمعروف
واقامه الادب له لان علمه بهذا الخبر منافي لكونه مكلفا بتفصيل العلم وايضا لا ريب في
ان تحصيل العلم انما واجب مقدم لا داء الواجب فيجب تحصيله مع الصحة في هذا المقام فالحكم
بصحة العمل المزبور منافي للحكم بوجوب تفصيل العلم عليه وفي هذا الحال والحكم بعدم وجوبه
يستلزم خروج الفقه عن كونه مقصرا ههنا ومخالف لمقتضى الاطلاقات الفاضلة بوجوبه
والحكم بكونه واجبا نفسيا في خصوص المقام المزبور من غير مخالفة للاجماعات المنقولة المقتضية
بعدمه في خلاف الحكم بكونه واجبا نفسيا في خصوص المقام المزبور ومن سائر المقامات
تكلف مع ان هذا التفصيل غير مستفاد من الادلة مضاهية الى انه مخالف لما ينظم من كلام
وتأنيها ما ذكره كاشف الظهار من ان التكليف بالانمام تترتب على معصية بترك الفکر
فقد كلف السارح بالفسر والانمام على تقدير معصيته التكليف بالفکر ونفسه ذلك بهذا
المسلك في مسئلة الفقه في بيعه على غير الالهم من الواجبين المقتضية ان تركه المكلف الامتناع
بالالهم وسلكه ايضا سلكا لعلنا نعلمه في بيعه على العادة التي كانت ضد اللواجب المصنوع
بناء على ان الامر بالنسبة يقتضي الفکر عن الضد كما هو مخرج هذه القاعدة الى ان اختلاف الفقه
فانما ارتفاع الشافعي المقتضى في موضع اجتماع الامر والعقل لا اختلافا لمريه فان قلت
ان ههنا القاعدة لو ثبتت فانما تنسب بالنسبة الى مورد اجتماع الجزم الغني مع الوجوب التقني
فلا يجري في النسب بينه لان ما ذكره سدادا لافرن بينهما في نظر العقل وقد صح ثبوته في الشر

في انه ملخص عما الجاهل الام

الانزلي انه لو فرض انما انما تفرق على العصبية في ثبوت هذا الخبر مع الاتفاق وتوقف
الجزم مع عدمه منفرج على فاعدا الزب وبورده بانه لو قلنا بان المعصية لا يكون
مقدمة الا انما قصد بها التوصل الى بها كما هو الظاهر في ان العصب معزول مع عدم
قصد الانفاذ لا يكون معصية له حتى يلزم بموازاة وان ضاعدا اعتبار قصد التوصل
في كونها مقدمة كذا ذهب اليه المشركون فلا ريب في ان الامر بانفاذ الخبر في هذا الحال دليل
على جواز العصبية لغيره هو مقدمة لاداء الواجب المزبور في تقديره ذلك في قاعدة الترتيب
غير مستقيم ويورد على القاعدة المزبورة بانها مبني على ما للسائق في الامر بانفسه يستلزم
التميز والانمام والامر بالانمام يستلزم التفريق بين القصر لانها من قبيل القصر الذي كان
لها ومقتضى القاعدة المزبورة هو كون تركها من القصر الانمام تاما وانه ومنها عتده وهذا
من قبيل الاجتماع الامر الذي لا اشكال عنده في امثاله وقد تجارة عتده في بيان التكليف
بالانمام تترتب على ترك عصبية بترك الفکر واما اختلاف المريه فاضرب ارتفاع الشافعي
المزبور وانما يلزم الشافعي لو قلنا بيبون التكليف بالانمام على سبيل الاختلاف في ذلك
مضافا للسائق في بعض العمل المزبور كما لا يخفى ويمكن الايراد عليه بان لا يقتل الترتيب لعمارة
وانما فعل ذلك فيما اذا حدثت السكينة لاني بعد تحقق معصية الاول كمن عصى بترك التوبة
الطهارة الدائمة فكيف يفتق الوقت بالتراتبية وقد يفتق ذلك بان الدليل القاطع في بعض العمل الذي
تكلف على الامر بالانمام على المسافر الجاهل قط او في الجملة ولو كان الحكم بيبون الامر لمنا
على سبيل الاطلاق مستلزما للسائق بيبون بيبون عصبية بيبون القصر طلاق القصر
المزبور ومعنى ذلك بالدليل القاطع المزبور وانما قلنا بان الجاهل بيبون المسئلة كالجاهل
بعد رضائه به وبحكم عليه ظاهر بخلاف الحكم الواجب وهذا الجاهل ان له بوجبه الاجابة
مستعمل على حكم ظاهر كما في الجاهل بالموضوع الا انه مستغنى عنه باعتقاده لوجوبه هذا الشيء عليه
في الواقع ويمكن ان يقال بان التكليف بخصوص الجهر مثلا او عن الفرائض طاعة في حال الجملة
فيكون غير لفرائة من الاجزاء بدلا واضلعا بصلوة الجامعة لاجزاءه والشرائط وكذا الحال
بالنسبة الى القصر الذي ياتي به الحاضر فانما يلزم من سقوط الركعتين الاخيرتين عن الجاهل
المزبور ويقوم الركعتان مقام الصلوة المشتملة على الركعات الاربع ومنه يظهر ان النسبة
الى الانمام الذي ياتي به المسافر الجاهل فان زباده الركعتين في ضلوه غير مبطل لهما ومنه
ان يقال ان ذلك من جهة القول بعد مكلفا العامل الواقع وكونه مؤثرا على ترك العمل

الانعام

الامر

فلا يجوز لغيره ان يقرر لغيره دونه نعم في اعقاب على عدم ازالة العقلة كما استظهره
بعضهم من صاحب المدارك ومن تبعه وخالفها ان يكون ذلك من جهة تسليم تكليفها
الواقع الا ان الخطاب بالواقع يقتضي عند العقلة الفسخ عند ازالة العقلة وان كان الخبر
اختاره فهو منافى بين العقلة على ترك العقول كونه كبريا ما مر رايه حتى يجمع مع فرض وجوب
الامر وسادسنا ان يقال ان العقلة المراد ليست صحيحة وانما هي لغة لسقوط التكليف
المعلق بالصلوة العظمى الواجبة والزام ان غير الواجب مسقط عن الواجب ان قيام ما اعتد
وجوبه مقام الواجب الواجب غير منع وبطلانها او كماله مخالفا لما يظهر من النص
القوي من انها صحيحة وانما ثبت لان الالتزام بتبطل التكليف الواجب عليه وبطلان الكفاءة
بغير الامور مستلزم للفساد فيمكن منه بان لا يدعى جواز ذلك اذا جواز المراد دليل
على كونه مائة في قول الواجب الذي يتحقق في هذا المقام ويمكن دفعه بان لا يدعى جواز ذلك
بالنسبة الى الجاهل المراد بل قول بانه وان كان غاصبا من جهة كونه نارا كالحصيل العلم
الا انه لا يمنع من الالتزام بكونه ناعسا لسقوط التكليف الواجب عنه وهذا الحال نعم ان يمنع
ذلك لو ثبت بكونه غاصبا من جهة فعل المضمر مقام الانعام وفعل الانعام في مقام المضمر
ممنوع شرعا لو كان الامنان بغير الواجب سببا لقوات الواجب كما في اخر الوقت حيث يستلزم
فعل الانعام فواتا لقصر في صحة وعدمها وجهان بل قول لا يحتمل الاول لاختلاف النص الثاني
ومفاد الانعام القاضية بتفقد ربه الجاهل في المسئلة المزبورة وكذا الحال بالنسبة الى
ما لو استلزم فعل الجهر فواتا لاختفاء واستلزم فعل الاخفات فواتا لجهرم من جهة ضيق
الوقت يحتمل القول بالفساد بناء على لالة الامر بالشيء على النهي عن الضد الشرعي وذلك لان
الجهرم لاختفاء كالفقر والانعام من قبيل الضد الشرعيين الذي لا ثالث لهما شرعا فيكون الا
باحدهما مستلزما للشيء الاخر وقد تقرر ان النهي في العبادة يقتضي فسادها وقد يوجب عليه
اولا بانه بناء على القول بجواز اجتماع الامر والنهي يمكن القول بصحة العبادة المزبورة نظر الى
بقاء الامر بناء على هذا التقدير وعدم كونه النهي قاضيا بانقضاء المزبورة منه ما لا يخفى لان
دلالة النهي المعلق بالعبادة على الفساد لا يكاد يخفى على المناظر في العرف لانه يجمع عليه
بين الاصحاب لان النهي قاض بارتفاع الامر وهو مستلزم للفساد لان الامر بالغير يقتضي
عدم الامر بالانعام وانما الامر مستلزم للفساد وانما بان الادلة القاضية بمقتضى
الجاهل في المقام المزبور من شاملة بانه لانه ذلك ايضا والمعارض بينهما وبين النهي
المزبور عموم من وجه والامر بالنهي المزبور انما يشمل العالم والمقتصر ولا يتم القاصر الادلة

المزبورة انما تشمل الجاهل بقتيمه ولا يتم العالم بجمع في المقام الى المرح وهو في خارج
ادلة الصحة لا اعتقادها باطلاق الالفاظ المستعدة باطلاق القواعد والتاسعا
ذكر جماعة من الاصحاب من ان النص القاضى بالصحة اخبر بذلك لان النهي المزبور كما
يتعلق بالنسبة الى العالم والمقتصر كما يتعلق بالنسبة الى القاصر ايضا وعبر عن ذلك بانه
اليه وعدم كونه معاقبا لا يقتضي بطلان وجه النهي المزبور بالنسبة اليه وانما هذا القول هو
بفساد علمه وانما النص المتقدم فادلاله من حيث صحة على العالم المحال للواقع فيجب تخصيص
النهي المزبور بذلك وبورده عليه او لا بان مجرد النهي الواجب لا يقتضي المسامحة في عمله
من انه يجوز اجتماع الامر والفعل والنهي الثاني في المنع هو اجتماع الطاعة والمعصية فلا يتم
النهي المزبور بالنسبة الى الجاهل القاصر ولا يعاين الاستدلال المزبور مبنى على كون
الامر بالشيء مقتضا للنهي عن الضد الخاص وهو ممنوع في هذا السلطان لانه على ذلك كما منع
من كونه مستلزما للفساد اذ يمكن بغير القول ببقاء الامر المزبور بقاءه الترتيب حسبا
مرتباه الامر كذا ان ما ذكرنا من صحة عبادة الجاهل اذ حصل العلم بمطابقته لمقتضى
الواقع اعم من حصول العلم العقلي والظن الغير المقام مقامه شرعا ولو شك في ان الامر
الذي صدر منه هل كانت مطابقة للواقع او لا كان له البناء على صحته استكما بقاعدة
الفراغ وكذا الوصل الثاني في ان الاعمال الصادرة عن القاص الايجرة نحوها هل كانت
مطابقة للواقع او لا فانه يبين على صحته الاصل الذي يقتضي فعل المسلم ومنه ما يظهر به
في الحكم بصحة العمل الصادر من المقلد بمجرد حصول العلم بمطابقته لقولي واحا من الخلق
لانه حجة شرعية بالنسبة اليه وقائم مقام العلم فترتب عليه اثاره وبشكل بان التقليد
انما يكون طريقا للمقلد اذ انبى على مقتضاه فلا تقليد قبل البناء عليه ومقتضاه
كون التقليد حجة شرعية بالنسبة الى الجاهل المزبور ووجه ان قول المجتهد حجة بالنسبة
الى المقلد وقائم مقام العلم في جميع الاثار كما هو مقتضى اكثر الاطلاقات التي استدلوا
بها بجواز التقليد فلا يفتقر الى ان ذلك بين الاعمال الصادرة منه قبل التقليد
بعده مع ان المقصود في المقام انما هو اثبات عدم وجوب الاعادة والفساد عليه بهذا التقليد
ولا ديب في انه اذ انبى على مقتضاه بغير القول بعدم وجوبها عليه في هذا الحال فان
المقلد غير قادر على تبيين المطابقة وعدمها فرفع في ذلك الى المجتهد ويبقى على مقتضى
قنونه وبالجمله فيحقق الحجة لا يوضع على كونه المكلف بانبا على الاختلاف مع ان ما ذكرنا
قوضا حجة على البناء على القول بفساد العمل العالم بفساد المجتهد اذ لم يكن بانبا على القليد هو
يبين جدا

هذا.

كرام
 لخدمة العلماء العاملين في محبة
 فقهاء الراسخين وعمدة فضلاء الفاضلين
 غرة جباة الموقنين وقرة أبصار المفتنين
 الورع النفوس ولي التمسيد
 شيخ العلماء ومحمد بن عبد الحامد
 المطهر في الأكايف

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

اول الفيلد

كذلك على جهة التقليد الثاني وبالجملة لا ينفك العمل على مستنصف الوجه بل يمكن
 يكون التقليد ان ياتيه على وجه الوجه فانه يكون مستنصفا كراه ان التقليد لو كان عارضا عن
 العمل بقول الغير لكان يكون المجتهد ايضا مقفلا لا مابعا عما يعمل به الراي بل يلزم من ذلك
 ان يكون المجتهد بل الراي مقفلا المنصوص لانه يعمل على مقتضى القول الصادر عنه وهو مع ادراك
 شكل عندنا في عدم صدق التقليد على ذلك على اضطرارنا الاخر كما لا يخفى نقول ان التقليد
 انما يتحقق اذا لم يكن مستندا الى جهة شرعية معقدة ولا رتبة المجتهد عما يعمل على قول الراي
 هو جهة فضيلة ما دافع بان الدليل الاضوحي قول الراي كما يكون فاصلا محبة قول المجتهد
 الفقيه الى العالم فالفرقة بينهما ثم انه لا فرق في جواز التقليد بان لم يبلغ رتبة الامهارة في المسائل
 الفقهية بين ان يكون المسئلة اجتهادا بل وان يكون عليها لالة فاطعة واما لو كانت المسئلة
 ضمنية فيجوز العمل بقول المجتهد فيها اذ كان فاضلا لا يفتقر الى ادله وقيل بالتمسك بالضرر بان
 فاشترك فيها العالم والفاضل لانما اخرج عن الغنى ولان محبة قول المجتهد بما كانت من جهة
 تمكن العالم من تحصيل العلم بالواقع والمكسب حاصل في حصول الفهم فلا يجوز له التقليد مع مقتضى هذا
 ظهر منه يجوز التقليد في جميع الاحكام الخمسة التكليفية وكذا يجوز في جميع الاحكام الوضعية من الرتبة
 الجزئية والشرطية والسببية والمالية وهل يجوز التقليد في معرفة معاني الالهام التي يفرق بها
 كاداب الوضعية والوضعية الاخر لبيان معانيها في مسائل من الالهام المتوفاة بالافضل من العمل
 العلم وان هذه المطالب ليست من المسائل الفقهية بل هي من الموضوعات الضرورية ومنه وجه القول بان
 من باب الثاني نعم لو كان ذلك مما يترتب عليه شيء من الانارة الشرعية جاز له التقليد فيها بما لا يعجز
 الاثر المرجو وهل يجوز التقليد في الاحكام الجزئية النابعة عن حقوق موضوعاتها في الخارج ام لا
 بها بخلاف الاول للمعومات قبل الثانية لانها نابعة عن حقوق موضوعاتها في الخارج لا يجوز التقليد
 في موضوعات الادراك من الموضوعات المجردة عند وقوع الغوام كالبحر كوضوع الضرر وبخلاف الامر
 وضع التقليد فاعلم ان العرف بين اصحابنا ان حكم التقليد هو الجواز بالمعنى الاعظم في الجملة
 من الاخبار بين بل علمهم وكلهم القول بالتمسك والحق هو الاول للادلة الكتابية لان الدليل على صحة
 العمل كما في الفرق الكتمان وغيرها ومن السنة الاخبار المتكررة الواردة في الادراك في الامانة والامانة
 وما وخصوا منصوصا وهو ما و الإجماع القول على علم عليا وحكم العقلاء انه بعد بقاء التقليد
 سدادا ما بالعلم عند وجود الاحتمال البرزخي الفسر فيخرج من الاجماع القائم على عدم وجوده اذا دار
 الامر بين الاحتمالين الذي يمكن منه لما في العمل على التام الذي يمكن من المجتهد كان الثاني في دفع
 لكونه اقرب الى الواقع واما لكونه معدا للظن بالبرائة العقلية القائمة مقام القطع بالبرائة

باختصار

در جواب

الاولى:

المستقيم

فان المصلي اذا ركب نسي

عبر فبعد هذا انكشاف الخلاف للعالمى الا ان يقال بانه موضوع لمعرفة الحكم يكون مقبولا في
المقام وان لم يكن موضوعا للنسب الحكم الامر الثاني ان التقليد هو يجب منه فلا بد ان لا يتعدى
للاحكام الواضحة وانما واجب في نفسه او شرط فيه وجوب او نفي او نفي الاول وهو ان لا يتعدى
القول الاول لموسى انه لو لم يتعدى المكلف لاحكام الواضحة لعقلته عنها راسا فلا وجود
للمقدمة لعدم وجوبها ومنها انه لو احتاط العالم ولو في الواقع في علمه تخ عنه ومرتبة عقلية
سواء كان من الضادات ومن المعاملات ولا يكون غاصيا لاجل كونه فادرك للتقليد وعلى القول
بالوجوب ينبغي ان غاصيا لاجل ذلك على القول بالوجوب الشرطي كان موقوف الاصل في الغيرة
من ادلال الامر الثاني انه هل ينبغي على المكلف احدا من الاجتهاد والتقليد ويجوز لمن كان
والاحتياط اخلاف احكامنا في ذلك على قولين للقول الاول الاوامر او رقي لتعليم واستفهام
ثالث في الوجوب العيني المتيقن انه المتساق من ثمة الامر عرفا وما دل على وجوبه لا مضاء والاحتياط
وما دل على وجوبه الاجتهاد وما دل على وجوبه الرجوع الى فكل واحد من الطون الخاصة والمدار الحرة
ويدل على ذلك الثاني ما من ان الادلة المزبورة صريحة بالوجوب في نفسه بل العلم بمقدرة العمل
فمن يمكن المكلف من الايمان بالعمل الصحيح ولو من طريق الاحتياط سقط عنه العلم بل يسهل ذلك
ايضا كما دل من العقل والنقل على رجحان الاحتياط فانها فاضية بجواز الاكفا به في مثل الاما
والاخرى هو الثاني نعم لا بد له ان يخرج منسلة جواز الاحتياط وعدل الاجتهاد والتقليد
الامر الرابع يجوز للتقليد التقليد كذلك يجوز للمجتهد الجامع للشرائط الامناء محض ولا يفتوا في جهة
من الكتب وبدل على ذلك ايضا الادلة الاربعة ويجوز له الامناء فيما اجتهد به اذ لا يكون بامانة
ام لا فيه وجهها او قولان اظهرهما الاول هل يجب عليه الامناء في ذم الغيبة هو على سبيل العينة
او على سبيل الكفاية او يستحب ذلك على سبيل العينة فيه وجوب او نفي او نفي او نفي او نفي
فلا ويحجب الوبيل عليه جواز الارسطه طهر قائم الاجماع على الامر بوجوده وهو المحال لا يصح
في يمتنع الاجماع في المسئلة لان الاجماع عند هو لا اتفاق الذي يستكشفه قول المصنف
مستحق فهذا المقام ولا يشرط فيه اتفاق الكل الثاني ما اخبر به جماعة من الاحباب على وجوب العضا
من يوقف نظام النوع الاكساعية فالتاكتا شمله على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في العلوم
ماد دل على حجبها من الكتاب السنة وقد يوز عليها ولا بان لفظي المعروف المنكر منقران الا لغير
المعلوم عند الفاعل ولذا لا يقال ان ارتكبه مما جمل او شبه او شيئا او متكررها انه فعل
المكروه فحجب عنه فارة بان الاعاظ موضوعه بازاء المعاني الواضحة وليست موضوعه للعقلاء
المعروفة ولا منسقة اليها فلا بد من حل للفطن المزبور ايضا على معناه الواضحة لا يتوقف

در مرقع منقش بحضرت

۱۷۹

ومنها انه لو لم يكن على
 امره الوضوء بالاشتماء
 مع ترك الغسل
 مطابقا على الوضوء
 ونيز عليه الاثر على
 ان يشترط في كل موضع
 ما اوجب الاشارة اليها
 ما

در ازاله وجوب تقلید

محققه بنا علی العلم فیه و آخری بان غایه ما بدعی المقام هو انصرافها الی الامور المعلومه لا مستوی
المعلومه عند المعامله و ثانیاً بان الدلیل اخص من المدعی اذ بما لا یجیب تکلیف الامر بالمعروف و نهی
عن المنکر مع ان هذه الصوره خارجة عن محل النزاع لعنایم الاجماع من کل بل الضرورة علی وجوب الایمان
بالمعروف و النهی عن المنکر الراجح عن قوله و من لم یحکم بما انزل الله فاولئک هم الکافرین و فی
ایة اخرى و شک هم الظالمون و فی اخرى و اولئک هم العاصون و قد یفرض علی المستدل ان المزبور بان
یفصل البایة الکلیة هو ان وجوب الجزئیة فیحصل الاشمال فی المقام بمجرد حکم بما انزل الله فدرایة
واحدة کما انه تحقق الحاکمة مع ترک حکم فی جمیع الوقایع و قد یجاب عنه بان الموصول بقید العمومات
لانها من ادان العمود الاشمال من قبل المطلق الوارد فی المقام فی خبر البیان فبعض حکمها علی العموم
فیکون المتناقض من الایة الکلیة و وجوب حکم جمیع ما انزل الله مضاده لان اذاده فرد ما فی هذا المقام
منایة لثبات حکمة و البیان سبباً بقید لا حظاً استلزامه الاغراء بالجهل و التکلیف بما لا یشایان
و استقل فائدة الخطاب علی انما یفهم بقیایا به لا فرق بین افراد حکم فی هذه الجزئیة لیس و وجوباً لاطلاق
بل یکون و ذلك لاجماع المکرر لثبات الفرق بین اصنام حکم فان قلت سلطنا کونها و لا علی العمومات
لکننا منع من ثبوت لانها علی العمومات الاحوالی لا زمانیة لکفیانة فالت میکان بهان ان ثبوت العموم
الافرادی مستلزم للعمومات الاحوالی و محذور لان المعلق بالافراد اثبت عمومیهما لیس لافراد فلا یکون
اختصاصاً بالافراد المتحقق فی زمان محاصر و مکان مخصوص و یکفیة خاصه بل نقول بان مقتضی فائدة
الحکمة هو دلالتها علی العموم من جمیع الجهات و لا فائدة فی وجوب فرد ما من افراد حکم و لان اجماعاً من جمیع
الاحوال و الکلیات مستلزم اجماله من جمیع الافراد ففصل حکمة فاصبته بحمله علی العمومات الشاملة
فان قلت ان الایة الکلیة انما تقضی بوجوب حکم فی مقام القضاء و لا دلالة فیها علی وجوب الاقامة
قلت و لان احکام حکم یمکن جمیع کما یظهر من ملاحظة الفرق و مواضع الاستعمال و ثانیاً بانه منی یثبت
الحکم علی الجهد فی مقام القضاء یثبت جوده مقام الاقامة بالاجماع المکرر فان قلت ان الطلاق الایة
الکلیة یفهم المقادیر مع انه لا یجوز له الاقامة فقلت و لانها منصرف الی مکررات له اهلیة ذلك
الغایر لیس اهلاً للاقامة و لو فرضنا حصول العلم بالحکم الوفی بالعبیة الی بعض الامور فلا یجزم علی انما
اظهاره و الاقامة بمقتضی العلم بالحاصل له فی خصوص المقام و ثانیاً بان مجرد خروج الغایم لا یفید الا
المرید لان الغایم المخصص جمیع الباقی کما یفرض بحمله فان قلت ان غایه ما یقتضیه الایة الکلیة هو
وجوب حکم بما انزل الله و هو غیر شامل لمطلق الاقامة اذ لم یثبت کون الاقامة التقوی مطابفاً لما انزل
الله و انما هو حکم ظاهری عند انحطه فقلت لا یشی بان مقتضی الادلة الفاصلة نتیجة الطرق المعنوی
هو کون مدالیها ثابتة فی الشریع معنی ان احکام المستفادة منها بمنزلة الاحکام الواضحة فی جمیع

اعلم

در ازاله وجوب تقلید

اذ لا معنی للجمیع الا ذلك فثبت علی جمیعها الاقامة بها سو کانت معلومة عند او کانت غائبة عند
بمقتضی الطرق المقررة فی الشریعة مضافة الیه لانه لو ثبت جواز الاقامة فی مورد حصول العلم بالواضح
فثبت مقتضی ثبوتها بالادلة الظنیة المعنیة بالاجماع المکرر الحاکم بقوله نعم ان الغایم یکون الایة
السادس من عدم التخرج العظیم علی تقلید العیبة و اذا انحصر مقتضی الجماع للشرط فی فرد و توقف علی المعتقد
اللازم من عدم اذاده او مضافة علی فرداً و ثبت مقتضی ثبوتها بالاجماع بان مدالیها لیس غایب و قد لا یشایان
و ثانیاً بان غایب الایة الواجب لکما ان ما یقتضی عن بعض المتکلفین بقیام بعض الاحوال
الجمیع و انما یثبت بحکم لا یوجب الاداء و قد یفرض علی الغایم و لا یجوز له الاقامة مع ان مقتضی
و حکما کثیراً و اصغر علیه منق و خرج عن اقامة الاقامة لغوایب الشرط و مع ذلك لا یستلزمه
لانها قد در علی مقتضی الشرط بالعموم و بان و رحمت الله علیه الاقامة و قد یفرض فی ذلك بان
عبر لزوم التخرج علی الناس لا یفرضه و جواز الاقامة علی التمهید لا یجوز علیه دفع الجزئیة الیه کما یستلزم
الاجزاء الفاصلة بوجوب الامناء و الامر بان لا یفرض الاقامة فی الوجوه الشایعة فلو فرضنا ان مقتضی
و لعل مستند القول بوجوب الاقامة علی سبیل العیبة قاعدة الاشتغال فان الاشتغال بالعبیة
یستند علی البرائة العیبة و هی توقف فی هذا المقام علی الاستصحاب و استصحابه بتکلیف
اذ الواجب لکما فی ثابت علی کل و یفرض بعض بعض البقضاء اذ اذ الامر بقیة او حصل السکون
موقوفه بعض البعض کان مقتضی الاستصحاب و اضالة المدعیة سقوطه و یستدل لذلك
ایضاً بان الامر بالامناء الوارد فی الاخبار و فی الوجوه البیضاء لانه المتناقض منه عیاناً بانه لا یشایان
و استغناء و اذ الاستصحاب لا یجوز اطلاقاً لادان الاقامة المزبورة بحکمها بالاجماع المتفق
علی کونه من الواجبات الکلیات علی فاضل بقیایا بان الامناء انما وجب العلم لان العلم بالامناء
انما یجوز مقدرة العمل فاذا حصل المقادیر العلم و صدق من العمل المشروط بالعلم بحکم المعنی الایة
انما یفصل لافراد اولاً فخلان قاعدة الاشتغال غیر كافية فی اثبات وجوب التبعی لان مقتضی
المزبورة هو حکم العقل بوجوب دفع الضرر المظنون و هذا لا یجوز فی المقام بعد ملاحظة ان مقتضی
البرائة و استصحاب البرائة الساقطة فی هذا المقام اذ لا یشی بان الاصل الشرع حاکم علی الاصل
بل هو واد علیه بعد ملاحظة کونه فاضلاً بارفعاً موسوع الخوف المأخوذ فی موضوع الاصل
العقلی فیه و غیر الشیء اولاً بان الاستصحاب المزبور قبل الشک فی مقتضی الدلیل المستصحب
الامناء مردد من اول الامر بان الوجوب العیبة و کما فی الاول قابل للاستصحاب و لا یشایان بان مقتضی
لا یستلزم دفع الضرر لیس فی ذلك امر لا یستلزم ایا المزبور فی هذا المقام و ثانیاً بان مقتضی
المزبورة یستدل فی هذا المقام فیمتنع علی القائلین و هو حاکم مقتضی المقتضی

دليل في جواب الرد

اخرى والتا بانه من قبل استصحاب البعض مولى غير ورا بقاء بان الاستصحاب المربوع ومعارضة
باضالة البراءة واستصحاب البراءة الاصلية وفيه نظر وعبر الثالث بوجوه الاول استبعاد
صد الاقناع من الغير وفيل من يقوم بها الكفاية وهو العلم الشرعي للمقلد مسبباً اخر لا يمنع
للتقول بوجوه العلم بعد ذلك لانه مستلزم لتقبل العلم فلا دلالة في الدلالة القاضية
العلم وجوب الاصل بعد ذلك الثاني انه لو كان الاقناع من الواجبات القبيحة لورد بها من
انه ولو كان لوصل بنا لانه من الامور التي يتم بها اليقينة وتشد لها الحاجة ضد الدليل
دليل لعدم وهذا الدليل يحقق للعلم المتقدم الثالث انه قد ظهر مما مر ان العلم والعمل
مقتضى للعمل فاما محجبه منها فبعد ضد راضل من العلم الرابع ان سيرة المسلمين مستمرة على
عده الا انه لم يزل على سبيل الوجوه العينية الخامس ان الاقناع يثبت الوجود اليقيني في مقام
العمل في هذا المقام مستلزم للتحقق الشديد في العلم المتقنع في الدلالة الثالثة او الابد
بالموت ما بعد راضلة في الغالب الثالث ان الاجماع القبيحة من غير يثبت الوجود اليقيني في
المسئلة المزبورة السابع انه يظهر طريقة الاحجاب انهم انما يملكون الدلالة للزعم وجوب العلم
على سبيل الكفاية وهذا فرقة على غيرها على الوجوه الكفاية وقد يستدل بقول الثالث بان الامر
ذا من هذا المقام بين الرجحان المانع من البعض وبين الرجحان الغير المانع من البعض فاصل بعض
يثبت الثالث وضعفه من ملاحظة ما قرئتم انه يظهر ما ذكرناه انه لو ثبت الاجتهاد في جميع المظاهير
الواجبة لشروط التكليف به على الكل علمنا هو فثبت التكليف المتعلق بهم الظاهر لا خلاف فيه
في ثبوت من الاقناع المذكورة في الواجبات الكفاية وهل يستلزم من العلم من اول الامر ولا يه
وجوبه انما يه لان انما يه الاول بناء على المختار في الوجوب الكفاية في وجوب العلم على الجميع على
نحو ما اوردوا اجابا الا انه يقتض عن الباقين بعد اداء البعض بما بعد ملاحظة كون تحصيل العلم
من المندوات الاكبر وفصلها كبر في الترتيب كما لا يخبر على المنبع في الاخبار بالتحقق مقدما
مط او خصوص لاه والموصلة اليه استصحابا با اصلياً غيراً وموقفاً لا اشكال ايضا في مقدما
وجوبه هل يفيق الوجوه عن الباقين بمرور البعض في الاقناع وانما انما سقط بالانعام في بعضها
من قولان اقوية الثالث هو مقتضى العمل والاستصحاب والاطلاق الامر ولا فرق بين الانسان وعظم
الفعل عند مجتهد وانما الغير على غير الوجود او يتم البعض من قبل عمل الباقين فيما يقع العمل
به خرج من الباقين من الوجوه لسقوط التكليف ولو ان البعض بالمتقنع من الباقين فاذا
تلبس بالعمل بعد للكان فلا دلالة بان من لم يه عليه لم يقنع ذلك فيسقط الوجوب في
عليه ثم انما يحكم بسقوط الواحد من العمل البعض ان كان ذلك العمل محكوماً بجهة فاذا كان ناسداً

اجوبه

رد الرد وتقليد

كان في حكم العمل واذا قلنا المفق ولكن لم يتبين من فاعلمه او لم يتبين منهم وكان علمه للامر
موقوفاً على القلب يقين على ذلك الواحد انما انما من الواجب الكفاية في المقام بعد
بصرف اجبا عينياً على القادر عليه لظاهرة موضع وفاق ويقوم ما دل على وجوب الامر بالمعروف
الشيء من المكر واذا قلنا المقتضى فرع المقلد الواجب عليه القلب الى احادهم من علم يوجب مسند
مقتضى له تقليد فهل يهين على المنهج اليقيني الا انما يكون استثناء المقتضى من غيرها حتى يثبت
الواجب الكفاية عينياً او لا بل يكون الكفاية بامانة فيه وجهاً بل يكون تقليد الاول لان العلم
عندنا من البعض به والاستصحاب لعموم ما دل على وجوب العلم وما دل على وجوب الاقناع وما دل
على حرمة الكتمان ويحتمل الثاني لاضالة البراءة واستصحاب البراءة الاصلية واصل الوجوه
عليه تقليداً ولا يه واجبك في ذلك يقيم دليل على صحتها عينياً بخلاف ذلك والادلة في ذلك
المستغنى عنها المعنى الجامع للشرائط في احدهم فهل يهين عليه الاقناع وانما يهين من الواجب
وجهاً او قولان ثم انه لو قلنا بوجوب الاقناع في الصور المزبورة تعيننا هل صدق المستغنى
في ذلك مط ولوطن بكذبه او لا مط ولوطن بصدقه واشك فيه والامرا احتمالاً لا ملحوظه الاول
واذا علمت المقلد من العمل بالاحباط او كان العمل مستحباً او مكروهاً بحيث يكره مخالفاً الى التقليد
فهل عليه الاقناع او لا يه وجهاً بل قولان يحتمل الاول لا خلاف فيه كما مر من لم يحكم بما امر
الله الا بوجوهه والذين يكفون ما امرنا من اليقينة لا يه ويحتمل الثاني لاضالة البراءة و
استصحاب البراءة الاصلية مع انك في قبول الادلة المتقدمة لثله والافعال الاول وان سطر
المقلد على الاجتناب اليه كما نوسل غافلاً وبغير اجتهاد فهل يجاب الجواب ولو كفاية او لا يه
في بعد الوجوه مط بل قد يتبع من ذلك حيث يقبل بمرتب مقدرة عليه اذا ظن بعدمها فاقطع
وكذلك لا يجيب الجواب اذا علم ان غرضه من السؤال مجرد الاطلاع على منهج المجتهد او غرضه في الاطلاع
التقليد واذا اشك في غرضه واحتمل ان يكون التقليد ان يكون مجرد الاطلاع على المنهج فهل
يجيب الجواب مط او لا كذلك ويجيب ان غرضه من التقليد لا لازم ولا يجيب غير احتمال الامر
الاحوط الاول واذا اصلح للاقناع واحداً غير ولكن جهل الناس المقلدون به ولم يعرفوه فهل
يجيب عليه الاعلام بنفسه فيمكنه ذلك ولا يه قولان الاقناع ان علم الناس بنفسه الجاهل
للمشراة ونقل امرهم له ذلك وحسب عليه الاعلام وان اعتمدوا الضيق عنده من ذلك كونه
مناجاة ولكنه لمن الواجب ذلك في وجوب الاعلام ان كان ذلك له احوط واد اساد في وجوب
جامع للمشراة غير وادى اعتماد الناس على بعض احتمال الاحتمال في ذلك الاقناع وجوب
الاعلام واذا اصلح للاقناع جماعة فهل يجيب عليهم الاعلام او يكفي اعلام بعضهم بنفسه وجوب

وہی کہ مراد اعلیٰ

فانما الاجتهاد جعل له اية والادحبالاعلام بقدر ما يميل به الكفاية والافضل
الاعلام في الناس ان يميل بكفايته وهل يستحق جميع الاعلام اولاً الاضرباً لاول عمل له
للمجاهدة حيث يجب واجب طلق كالمصلحة بالنسبة الى الوضو فيجب قبل جمع مقدمه فيجب الاجتهاد فيها
له عمل اول واجب مشروط كماله بالنسبة الى الاستطاعة فلا يجب الاجتهاد في العلم بها او لو كان يؤيده الوجود
وادادار الامر بين الاجتهاد لما يحتاج اليه من الحكمه في موضع علمه اللازم وبين الاجتهاد لما
اليه مقلد في علمه اللازم قالوا بترجيح الاول اذا اشرت الضر الذي يقطعه سائر التكليف على
الامناء كما لو كان علمه او ماله الذي يضره بفقد او على احد من المؤمنين فلا يجب الامناء مع
كما خرج به جماعة من الاخبار صرح بعضهم بجواز الامناء بمذهب اهل الخلاف لم يلجئوا بوضع الامناء
ولو دأب امر من السكون وهذا الامناء فلائذ كان لزوم الاول ولو كان المؤدى للعمل مجتهداً
في الفاعل في المسئلة او مقلد من مخالفة فاني بالعمل على فوضه بفهمل يقتضي ذلك تسطوا او
عن غيره من مخالفة في الرأى او بعد من حاله فيها ولو كان الاستنباء من العامل في الموضوع مع
به على الوجه المعروف في الشريعة فعمل سقط عنه الواجب بل كان جزمها في سقوطه لخصوص العمل
الوجه المعبر في الشريعة وهو سقوط السقوط والاجزاء وانما الاشكال في سقوطه عن العامل فيهم
سقوطه عن الجاهل اذا اتيه بالاكفا في على الوجه الذي يقطعه السكاك عن البعض فهو منقطع
للكل الامر على ان العاى لو ترك التقليد وعمل فان كان مقصداً كان غايته ان يترك التقليد وان كان
الواقع في عمله والا لم يكن عليه شيء ثم ان كان عمله مخالفاً للواقع كان باطلاً وان كان مطابقاً لم يكن
العبادات لا اشكال في الصحة الا في الأخيرة في العبادات ايضا ان فاني منه حين العمل قصد الغرض كما اذا
التي يباينها او سبها او نحو ذلك كما ينفك كثير عن غفلة المكلف عن مراعاة الوقت والقبلة او يظهر
البدن والثياب ويحذو ذلك فيظهر انها المطابقة لواقع في هذا العمل ذلك لاستجماع العمل لشرائط
الصحة والتقليد ليس شرطاً من حيث هو وانما هو مقدمة للاشكال فاذا تحقق بدونه حصل الكفا
به ونعرف المطابقة والمخالفة بان العلم المفضل والاجمال في الاجتهاد والتقليد ولو فات قبله ابني
الوجه على صحته اما ان ثبت فاسكان عمله مطابقاً للواقع لم يؤخذ عليه ان مخالفة استحق للواحدة عليه
التقدير يؤخذ بالمقصر لرفع منه وقد يشهد الاختلاف في الثواب والعقاب بمجرد الانقضاء
لذلك في قسا عبادته الجاهل على الاطلاق وهو فاسد فلا اثر له في العقاب مع المقصر وفي عدم
مع العقوبة والتأدي في الاجتهاد لا يفتقر المساوي في المحامد او من غير الاستناد الى ما روى من ان
العامل على غير وجهه كماله في غير طريق لا يزيده الا كثر في التبرر لا بعداده ولا يزيده في الجاهل
بلزوم المقصر عن صحة عمله وفساد مع التقليد في على الاحباط ولو شئت في كيفية ما روى من عمله في على

في روضة المرئيين المحمدين

الضيق مع احتمال وقوعه على وجه يعلم صحة وامام استنه من ان جاهل بحكمة غير معدود الا في القصور
الانعام والنجى والاخلاق فاما ان يراد الجاهل المفتر كماله الغالب ونزاد ان الجاهل اذا كان على
الواقع لم يغتر فيه بالنسبة الى سقوط الواقع عنه وانما سألنا عنه لذلك من جهة الاحلال لما
لا يوجد البطلان لو وقع وهو الواسع لا يهلا بالوضع او يتخذ لذلك موضع لا يثبت للمعدونية
تليهل بالوضع لا يفيضي بوجه ما مع الجهل بالحكم الا انك لم يدعها العدم لا سيما ما ذكره من
رفع عن امور ما لا يعلون وذكره عن السهو والسهو استنه ان ما نحن بسطة على ان يكون
عظم الغرر لك فانه ما يدل على فعل واحد على ذلك واما انك لا تترك الوصف للمزيد بما
الصحيح على الواقع على وجه الجهل والسهو وانك سبب سقوط بعض الامور او انك سبب انك
وما ذكره في صحيحه ذكره من ان من له بالحق الله ولم يكن جميع اعماله بدلالة الله فما كان له على
حقه وتوابعه ولم يكن من اقل الايمان لا بد من العلم بالواقع من غير الاحتياط والسر من
العلم انما ذلك في غير انك من انك على انك انما الخاصية بجهة اخرى والشرائط في جميع الاحمال
بغير شرطها بعد حقا ثم وقع بعض الاعمال بدلالة الله ولا الله دون بعض الامور التي
الامع فعند الايمان وما ذكرنا من الظهور في الغيوب الا من في المشقة الواضحة من طرف الارادة
الفرط انما ما سأل الجاهل وان استجمع في الشرط ما يكون بهما الشرط استناد العلم في
الطريقين والاخر صحة ان خالف الواقع نظر في تكميل الفاعل ان التكليف انما على
احدهما المكلفين ومن يفتي الاخبار وطرفها يفتي انما لا يعتمد من جهة من في الارادة
الاضمار لم يبق له ما نقل فيما ذكرناه الاخرى لاس من من كونه في انما ما سأل الجاهل
عنهم ويطلبون العلماء من شيعتهم من حال انما الصادرة منهم ففتونهم بالضمير مع المطابقة
بالاعتدال مع الجاهل لا من لاس من من كونه في انما ما سأل الجاهل
لا خلاف في الظاهر في وجوب التقليد عليه بعد صبره في عامنا وبديل عليه كماله على جواز التقليد
من الاجماع اليقون بناء العقل وانه الحق غير ذلك وقد يستكمل في الفقه ما من
ان الادلة المزبورة مختصة بالاجماع فتجوز ان تفرقه ان الاحكام كان واجبا عليه قبل ذلك
منه صحيح فانه ان يتحقق المزبور في هذا الاستصحاب من كل العموم والاطلاق فان الفاضل
التقليد للعلماء فانه يقال من ان الاستصحاب من لاس من من كونه في انما ما سأل الجاهل
فلا يصح المفارقة منها ما من نوع او لا يانه من قبيل استصحاب الخصص هو مقدم على العموم الاجمالي
كان في محله وتاينا يفتي من انما لا يملك كونه الموقوف اجتهاد به بل انما هو ظاهرة الى عمل
المكلف فلما لا نقول بان التقليد طريق على وجهه نظرنا في انما ان الادلة الفاضلة بوجه

وعدم انظر افضل المني

العلم عند الاكفاء بالظن وخبر القليل بما ملأه بالعبثية الى ذلك المقام وهذه الادلة فاصحة
 بتخصيص الادلة الفاضلة بجواز النقل بغير مقام المزبور وفيه نظر الامر السابق لا بشرط
 المعنى ولا صراحة كلامي الحكم بل يجوز مكانه والعمل بكاتبه مع امن الزيادة والغلط ويجوز الرجوع
 الى الكتاب المشتمل على قضاؤه ويجوز الاعتماد على اختيار الثقة بما لا كفاً بظاهر كلامه ما سندر
 في المداليل للفظية من معناه ونحوها المشبه لك يجوز نقل العارفا لا كفاً بتفسير العارفا لعبارة
 كل ذلك الجريان التبرع القطعية المستقرة من المقلد بغير علم ذلك بل من جميع المسلمين من ثقات النبي
 الى ثقاتنا هذا بل من جميع ارباب الشرائع وكل مطيع مع مطاعه عند مع مولاه بل على لك سيرة
 افضل العالم واخلاف فتاوى المجتهدين احدهما المتأخر ومع الجهل بآرائهم او تاذيخ احدهما بطل
 القول علم ما ولو كان احد قوليه نصاً والاخر فاعمل على النص وان كان سابقاً ولو كان احدهما
 مطلقاً او عاماً والاخر خاصاً فيه المطلق ان كان لاحقا ولو كانت النسبة من قبل العموم وجبة
 في مورد الاختصاص وعمل بموارد الاختلاف لو اختلف قوله وكاتبه فكذلك قوليه او كتابه مثل
 تقدم الاول ووجهه منع لوسعه منه او وجده في كتابه فقلل التفاضل بدمع منه خلاصة او جليل في كتابه
 لم يعتبر بقله لان عارضه اقوى الامع حصوله كالوثوق بانكا خلافاً فتاويه ولو اختلفت المقلدة
 اخذ بالاقوى وان كان سابقاً والاقوى في الرواية خبر الاوثق الاوزع وفي فهم الكتاب قول الاخير
 الا علم بينهما الاثر بين المقلدة والمقلد بوزع التنازع والوثوق اولى من الاختلاف بالمتأخر الامع كما
 الوثوق بما لان التعارض قد يقتضي والوثوق بالنقل فلا عبرة به والعمل على العدل لا بغيره الا
 مع الشك في ثباته للاصل ما لا تقم لنقل الثقة عدول المعنى عزاه جاز العمل به والفرق ان هذا
 داخل في العمل بخبر الثقة واما العدل لانه الاول فاما هو من لوازم صحة الخبر من اللازم هو العمل بخبر الثقة
 لا ايمان لوازم الخبر بوجهه ورجحان المتأخر لا يقتضي الامع نبوت العدل فلا يمكن الترجيح به بدونه فان
 كان هاتين ترجح اخر احدهما والاولى الوضوح الامر كما ترى انه هل يجوز للمقلد الاقناء من غير استا
 لانه اخذ بغير دليل حجة فيه كالمقلد او لان النقل ليس كالاختصاص وانما هو طريق للعمل فالاقناء
 مقتضا اذنا بغير علم الا ان يكون استنباط المجتهد مأمورة معلومة من خالده وجهاً بل قولاً اخرها
 الاول لما عرف من ان النقل طريق علمي كالاستنباط واصالة البراءة والاجماع المنقول ونحو ذلك
 فالمقلد بعد النقل عارفاً بالحكام الشرعية فتجوز الرجوع اليه بخوله الاقناء بمقتضى الفتوى لك
 اخذ من المجتهد الجامع للشرائط من وراستنا واصالة الابدية واستصحاب البرائة الاصلية بل لا
 ينبغي القول بجواز نقل المجتهد نحو غيره في المسئلة التي لم يفرغ وسعه فيها بما على القول بانه يجوز
 لعد النقل في امانا بناء على القول بتدقيقه اشكال واحكم منه الحكم بجواز النقل بالنسبة الى المسائل

في انه هل يجوز الاقناء بغير استا

المجتهد فيها اذا كان فتوى مجتهدا ذلك الفتوى في حال بعض المجتهدين بعد الجواز مطرد يمكن
 ان يستدل له ثارة بان النقل طريق ولغيره بقاء عليا حتى يترتب عليه جميع الاقناء المترتبة على
 العلم واخرى بان الاقناء من دون اسناد مستلزم للثبوت بالجهل بل دون ثبوت به بعد ما مضى
 ح كونه غير علم اعتقاده وهو غير جاز ولا ترى انه لو اخبر رجل بواضع علم يكن المستمع عالماً بصدقه
 فانه لا يجوز للمستمع ح ان يجترأ بان ذلك من غير اسناد وثالثا بان ذلك اقناء من غير علم يكون مستنداً
 للادلة الفاضلة بجرمته ونسباً الدم والخطاب على فعله وراعيان العدل ثانياً المقام انما
 هو حجة قول المجتهد بالنسبة الى المقلد والنقل الذي يفتي من المقلد المزبور انما هو اعتد به في العمل
 المزبور ومقلده وليس مقلداً لذلك المجتهد المعنى مع عدم كونه مقلداً لا يجوز للمقلد المزبور
 بالعمل بذلك الفتوى بان يقول انه انت مكلف في مقام العمل بالحكم الثاني بل هو كدني مضر
 اقراء على الله ثم وثقه مثلاً الادلة الاربعه على عجزه اوزه وتود على الاول بان قول المجتهد
 او طريق لمعرفة الحكم الشرعي حسبما ترين فيقول منه فيجزي عليه جميع الاقناء المترتبة على العلم
 فان الله ان الحكم الثابت بالفتوى بدل عن الحكم الواقع اذا كان الفتوى مخالفاً مع الواقع بعبارة
 اخرى الروايات المتأخرة من الاخبار الحسنة وفي المجتهد كما لا يخفى من لا يخبر من الاخبار الحسنة
 نقل التفرقة بينهما بما ذكرنا كونه طريقاً للعلم كما يقول بانه لا مخالفاً بين القول به وبين
 القول بكونه بذلك شرعاً على الواقع بحيث يجري عليه الاقناء المترتبة على الواقع وعلى الثاني وان كان
 الدليل المزبور واختر من المدعى ثانياً بالمنع من منع مثل هذا الاغراء بل انما هو نظير حرج الفقه بآنا
 الفقيه وبالعكس لتبني الامر على الناس من القول بان الاقناء المزبور مستلزم بقاء المكلف بترك
 التقاض اذا المنع المزبور لا باخذ بقول المجتهد الذي نقل عنه المعنى المذكور بل بما اخذ بقول هذا
 المعنى وهذا ليس من فتاويه مددوع ولا بان يفتي المجتهد بغير معتبر في حكم النقل ولا في موضوعه
 بل يكفي في صحة مطابقة الفتوى لجهل الجامع للشرائط ثانياً بالمنع من كون ذلك فيما ادلسه المزبور
 من قبل الجاهل الركبا تعبر بقصر لدى لا يكون مكلفاً بالواقع فلا يكون الاقناء المزبور اغراء بالامر
 المحالف للواقع على الثالث بالمنع من كون ذلك اقناء بغير علم بل هو اتمام بمقتضى الطريق الشرعي لبيان
 مقام العلم الشرعي كالاقناء بمقتضى الاستصحاب واصالة البراءة او بغيرها من الامور العلمية لغير
 بين النقل وبين الاصول العلمية بان النقل محجة بالنسبة الى خصوص المقلد والاضحية بالنسبة لغيره
 المكلفين غير ملزمين على الرابع بان غاية ما يقتضيه الكلام المذكور هو عجز حجة الفتوى المزبور
 بالنسبة الى المستمع المزبور وعجز ذلك لا يقتضي عجزاً عاماً عليه الامر التاسع الوضوح ان النقل طريق
 الاستبا لا من قبل الامارات ولا بد ورمداً بالظن بل بجميع الشك والظن بالخير فاما الواقع بآنا

وعدم جواز تقليل المجهود

بل هو بمنزلة الدليل الراسخ لموضوعها او حكمها وينبغي ان لا يتجلى بالامور المربوطة
 انما يجوز مع غرضها من جهة شرعية على الجواز والاستصحاب للمزبور اماه معتبره فيكون راسخا
 او حاكما عليها او مقسرا للملوكا بل يمكن دعوى الاجماع على وجوبه مثل هذا الاستصحاب
 عليها الخوارج من المناقضة المزبورة من جهة ان الموضوع متبدل في هذا المقام لان موضوع
 المذكور هو الفاعل لا يمكن اثبات ببناء حكمه معتبر بكونه مجتهدا الا ان يقال بالامتناع من كون
 الموضوع في المقام هو الفاعل بل الموضوع المقام هو الجاهل والمكلف كما هو مفقود في الاصل
 من النصوص الفاضلة بخلاف التقليد كما به الذكر وانه الكتمان ما دل واستعمل على الامر بالافناء
 على نفوذ فتوى المجتهد من غير ذلك فمقتضى التقليد قبل الاجتهاد كان واجبا على المجتهد المبرور
 في الموضوع من جهة الاجتهاد وندار رفع وجوبه عليه فيه مجتهدا او اذ ارفع الوجوب فلا ينبغي
 ان لا الوجوب فصل للجواز ولذا صرحوا بان اذ اسحق الوجوب فلا يبقى الجواز روح بحيث يرجع الى عدة
 الاستصحاب والاستصحاب ببقاء التكليف مقتضاها هو وجوب الاجتهاد وقد يجاب عنه فانه بان
 التقليد الذي اقرم به قبل مجتهدا كان واجبا على سبيل التخييرية وبين تقليد مجتهد
 اخر لان التكليف بالتقليد انما اتفاق على عدمه فان اول الامر على سبيل الوجوه التخييرية
 كان مجتهدا تقليديا مجتهدا مشاء وهو في الزمان الثاني مجتهدا على سبيل التقليد ومن العلق
 الاجتهاد فيجب عليه احدى اوجه الجملة الوجوه التخييرية غير مرتفع في هذا المقام ومبه ان التخييرية الثانية في
 الزمان الثاني مقابله مع التخييرية الثانية الزمان الاول فلا مرجع للاستصحاب للمزبور في المقام
 لان التخييرية التي كان ثابتا في الزمان الاول قد ارفع مقتضى التقليد المزبور بناء على عدم جواز
 العمل من غير ضرورة فلا يمكن الحكم ببقائه في الزمان الثاني ومنه انا لا سلم بثبوت التخييرية المزبورة من
 اول الامر لان الفاعل المنص من ثبوت الاستصحاب المزبور وهو وجوب التقليد عليه نصيب قبل حصول
 الملكة الفعلية له فلا يمكن اثبات الوجوب المزبور في الزمان الثاني هذا الاستصحاب اخرى مما ذكره
 مع الاصول ليس من مكان منع ارتفاع وجوب التقليد على المجتهد المبرور بل هو وجوب عليه ما لا
 يجتهد جواز الاجتهاد له لا يقتضي وجوب وضع التقليد عليه كان وجوب الامام على المعتمدين لا يرتفع عند
 جواز السفر له من جهة وبالحكمة المقننة لرفع وجوب التقليد جوارزه وهو مقتضى الاجتهاد لا جوارزه
 له كان مجتهدا في كل امر من الامور لا يقتضي بالبقائه من له مبلغا وبقائه الاجتهاد لا يرفع من
 الغاية لاجازة بالصفة التي قطعها للزم ايضا ان يرتفع وجوب كل واجب اعتبارا جوارزا لاسان بالامتناع
 في ان يشاء وذلك باطل ومما ان الاستصحاب المزبور من قبيل الشك في امضاء المنصوص لار
 المنصوص لثبوت الحكم من اول الامر من الاول والاكثر وهو ليس بحجة شرعية وقد يجاب عنه

وعدم جواز تقليل المجهود

والتقليد بناء على الحكم العقل ارشاد به النه واما الكتاب السنة فلا تنه على الخلو
 واما الاجماع فهو ايضا مقتضى هذا المقام ومن يقول بحجة الضم اوزا الجمل فلو لمكان
 الدليل الفاضل عليها اما مع عدمها فخرن العمل به اتفاقه بل ضروره في اصل الدليل المذكور
 ان ليس بالتقليد فحين المقام والفتوى على قول المفتي استنباط الاحكام بما لو هم علمه دليل
 فلا يجوز ان التقليد به والالزام عليه التاثير انما ذكره المستند من ان تقليد علم في غير ممكن
 غير صحيح لانه بعد الاجتهاد انما يقتضي على المقلد التقليد لعلنا في مقتضى ما لا يستند
 اليه غالبا ويمكن دفعه بان المراد بالعلم في هذا المقام هو العلم العقلي والشرعي والحدادي لا
 في البيت المزبور فيمكن من تقليدك بالاجتهاد والاولى ان يكون اجتهاده معتبرا الا ان يقال بان
 انه لم يبدأ ايضا بحجة شرعية فان الامانة من غايته بحجة فتوى المجتهد جواز الفتوى عليه سلكا
 بالمقتضى الى المقام ايضا فيكون المجتهد المبرور غير مبرا للاجتهاد والتقليد مقتضى ما لا يكون
 في شرعية الاجتهاد في الحكم ويجوز الاجتهاد عليه بقبول او بعبارة اخرى يقول بان المجتهد المبرور لا يجوز
 له الرجوع الى الاجتهاد المستند المقام الاجتهاد كذا يجوز له الرجوع الى مجتهد اخر في مقام الثالث
 ان ما ذكره من جواز تقليد سائر مع لم يكن من العلم ان ريد من ذلك الضم التقليدي فانه انظر
 الى محل من تقليد غير ان ريد من ذلك الضم التقليدي فانه انظر الى محل من تقليد غير ان ريد من ذلك الضم التقليدي فانه انظر
 الفاضلة بحجة فتوى مجتهدا فانه مقام علم فان مقتضاها هو وجوب ولو يمكن من العلم واما ثانيا
 فلا خلاف ان السلف لم ينفذ طريقة الاجتهاد من العلم بمقتضى الطرق المفردة والمدارك المحصورة في
 الممكن من تقليد العلم وانه واما انما لا يمكن العلم الذي يحكم العقل بوجوبه ذلك لانه ليس اعتبارا
 انما هو مجرد العلم بغير رفع الذنه وهو محضيل بحد الاجتهاد بالطرق الشرعية سواء كان بالتقليد او بغيره بل
 الادلة الشرعية قائمة على خلاف ذلك فانه بين الشريعة من اول الامر على وجوب تقليد كل من الاحكام لو
 على سبيل المطلق البين وفي ملاحظة طريقة السلف من غير التبع والامانة كتابة في المقام بل البينة المستز
 بعلم الاحكام فلا فاضله بذلك في معرفة الاحكام والموضوعات والمعلوم من ملاحظة السلف
 والخلاف مع انه لو لم يكن الامر على ما ذكرناه لوانزلت به الاجابة لانه من الامور التي يعم بها اليقين بعد
 الدليل دليل العدم اما اذا كان ما ذكره من خلاف ما يظهر من حال النوامع المجتهدا كان من ليس بغيره
 وجوب تقليد المقلد عليهم ومما دوى المجتهد على حسب الملكة بل يجوز لهم الاخذ من الواسطة القادرة عليه
 حتى طريقة الشبهة سائرا لادامه فان هذا ايضا لقطع بتبني اشارة العمل بالطرق المفردة على لكن
 من تقليد العلم بالواقع واما ما سألنا فان التكليف بالعلم في خصوصيات الاحكام من المبرج للام بالمسئلة
 النوامع العوام وانما سألنا لانه يمكن ان يستعمل ذلك في ملاحظة الحال في موضوعات الاحكام فانه

في جواب الجواب

مفت

فالجرح بعنق الزمان

من طرق الفناء والاجتهاد في التقليد بالعبارة التي هي في حوزة المذاهب التي هي في حوزة
مع ان مقتضى إطلاق هذا الاخبار في حوزة التقليد بالعبارة التي هي في حوزة المذاهب التي هي في حوزة
بالاحكام الشرعية ولم يعمد في ذلك على ما هو في حوزة المذاهب التي هي في حوزة المذاهب التي هي في حوزة
بين الزمانين بل في ذلك على ما هو في حوزة المذاهب التي هي في حوزة المذاهب التي هي في حوزة
اختصار ما على وجه يكون الروايات المتعارضة في الحق من قبل المسببة بالمصنوع والاحكام الشرعية
المفاد من ذلك في ذلك الزمان بخلافه في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان
عليه الان من المفاد من ذلك في ذلك الزمان بخلافه في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان
الناس انما كان فناء القديس في ذلك الزمان كافتاء المقلدين في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان
مدايل كل ما لا يمتنع ولا يمتنع من العالم والعام فلا يلزم التماثل في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان
الا يمتنع بل يمكن في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان
واما في زمان القديس في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان
المجتهد في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان
بين الزمانين بالنسبة من تقليد الفناء على الاستنباط في هذا الزمان ومجوز في ذلك الزمان في ذلك الزمان
المجتهد لا يحصل له وثوق بتقليد مثله بخلاف الجاهل في الحكم في ذلك الزمان فانه يحصل له الوثوق
بالرجوع الى بعض اصحاب الاثنية بخلاف هذا الزمان لا مكان اداء الفكر الى خلاف التقليد بل
منع في ذلك الزمان ايضا من تقليد العالم من اهله مثله فانه يرجع الى الفكر وبذلك لا يستنبط
من الكتاب السنة المؤيد بل يلزم عليه النظر فيها والعمل بما يؤدي نظر اليه فمعه له الرجوع الى
مثله فانه يرجع الى الرواية في الحقيقة يكون ذلك وانه يلزم من ذلك الاستناد الى المعصوم وهو
القالب يومئذ كاهو الحال في افتاء المقلدين في المجتهد مثله وما ذكرنا في العلم الوضعية في ذلك الزمان
المفضل بين الفناء على الاستنباط وغيره في حق الرجوع الى الغير والحي ابناء لان مجزى في ذلك الزمان
التفرقة في هذا المقام بين الزمانين لا يقتضي اختلاف الحكم على الوجه المذكور لان مجزى في ذلك الزمان
يورد في الحقيقة الكثرة على العموم الواردة في الكتاب السنة مما يقتضي الحكم بوجوه الفحص عن
المعارض في مقام التمسك بالعموم ولا يقتضي بوجوه الحكم كقصر عن مقام التمسك بوجوه الحكم
للاشراط وناسبا بانه لم يعمد الى الغيب في التفرقة الزمنية في المقام ولخلاف الحكم في ذلك الزمان
فالاصح عدم كون هذا العلم الاجمالي بلعنا لما ذكره ان فضيلة واحدة اشراك التكليف في ذلك الزمان
الى القديس على ما هو منه في جماعة من الاصحاب مما يقال من ان التمسك بقاعدة الاشراك
يقف على امر الالوهية في بعض اوقات كون الفناء في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ذلك الزمان

وهو غير ثابت في المقام فيه فالأصح وثانها ان حجة الشريعة مشروطة بعدم ورود الردع الشرعي
وهو غير ثابت في المقام وفيه اولاً بانه لو كان الردع فحقاً لكان ضد الدليل بل العكس وثاناً
سلطنة الشك في مدونه وعقل لكن لا مانع من المستك باضالة الردع في المقام اذ ان الردع
الاجتهاد على الجهد المعروف في المسائل التي لم يجهد فيها ولم يميز له التقليد فيها الوجه عليه في مدة
طوبه ترك الاشتغال بجميع الامور التي تاتي في الاجتهاد والاختيار والالتفات فالمقدم مثله اما الملاح
فلان ما يحتاج اليه المكلف من المسائل كثيرة لا يكاد يحصى وما تطلب الثاني فلا مانعاً واحداً
من المتقدمين والمتأخرين حتى يعلو الامر بعد بلوغه مرتبة الاجتهاد في شطر من الزمان فلا يخسر
وترك الاشتغال بجميع المسائل من غير ان يفرط فيهم منه في خلاف ذلك وهذا يكفر عن ان
سيرة العلماء الاسلام مستمرة على عمد وخوف واجتهاد على الجهد المعروف من الزمان اجاعهم منعته
عليه لانه لو جيب الاجتهاد وترك التقليد على الجهد المعروف بالعموم لكان من الزمان الحجج المعظم
لانه لو كان ذلك لوجب الورد الاجتهاد بذلك لوفر الدواعي عليه منسب الحاجة اليه فضلاً
اولاً لعدو يوجب على الاجتهاد المزبور اولاً بالزام حواز التقليد للجهد المعروف للضرورة
المتكررة من الاجتهاد في جميع المسائل في اول امرهم فلعل تركهم الاجتهاد في هذا الزمان من غير
ثاناً بان الارسال المزبورة من السيرة وقاعدة الحجج غيرها انما تقتضي ترك الاجتهاد فوراً
لا حوازا للتقليد وثاناً لاجتهاد بالمرفوع بل انما يجز عليه بالنسبة ما له يستلزم الرجوع الى التقليد
للحجج فلا كلام عندنا في سقوطه وثالثاً بان المستك بقاعدة الحجج هذا المقام يجوز التقليد
ترك الاجتهاد بالمرفوع بل انما يجز عليه بالنسبة ما له يستلزم الرجوع ما بعد استلزامه للحجج فلا
كلام عندنا في سقوطه في المسائل غير متقدمة فان قاعدة المسئلة الثانية بالعدل والنقل فاضية
بوجوب الاتيان بالمستطاع وعدم سقوط الاجتهاد في بعض مجرّد تقسّم لكل واحد انما يستدل
بالسيرة وقاعدة التمسك بما جزم مع قد ثبت الردع من المعصية وهو متفق في هذا المقام
فان الادلة الفاضية بوجوب التقام والعموم حوزة العمل بالظن وخوة التقليد لغير العلم
الادلة الفاضية بوجوب الرجوع الى الظن وخاصة والمدارك المخصوصة كلها فاضية بوجوب الاجتهاد
على اجتهاد من غير ان يجازي ان حجة الشريعة انما كانت مشروطة بعدم ورود الردع الخاص ولو كان
لا يمتنع العلم وكان في ذلك لزم القول بعد حوازا التمسك بالشريعة مطاً اذا ما من سيرة الاوهى
مع تنبي من العمومات ومن هنا يتبين ان السيرة المفروضة مختصة بالعمومات المزبورة على ان تقول بان
السيرة المزبورة كافية في قيام دليل شرعي قائم على ذلك وهذا كاف في محض من العمومات المزبورة
في التمسك بالزبور كمنع عن جاز الاكفاء بالتقليد وكون التقليد لا شياً عن تحصيل العلم
الذي كان واجبا عليه يجب التكليف للرجوع في المسائل الحجاج اليها بالفعل التي تقتضي

في علم جعفر عبيد

الاجتهاد منها فالتقليد والفتاوى ان ملكة الاجتهاد لا تحصل الا بعد
يمكن الاجتهاد من غير ان يفتقر الى ملكة الاجتهاد بل ان ملكة الاجتهاد لا تحصل الا بعد
يتقدم من المسائل شيئا فثابتاً فالاجتهاد فيها على حسب شئنا فثابتاً لو افقت الحاجة الى
مع ضرورة الوقت وفقد الاجتهاد والاختيار وسع الى التقليد وهو امر ضروري لانه من غير
نصر الاجتهاد على الوجه المبشر لا يفتقر الى التقليد بل يفتقر الى العمل على حسب
الفتاوى بحجة الظن المطلق ومنه ان العلم بمثل هذا الاختيار لا يفتقر الى دليل الا في بعض
بالمع منه الخافض قوله فكيف لا يفتقر من كل فريضة منهم طائفة للتفتيش في تدبيره وليندرجه
هم الا بدوا عرض على الاستدلال بالضرورة بانه ان قلنا لا بد لنا على سيرة قول الجهد في اجتهاد
من ادلة المنع لا يجوز ان قلنا بغيره من غير ان يكون في ادلة من غير تقليد من حيث
انذاره بالاجتهاد واطلاقها مستوليان حكم اخر وهو وجوب الانذار عليهم ووجوب الحذر في سنتهم
واما ما تضمنه المنذر من الحق وان خذوا بعضهم بالاختيار وبعضهم بالفتاوى فيستلزم الاجتهاد
له وان قلنا باختصاصه بالفتاوى فيقول ان الطائفة التي لا تدار بالفتاوى ثابتة للتفتيش والتفتيش
عجز المنذر من عن التفتيش ولو بالرجوع الى اخبار المنذر من بعض الفتاوى عن الاجتهاد بالضرورة
ان يقال ان حصل الغاية في الاثبات من غير اقلية الزم عن الاجتهاد لكن لا يجوز ان يختص الزم
بالفتاوى لاجل هذه الغاية لان المقام الاصول لا يحل على بعض افراده ويجوز ان يستفاد من
مناقشة مسئلة خبر الواحد من عدم دلالة الاية على حجية الاثبات الذي لا يفتقر العلم المنذر من سواء
كان بطريق الاختيار بطريق الاثبات وذلك للاخبار المستفيضة في الردع الاستفاد منها بالاجتهاد
على وجوب تحصيل المعرفة بتمام الزمان لمن بعد عن هذا الامام فزيج الى بابنا في كتابنا عند
الامم من اصولنا في السناد من قوله عز وجل فانه واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى
قائم حجتكم عليكم الحديث اعرض على الاستدلال به باننا نقول ان الجهد بالملك من الرواية فهو مؤيد
بالرجوع اليه لا بالرجوع الى غير هذا اذ قلنا ان المرجح الى قولهم وان اردوا الرجوع الى روايتهم كان
دليلاً على المنع لا الجواز ويجوز على كل احد العلم بالرواية بان خرج العاخر عن ذلك الجواز لا انما يكون
بان الجهد يجوز له الرجوع الى غير هذه المسائل التي لا يفتقر فيها الى الرجوع الى غير فتاوى الجهد
فيها اذ لا يفتقر او بالانسية الى خصوص هذه المسائل لان يقال بان صدق الراوي عليه وعدمه لا يفتقر
بمحقق الاستنباط الفعلي وعدمه وثاناً بالزام ان الجهد بالملك من يجوز الرجوع اليه ويجوز الرجوع
الى غيره ولا دليل على امتناع الامر من المرجح في شخص واحد فيقول ان استفاد من هذه
الرواية هو انه يجوز للمكلف الرجوع الى الراوي اذا كان جامعاً لسلوكه ملكة الاستنباط

في حجة القليل

والثالث ما بعد ما حصل له ملكة الاستنباط مع عدم صحة إطلاق اسم الراوي عليه عرفا كما لو كان
 من جهة خلاف حجة بغيرها من الأحكام ولا ينبغي كونه مشمولاً للرواية المروية والفضل
 بينه وبين غيره في الإجماع المركب فهو باطل لتتابع عدة من الأخبار منها المروية في الجاهل الخامس
 عن أبي جعفر قال يقول العلماء فاشعروا منها الأخبار المشتملة على المنع من القوي على وجه مخصوص
 فمن مضمونها ما يقتضي جواز الاستنباط ومنها ما اشتمل من الأخبار على الأمر بالحيلولة في سجد المديته
 السادس الاستنباط من الخبر الذي من شأنه من قبيل الرجوع إليهم كحديث مسلم وذكر ما دام وهو في
 الخبر ما لم ينفك الكتي وغيره من الخبر من الأخبار التي ينفك عنها المنع في مقابلها فإطلاق هذه
 الأخبار فاضح بخلاف رجوع المجتهدين المفسرين إلى ما استنبطوا الأحكام خلافاً لما يستعمل في المقام بالوجه
 المفرد من علم إجمالية من المسائل التي قد فسر من بعض الطرق المفسرة في مقابلها
 بمعنى أنه لو استنبط جميع الأحكام فلا ينكتل خطأ ذلك المجتهد في جملة من المقامات هذا العقل
 من جهة الاستنباط على الوجه المروي في رواية أخرى بأن غاية ما في الباب هو وقوع المعارضة بين الأدلة
 بوجودها لا بغيرها كقولنا بالعلم الأول وعليناكم بغيره من جهة وبين ما دل على جواز
 التقليد في المقام إلى المخرج وهو جانب الأدلة القاضية بوجود تحصيل العلم والمشكلة على ما
 وهي راجع من الأدلة الدالة على جواز التقليد من وجوه كثيرة ومطابقها المنقضية حكم العقل الاستول
 المفرة والاحتجاجات المنقولة وقوي الأخبار غير ذلك من وجوه الترجيح وبغيره من وجوه الترجيح
 حكم العقل والتقليد هو وجود تحصيل العلم واليقين وعدم الاكتفاء بالظن والتمسك بالنسبة إلى القادر على
 استعمال الأحكام الشرعية من طريق اليقين والظن الذي يقوم مقامه أقصى الأمر في الإجماع وقاعدة
 المخرج على جواز التقليد بالنسبة إلى القادر الذي ليس له ملكة الإجماع فلا ينبغي جواز التقليد في
 المروية وراعيان الأدلة القاضية بجواز التقليد مع الأدلة القاضية بعدم جوازها
 لن يترك بيننا فطما والرجوع إلى قاعدة الاستعمال وبما لا يجوز الرجوع المقام إلى المخرج وهو جواز
 الأدلة القاضية بجواز التقليد لا غنى لها بظن الأخبار الاحتجاجات المنقولة في الباب الخامس
 على المجتهد بان الاحتجاجات المنقولة المحكمة على غير التقليد قاضية بتجسير الأدلة القاضية بجواز التقليد من
 فيجوز على استنباط الأحكام وما يثبت بان الأدلة المذكورة مغايرة مع عموم القاضية بجواز
 الكتاب السنة وهي أول الترجيح وحملها على الوجوه التي هي من جهة الأمر الظاهر في
 اليقين وهو على الأول بان العلم الإجمالي المروي ليس من شأنه التكليف المروي عليه لأن ذلك من قبل
 المشبهة بغير المحصول مع أن هذا العلم الإجمالي حاصل للقادر فإنه أيضاً يقطع في الفقه حجة من المقادير
 الصادقة عن المجتهد فيقتضي الواقع وهو حاصل للمجتهد بصلواته يعلم بحجة حجة من فوائدها بغيره

في حجة القليل

الواقع مع أنه لا اشكال في عدم كون العلم المروي من جواز العمل مقتضى الإجماع مضاداً
 ان وجوب الاحتياط في مثل المقام إنما يقتضي كون مراعاة الاحتياط في جميع أطراف الشبهة معذوراً
 بمكلف وكان أطراف الشبهة واحدة في محل الاستدلال وإبراز أن ما عرفت من وجوب الاحتياط في
 بالعلم لا ينفك لمدل على المنع من جواز التقليد كدفع الدليل على جواز العمل باليقين مع منعه
 الذي لم يبق دليل شرعي على ستر عيبه ولا على ما يقع على الدليل الشرعي القادر على جواز العمل
 كما ان المجتهد يفتي على قول الراوي في مقام الاحتياط على الشك في الأدلة لا بد من دليل على جواز
 العمل بالاحتياط في جواز تحصيل العلم الشرعي هو عدم من العلم بغيره الذي ينفك عن العلم
 الظن ايضاً ما يقتضي بحجته فيكون افتقار ضابطي حكم الشرع القاطع في الواقع على سبيل
 اليقين ولا ريب في أن التقليد ايضاً من جهة التقليد لما عرفت من أن التقليد لم يبق على وجه
 اليقين بالنسبة إلى المقلد كما عرفت من جهة الشبهة بالنسبة إلى المجتهد وتأسيساً لما عرفت من أن
 التعليم والظن إلى العلم اليقيني وكون التقليد مانعاً للعلم فيكون جواز التقليد نكراً لقول بان
 القاضية بجواز التقليد وجبة قول المجتهد وقامه مقام العلم بغيره جوازاً كما عرفت من جهة
 الأحكام وكونه مستقلاً للتشكيك المتعلق الذي يعلق بتحصيل العلم من أول الأمر فيكون أدلة التقليد
 حاكماً على أدلة القاضية بوجود تحصيل العلم والثاني ان المعارض من الأدلة المروية شرعاً مطلق
 والأدلة القاضية بجواز التقليد أحسن من الأدلة القاضية بوجود تحصيل العلم فيجوز العمل بالظن على
 المفيد والقول بان المعارض بينهما عموم من وجه لأن التقليد ينفك عن العلم مدعوع بان حصول العلم
 التقليد ينفك عنه كحل الأدلة الدالة على جزمه قول المجتهد عند خصوصية خصوصية التعليم
 لأنه من قبل حل المطلق على الفرد النادر وهو ينفك عنه بناء على القول باستحسانه في تفسيره
 فإني ان يخص الأدلة القاضية بوجود تحصيل العلم بالأدلة الدالة على جواز التقليد فيسلك
 لا كتابه فيخص الكثير والعكس فيستلزم لا كتابه فيخص القليل والثاني أن الأول لا ان يبا
 بان أدلة التقليد بخلافه بالجواهر المروية عند رجوع التقليد على الغاية الأدلة الدالة على عدم
 تحصيل العلم بخلافه بالقادر على تحصيل العلم لا لاكتفاء عند استثناء الفقه على أدلة التقليد على
 خصوصية العلم من قبل حل المطلق على الفرد النادر وهو ينفك عنه بناء على القول باستحسانه في تفسيره
 لأن الجمع بينهما أمكن وأولى من الظن واليقين ما ذكر من أرجحية أدلة التعليم والتعليم من أدلة التقليد
 مما لا وجه له بل هي أرجح منها بعدة الحظرة اعتقادها بالأدلة المتقدمة من الشرع ونحوها مما
 يناهض من أن أوامر التعليم والتعليم ارشادية وبعيناً أخرى يقول بان هذه الأوامر نادرة في
 مضاه البريقة المروية عند العقل من وجوب تحصيل اليقين بالبرائة وتجاوزاً للاكتفاء بالعلم

في حجة التقليد

منه في الذمة ولا ريب ان التقليد رجوع الجاهل الى العالم من الامور المفردة عند العقلاء فلا
 دلالة في ذلك الاوامر على دع هذه الطريقة الى الوقت عندهم ودعوان طريقتهم انما يستفاد على
 التقليد في مقام الضرورة دون غيره منوعة وبود عليه من كونه ارشاديه بل المناقشة فيها انما هو
 وعدد ما في مقام الجهد سادس اثنان على اوامر العقل على الوتو العينة مستلزم لخصيص اكثر لان
 المجتهد ليس كلفا بل كلفا لا ولا على العمل على الوتو الكفا في واجبه نارة بان من لسله ملكه وكذا
 في سبب الاستنباط ليس فاد اعرفا وقد قرر ان التكاليف الشرعية غير شاملة لعقل القادر العزم
 فخصيص الادلة الفاضلة بوجوب التعليم بخصوص المجتهد واخراج العاقل عن الحكم المذكور ليس مستلزما
 لخصيص الاكثر بل هو مختص وهو جائز عقلا وعرفا وفيه انما لا نسلم انصرف ذلك الاوامر الى
 ذكر بل هي شاملة بالنسبة الى كل من كان قادرا عقلا واخرى بان خروج العاقل عن تلك الحاشية
 انما كان لاجل تكليفهم بالاجتهاد فبينا مستلزم للمخرج النوعي والاغلب فاعاد الخرج كما
 على تلك الدلالة ومقتضى ذلك ان العاقل ليس له من قبل تخصيص الاكثر بل انما هو من قبل مكنونه
 وهو ليس مستحقا والحاصل ان خروج العاقل عن الحاشيات المذكورة انما كان لاجل كون قاعدة البحث
 مفسرة لها وكافة عن عدم دخوله في ذلك الحاشيات المذكورة من اول الامر فتكون القاعدة المرفوعة
 بمنزلة الفريضة المنعصلة الان بل يتم بان ذلك قاعدة البحث مستقيمة للحاشيات وليس فاعاد الخرج
 او يقال بان حكمة الاكثر ايضا منوعة او يقال بان خروج العاقل عن الحاشيات المذكورة ليس لاجل
 قاعدة البحث لعدم ثبوت كون الاجتهاد الى الادلة على جواز التقليد بغير الجهد والمذكور في
 التناهي ان ذلك من قبل تخصيص الاكثر الا انما هو على الرابع ولا ياباه لا عموما بل على
 حجة التقليد الايات الدالة على عدم التقليد واردة في خصوص الاصول فلا يفرع الفرع فلا يجوز
 عليه بما يند على حجة وجوب الفارق بينهما الا ان يقال بانه يتناق من الايات المزبورة انما
 في ترتيبها لزم انما هو لا يند بغيرها بل شرعي وهذه العلل اجازته في الفروع والتايات ان
 ادلة الجواز اقوى من ادلة المنع وتايات الايات المزبورة اورد في جزم مضاد الطريقة المفردة عند
 العقلاء من نسخ التقليد بكون الذمة المستفاد عنها مقتضايا بالتقليد الذي يكون في جملة عند
 هو تقليد الجاهل الى الاجاب وخير فلا يند في مقام الذي يكون التقليد مستمرا عندهم لما عرفت
 من ارجاء رجوع الجاهل الى العالم من الامور المستمرة عند العقلاء في مقام الامتناع وعلى
 الخامس والابان المعارض من الاجماع المزبورة وبين ما دل على جواز التقليد عموم من وجبه
 لان ما دل على جواز التقليد بخصوص غير المجتهد فيعلم وهذا لا يند اعلم من ان ذلك المرجح في
 جانب ادلة التقليد حسب ما مر به في التايات الواردة في الكتاب الستة الفاضلة بحجة كتمان العلم

هذا هو الوجه في حجة التقليد
 وهو الوجه في حجة التقليد
 وهو الوجه في حجة التقليد

في عدم جواز التقليد للمجتهد

فتايات بان الاطلاقات المزبورة مفادها مع عدم ريب من الاجماع ان من ارجاء الجاهل
 غلب على طبعه حكم لا يخرج له ان يقلد بما افقه وبما يسمع من الجماعة من هذا المقول في بعض محاذ
 التقليد قبل الاستنباط العقلية وفيه طرق ثلث اثنان اطلاق الامعان المزبورة معقودا
 المقولة بل المستند على جواز التقليد لهذا المجتهد بالخصوص ومنه ان المجتهد ليس هو الوتو الشار
 نادله التقليد بل من تلك الادلة من جود عذبه بل يمكن المنع من تحقق المعارضه بينها
 لان التقليد ايضا انما يقتضي الى المنع من المناضيه يجوز التقليد الرجوع الى العلماء في مقام استعلاء
 الاحكام مع فك ان يقال بانه اول على وجه الرجوع الى الكتاب الستة فاض بكون المكلف
 مجتهدا لا اجتهاد الذي هو رجوع الى الادلة العقلية الواردة في خصوص المسائل وبين التقليد
 الذي هو رجوع الى التقليد الاجمالي الفاضل تحت قول المجتهد انما هو في خصوص الوتو في الكتاب
 والستة الفاضلة بحجة كتمان العلم بالاحكام الشرعية فان مقتضاها هو وجوب قبول الفكا
 الاخبار الواردة في الرجوع الى العلماء واحدا للاحكام منهم الفاضل المتخصص في العلم بحجة
 الولد للاحبار الواردة في الجهر المنع من تركه بالاعداد والمث والنج عند الشايد
 ما دل على ارجاع احاد الروايات الى احاد ائمتهم عليهم السلام بحجة ظهورهم في علمهم بين العوام والروا
 مثل اجماع الروايات بقرينة اورد من حديث ائمتهم بهذا الجاهل من مشهور الروايات وقوله في
 رواية اخرى واما ما رواه زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله لا يروى عنه الا ما رواه عن ابي عبد الله
 اليه اذ الخراج او شمل من سنده فاما يند عن التفريق بين من يند من سنده فانه سمي من اهل احاد
 وكان عند وجه ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله لا يروى عنه الا ما رواه عن ابي عبد الله
 كثيرا فادى ذلك عن قوله لا يروى عنه الا ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله لا يروى عنه الا ما رواه عن ابي عبد الله
 يعني ابا جعفر قوله لا يروى عنه الا ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله لا يروى عنه الا ما رواه عن ابي عبد الله
 المأمون على الذين لا يروى عنه الا ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله لا يروى عنه الا ما رواه عن ابي عبد الله
 ومث ابو نمر عبد الرحمن ثقة اخذ عنه مع ما روي في الفهم في هذه الرواية ان يقول قول الثقة
 كان امره فوافقه عند الراوي فمثل عز واثارة بكونه من سنده علمه انما هو العلم منه الا غير ذلك
 من الاخبار وخبر الاستدلال بهذه الاخبار من وجهين احدهما ان مقتضى هذه الاخبار هو جزم
 خبر العدل على روى المجتهد بانما خبر لا يند بحجة الله بظنه ولذا يند بكونه لو كان كذلك
 من مقتضى الاطلاقات المذكورة وتاياتها انه يستفاد من عدة من الاخبار المزبورة ومن غيرها ان
 مناط قبول رواية الراوي هو وثاقته وهذه العلة يعني اجازته في الروايات فيجوز في المكلف والمجتهد
 غاية الامر مع منه المجتهد بالنسبة الى الاحكام الذي استنبطه اهل الاجماع فيجوز من صدق

للجهد
في عجب الفيلد

66

في عام ١٩٢٤

فما ان يجيب لقول وهو المظا او الرد وهو باطل لانه يقتضي كثر القادرات شوا ومن القادرات
وفساد بين ثابتهما انه تم امر بالثبت عند اخبار الفاسق وقد اجمع فيه وصفان ذاتي وهو
كونه خبر واحد وعرضي وهو كونه ناسعا ومقتضى الثبوت هو الثاني المناسب والافضل وهو
الضيق بناسخ العلم القول فلا يصح الاول ثمانية والا لوجب الاستناد اليه او الغسل ببدو
الصالح لامية او الامن الغلبة بالاعتقار قبل حصوله خوفا من المحل للثبوت عند اخبار القادرات
ان يحل القول وبه المظا والرد يكون محاله اشو من حال الفاسق وهو يحل ثابتهما ان وجوب
في الامة الكريمة معتمد على خبر الفاسق يقتضي عند استقامته كما هو مقصود من هذا القيد رآه بان مقتضى
الامة الكريمة يدل على ثبوته او في خبر الفاسق بعد حصوله الثبوت والقبض اعم من جعله في الطي كذا
استعماله في الاصح منه في كثير من الاستدلال لانه اشجع والعروة ومقتضود للحوادث والعلل بغير
الثقة من اسوا كان غير اعتدائه او غير اعتدائه في معتبرة وايضا راجع اليه المسك بغير الفاسق
بعد حصوله الثبوت المعنى فينبغي ان لا يثبت عند استقامته او احد بعد الثبوت بطريق مقابلة وعليه
فانه يصدق الامة الكريمة في الخبر المحمدي لا يقيم المحمدي في الخبر المحمدي انما هو غير خطئه الا ان ثبوته
بانه غير عاين الله بظنه او بغيره بعد انصرافها الى ما ذكره فانه بان ثبوت الامة الكريمة هو الشهادة
على الارادة او الضيق لارتيب عدة من خبر الواحد في كل ذلك من مقتضى الورد وهو في الدلالة
المظا اخرى بان الامة ورده في مقام الشهادة والاضل في الشهادة ان يكون مقتضى خبرها
فلا يربطها بما تخلف فيه وابقا بان المنهج في العلم فلا يتم الخلق مجرد وجود استعماله في الاعتراف
في خصوص ذلك لا يقتضي صحة الحل الزبوني لان الاستعمال اعم من الحقيقة والخبار فاشهر ان الامة
معلقة لوجوب الثبوت بناء الفاسق كماله الزووع للثبوت ولو ثبت الامة ذلك على عدم الاحتمال
لاشراك فيه بناء العدل والفاسق ومنع التفرقة بينهما لمدان فلم يبق الا التفرقة بالوثوق وعند
فتى ان في الوثوق في بناء العدل كان كبحر الفاسق وادخل الفصل الوثوق في بناء الفاسق كان كبحر
متكون هو المراد من الثبوت المأمومة وينبغي ان يقول ان الغلبة في الامة بقوله تعالى اخصيوا
فوما يحمله يدل على ان الناطق في المنع من العمل بخبر الفاسق هو محاذ صانته القوم بجهالة ذلك
المنع المزبور وهو الوثوق والاطمئنان باصانة الواح ومقتضاها هو العلم بالعبودية
مطلقا وبمطلق الخبر الصادق عن الله وعلى كل منهما اية مطلقة بناء على ان لفظه يشترط من
الافتاء لان المعنى يخرج عن الله بظنه ولذا يجوز له الاخبار عن الحكم الواقع بينهما كان مستند
الدليل الاحتمالي ووجهه لان قضية البناء ووجهه في السبب شيوع الاستعمال والاحتياط
فانضبه باندرج في كماله ايضا في موضوع الخبر فليحتمل حكمه ان قضية الامور المأمومة فاضنه

للجهد فازلتجوا التقليد

بأنه لا حاجة للاجماع المنقول في موضوع الخبر حياضه لانه المنة والمثيرة بين الاجماع المنقول
وبين الفتوى في الشك والتمسك بغيره واغرض بعض المحققين على الكليات في الادلة المنيرة
هو انه يجوز لكل مكلف الرجوع الى العلماء في استعلام الاحكام متى كان مكلفا لمزوجه وادعى
الاجتهاد وما دل على وجوب تحصيل العلم انما يقتضي وجوب تحصيل العلم على من كان قد راعى
تحصيل العلم على سبيل التيسر اليه كما هو مقتضى الخبرين وما دل على ارتفاع الخرج المشقة
غرضه الامة فما دل على وجوب تحصيل العلم عتصم لادله المقدمة وتقدم اولها من كون
التقليد قائما مقام العلم في المعارضه بينهما وانما بان المجتهد المبرز من قبل باوعد من غير الاحتيا
كان من يجوز له التقليد فيستصحبها ويقتصر ربه بجهدا وح فتقول ان فلانا بان المراد
بالعلم المأمور به في تلك الاخبار هو العلم الشرعي فهو شامل للاستصحاب ان فلانا بان المراد
منه الاعتقاد الجازم بالحكم فهو مستلزم لجواز القول على الظنون الخاصة مطروكا
نظرا لعدم مثله وتوضيح الحال ان ما دل على وجوب تحصيل العلم في خصوص مادة ما دل على حجية الظن
الخاصة ومادة ما دل على ارتفاع الخرج اخرى بما دل على جواز التقليد في الدليل الدال على جواز
التقليد اخضر من العمومات المزبورة فالأقوى في النظر هو انه يجوز له التقليد في ذلك المقام
فقد يقال بانه على القول بحجية الشهرة كان المجتهد هو البناء على عدا الجواز لان الشهرة على تقليد
سليم حجة مختصة للعمومات المقدمة ومنه نظر اما اولها فانه من حجة الشهرة كما نرى في عمله
واما ثانيا فلا فائدة لو قلنا بحجية ما نأمو في خصوص الوتوق منها وهو غير حاصل في ذلك المقام واما
الثالث فلان حجة ما على تقليد غيره في موضوعه على تقليد المعارض هو مقتضى المقام من وجوبه
فالتسليم في المقام وتوضيح الحال ان المجتهد ما ان يستند في فتواه الى القطع ولا على الاول
فانه ان يكون من المسائل التي يجوز التقليد فيها او لا وعلى الثاني فاما ان يكون مستندا الى
الظنون الخاصة التي ثبتت بحجتها بالنسبة الى جميع المكلفين او يكون مستندا الى الرجوع اليه
تكون معتبرا عند مقتضى كافي في جرح احد الدليلين على الاخبار باعتضاده في الرجوع الى مقتضى
يكون مستندا الى الظن المطلق الذي يتم دليلا مخصوصا على اعتباره وعلى الاخر فاما ان يكون
المجتهد الذي يقلد في هذه المسئلة معتقدا بحجية الظن المطلق عند استناد سبيل العلم بالواقع
او يكون معتقدا بعدم حجية الظن المطلق ويكون شاكا وشك في ذلك وعلى الثاني فاما ان يحصل التوقف
النوعي او الشخصي بمطابقة فتواه بمقتضى الادلة الشرعية او لا وعلى الاخر فاما ان يحصل الظن
بجمله او لا والاقرب في النظر هو جواز التقليد في جميع الصوامع لانه لا ضرورة حصوله
او الظن المعبر عنه المستند الذي اعتد عليه في ذلك لانه لا ضرورة في النسبة على الاول ولا يستلزم

غيره

فازلتجوا التقليد

فلنا بعد جواز التقليد في الموضوعات المزبورة فهل يتم المنع بالنسبة الى غير الامامة فيحصل ان
الحال انه لو لم يتنازل المجتهد في الاشكال فظاهر ان نفس التقليد على ما كان مقتضى مثله
الخبر حجة لانه لا ينافي بالعلم باعتضاده ولا ينافي به فان ادعى بطلان المقام وانه لا
بعد فلا تقليد فيه وان ادعى الى الظن الاجتهادي مع في الخبر: انما لا يقتضي التوقف
قلت ان الظن المعبر به هو ما دل على رجوعه الى العلم والامكان الاجتهاد في مسنده الخبر فيمكن
تحصيل العلم فاما مقتضى رجوعه الى التقليد فثبت فثبت مقتضى من يقتضيه بان العلم به لو كان
مجتهدا مستلزما لكان حجة عليه ومجربا هذا يعني في ذلك من مقتضى ما يمكن الاجتهاد في
ذلك المسئلة كما اجتهاد في باقي المسائل لكن العلم به مع خبري هو مقتضى على خبري اخر وهو مقتضى
في التقليد فان وافق التقليد اجتهاده فذاك والا فليس مقتضى ذلك التقليد مع من الخبري مع
ظان بما يجوز امتناع من العلم ان اوجب عليه منطوقا ومقتضى مقتضى الخبري مع من الخبري مع
اذ لا يمكن حصول فتواه لظنه في تلك المسئلة بان مقتضى من تقليد المجتهد في حجة التقليد على تقليد
المجتهد ما دل على جواز التقليد في جواز تقليد اجتهاده فاما الشهرة على عدم حجية الشهرة في حجة واحد
عدم حجة خبر الواحد في غير ذلك لانه انما من فائدة الاجتهاد وهو من مقتضى مقتضى
شبهته في جواز التقليد منه كما صرح به الاصولي في بيان الادلة المقدمة في حجة من يستند
اما الاجماع فطعن من المنع والنظر الى التبرع الجواز ولما كان الكتاب السنة فقد الفرق بينهما بل
الصرح في بلوغ رتبة الاجتهاد فظاهر اما العقل فلا بد من حجة على الاستنباط انما
مكتفيا بالاجتهاد فهو محال واما الاخطا فهو مرجح ضيق وان كان حجة الرجوع الى الاصول
فهو موقوف على ضد الدليل والدليل موجب وان لم يكن من استنباط الحكم منه فيقتضي
في التقليد مقتضى وجوب الاشتغال على مثله ولا يحل تحصيل اكثر الاجتهاد معتدلة للاعتناء
المستند كما نرى الثالث لو شك في اجتهاده بدعامة في حق من هو في وجوب الاجتهاد
لعنه وجهها من عدم وجوب الفحص في استصحاب الموضوعات وان الواحد لا هو الفحص
الادلة والرجوع الى الكتاب السنة وانما يقتضي التقليد مع من استنباط الحكم منها
حكم اضطراري ثابت في حال نبوت الاخطار كسائر الاحكام الدينية على الضرر بان فلا بد من
العلم بها في الحكم بيقينها ومنه منع الرابع اذا قلنا عليه الاجتهاد في حق من استلزم تحصيل
العقول بوجوب الاجتهاد عليه لادله الفاضلة بوجوب تحصيل العلم واليقين وعدم الاكتفاء
بشي من الظن التقليدي فيقول بجواز التقليد في خصوص هذه المسئلة لان ما دل على
وجوب تحصيل اليقين مختص ببقا الامكان والتيسر فلا يلزم المقام والا فلو انه ان لم يقتض عليه

للجهل في عدم جواز التقليد

الاحتمال في هذا المقام وجب عليه لان الاستغناء لا يقتضي استبعاد البرائة اليقينية ولا يستلزم
ثبوت التكليف اذ ازالة عند التخرج عن هذه التكليف ازالة البرائة عن خارجة في مثل المقام
وان يفسر عليه الاحتمال فاما ان العمل لم يوجب مقتضاها لانه التقليد وان كان العمل لم يوجبها
فان كان مقتضى الاحتياط نوع المكلفين او اعلينهم اذ يقع وجوب الاحتياط عن الجميع فلا احتياط الا
على وزان الاحكام مدار الاعلى ان كان مقتضى جميع الاحكام او اعلينهم كونهما واضع
في عين ابتداء المكلف لظانه بوجوب عليه الاحتياط على التقليد والتسوية وبذلك يخرج الباقي مما
الاستغناء واستصحابا بقا التكليف والاطلاق لا مرارعا في التكليف المتروكة واصالة الحرمة التقليد
وفضلة المتيقن الثانية ما يعقل العقل والاجماع والعقول القاطنة على ثبوت هذه القاعدة
وماد على وجوب تحصيل العلم والادلة الادنية القاضية بمخرجه العمل بالظن الاكتمال به في
الامثال المحتمل ضيق القول بالثبوت للادلة الثلاثة والادعية القاضية على ارتقاء الحق
والشفقة عن هذه الامة ومنه ان قاعدة المتيقن مختصة لما فلا يصح ان يخصص المقام
بل الحاشي لا فرق بين من استنبط الحكم الشرعي بالعلم او بالظن الذي قام الدليل القاطن على عتبه
ويكون من توفيق الله تعالى له باير احدهما اذ ذكر بعض الاصويين من عدم بيان اداة التقليد بالنسبة
اليه لان ظاهرها الجاهل الغير المتكبر من النطق الى اداة لا من يرجع ولم يجد له الاصول لا التقليد
بخطا من يدعي الدليل ومثله القول في الرجوع الى الشاهد اهل الخبرة فانه لا يخرج اليها العلم
مما انما في يومه لا ايضا الاستناد اليه مستندا لكن هذا انما يثبت فيها الواطع على حقا ولا
الجهل دون من احتمل استناده الى مستند صحيح بل يعلم هذا الموضع عليه فالاحسن الرجوع الى الاجماع
وسبب الجهد وانما بينهما الادلة القاضية بحجة الاصول العلمية ولزم الرجوع اليها في الواقعة
المشكوكه فان هذه الادلة شاملة بالنسبة الى ما نحن فيه فان تعين الرجوع الى الاعلى في المقام
لم يجرى الرجوع الى قول الغير شيئا مع كون فتوى الغير مخالفا لما تقتضيه الاصول المزبورة في
المسئلة في المقام ويحتمل القول بجواز التقليد في المقام فيكون المكلف لم يوجب في المقام بل في
الاصول وبين التقليد والوجه فيه ان كما انها جاز شرعية كما هو مقتضى عوارض الادلة فيكون
الرجوع الى احدهما من قبيل التوجيه الاداء حصل له القطع بخلاف الجهد للادلة في هذه المسئلة
فانه لا غير الواجب العلم انما ظللنا في انقضاء التقليد من المبدأ مودا منها العقل والاشهاد
وفي انقضاءه بدو من الجواز انكاره ونظرا لانه في جواز العدول بعد الاثبات وجاز البقاء بعد
الاستبعاد غير ذلك وهو مستلزم في الاجابات ان نقل بوجوب تحصيل النظر في هذا البلوغ اذ به

بالاحكام الشرعية فان مقتضاها هو وجوب العمل بالنسبة لا سكاليف الشرعية بالاشهاد فيكون
بالاجتهاد فيها او التقليد وقبله لاحكام فلا تقليد وذلك ان التقليد مقتضى لا مثال
الظاهر في الموقوف على التكليف المستثنى في حق الصبي وقد بينا المسئلة في العبادات على اجزاء
شرعية او غير شرعية ويفضل في الملامات بين ما يصح وقوعه منه وما لا يصح سواء قلنا ان التقليد
هو العمل والاختار العمل ومما الايمان فان التقليد لا يقتضي الا مع البناء على صحة قول التقليد
لا يخرج العمل به كاشا ما كان ومنها العلم باهلية المفتي للفتوى فلا اخذ من مجهول الحال عند نقل
به كاشا ما كان لم يكن تقليدا وان عمل فانك بشرط في المفتي الذي يرفع اليه التقليد بل في
كل مجزئ شاهد وفاضل مؤتمنا بالبلوغ فلا عبرة بقول الجميع ان اجتماع باقي الشروط والمستند
منه اموال اول الاصول المقررة كقاعدة الاستغناء واستصحاب بقاء التكليف وغيرها ما
المستثنى من الادلة غير المشقة العموما المانعة عن العمل بغير العلم خرج منها فتوى البايع الجاهل
للشروط ولا دليل على خروج فتوى الصبي فتوى من رجاها التالفة الادلة القاضية
بوجوب التعليم والعمل الرابع العموما القاضية بمخرجه التقليد كالحاشي لا يوجب تقليد
كونه مكلفا كساد من ان العدالة شرط في المفتي لا ان الفتوى مانع وانما يوصف بالجهل
المكلفين كسابع ان استقر احكام الشرع يقتضي عدم التعبد به من افعال الصبي والركن
عموما دل على انه لا يجوز امره حتى يبلغ الكاشح فتوى ماد على عدم جواز ما مله من تركه ولا
اليه وعجزه للندبه ان الواجب المذكور وظن لا يعتمد عليه في المقام العاشر في مقام الاجماع عليه
كما يكلف عنه التبع والتقليد فان قلنا ان الصبي ليس بفاسد ولا يجوز رد فتواه ويجب له العلم
مفهوم قوله تعالى ان جاءكم من تدينوا بالادلة فلا تدينوا بالادلة كاشية الاية الكريمة على المدعي
ولو سلم مقتضى الادلة القاضية باسقاط العدالة في المفتي لكن الصبي لا يبلغ رتبة
الاجتهاد بخلافه على حسب جهله وليس بظنه التقليد فيما يتعلق باعماله لكن الظاهر
انه لا يثبت عليه اثار الفقه بالنسبة الى غيره ولا في بعض المقامات بالنسبة الى نفسه بعد
بلوغه بل يدور مدار المطابقة الواضحة وعدمها وكذا الظاهر انه لا يثبت اجتهاده في العمل بعد
بلوغه بل يلزمه بحدود النظر بالنسبة الى نفسه وغيره وان لم نقل بوجوب تحصيل النظر في
ومن الشروط المعبرة في المفتي العقل لا يجوز تقليد الجاهل ولا الموقر ولا الاجاغا للمعينة
ونظرا لانفاق عليه ولما دل على شروط الايمان والعدالة فيه وانما تسلسل به جماعة من
اشراط العقل في الفاضل من ان الجواز لا يفتد قوله على نفسه فالاول ان لا يفتد على غيره
لان استقراء احكام الشرع يقتضي عدم التعبد به من افعال الجوز واوقاله سواء كان اجتهاده حيا

في
الاجتهاد
في
الشرع

في شرط البلوغ والعقل والتمييز في الاجتهاد

اذ قلنا لا والله لا يجوز البقاء على التقليد عند من لا يجوز له ان يقول من يجوز
 تقليد غيره بل الله او استدلاله القول بمثل هذا ولو كان جونا راد واد باجاز تقليد
 حال ان فروع من الشرايط الاسلام والامان فلو كان كافرا او مخالفا لا يجوز تقليده
 في امور الاول الاصول المقررة الثانية الادلة القاضية بوجوب التعليم والتعلم الثالث لا
 الاربع القاضية على حرفة العمل اعطى الرابع الادلة الدالة على حرمة التقليد الخامس
 في الامتثال عليه كما كشف عنه النسخ السادس لا يماثل المقتضى في جملة من كتب السابغ
 قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية فان غير المؤمن فاسق فلا يجوز قبول خبره اذ لو
 يتغير بل ما وجب التبين فيه فان قلت انما لا نسلم ان غير المؤمن يصدق عليه الفاسق حقيقة
 لان الفاسق المسمى بتقليد المعصية المخصوصة مع العلم بكونها معصية اما مع علمه بل مع
 اعتقاده فلا فاسق لا ريب في صدق الفاسق حقيقة لغيره على الكافر كغيره ككثير من كتب
 الفقهية والفقهاء الاصولية وعرضها بل يظهر من ذلك ايضا من ملاحظة العرف يدل عليه قوله
 نعم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون نعم قد يكون بان المخالف اذا كان ثقة و
 استند الحكم الشرعي من المذاهب المعتمدة عندنا فيجوز تقليده بناء على ان الفتوى الصادقة
 مع ما يرجح في عنوان الخبر المؤثوق به الذي له الاخبار والمعتبر في الاطلاقات المتقدمة على
 جميع ما يورد من مواعيد استنباط الاحكام اذ لا فرق بين هذا الفتوى وبين الاخبار المعتبرة
 طريق الشك ان ان يقر بان الاجماع قائم على شرط العدل في المفتي وهذا الاجماع مخصوص للاطلاقات
 للمذهب او بغيره اجماع معتود في بعض الطرق المعتمدة عندنا اذ لو كان
 لا يماثل النص القاضية بشرائط الامان الدالة في المفتي ارجح من الاطلاقات المروية
 فيجب ان يعلمها الشا من غير المؤمن ظاهرا لا نه يحكم بما انزل الله وكل من كان كذلك فهو ظالم
 لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ولا نه ظالم لنفسه كما يظهر من ملاحظة
 الادلة الشرعية وكل حال لا يجوز تقليده لقوله تعالى ولا تتركوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وقد
 يورد على هذا الاستدلال ولا يمنع من كون التقليد دكونا اذ لو كانت كاض عليه بعضهم هو
 ثم وثايبا به مفارضة مع الادلة المتقدمة القاضية بجواز التقليد معطاة والتعارض بينهما
 من وجه ثالثا باننا لو كان ظاهرا حقيقته كما منع من نص في ظاهر الير عفا ولا يخفى على طائفة الجمع
 الشرايط العدل فلا يجوز تقليد الفاسق معطاة وبدل على مضاف الى الاصل والامانة المتفوتة
 والاجماع لمحصل قوله ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية فان غير المؤمن فاسق فلا يجوز قبول خبره قبل
 التبين ومضاف الى ان الفاسق ظالم فلا يجوز تقليده لانه لو كان البئر هو مني عنه الآية الكريمة

في شرط العدل في المفتي

ثم انه قد يشكك في المقام على المنهج ذهبوا الى الاكتفاء بالوثاقة في الاجتهاد
 عدالة والى عدم الاكتفاء بها في المجهول الذي لم يثبت عدالة من ان العموم القاضية
 بشرائط العدل هنا فانما بشرائط العدل هنا انما هي الثقة به من غير ما يوجب
 امور احدهما ان الثقة بينهما انما هي في جهة قيام الشهادة المستندة على التمسك بالاحكام
 من طريق الثقات وهذه الشهادة غير مخفية في المقام ثانيا ما ذكره بعض الفقهاء من ان
 جهة الخبر المؤثوق به انما هو من جهة دخوله في الاخبار القاضية بحجة خبره في غير ما يدل الفتوى
 لان المفتي مخير في ذلك وليس غير ما قلنا انما ان الادلة القاضية باعتبار الثقة في
 مادل على شرط العدل في الراوي بخلاف المقام ان الادلة القاضية بشرائط العدل
 ارجح من الادلة القاضية بحجة الفتوى الصادر من الوثوق ومجرد ذلك يكفي في الثقة به من
 المزورين هل يعتبر في العمل بمؤثر من مظهر او لا يعتبر مع العلم بعدم نقصه في الاجتهاد
 والاجاز غير فواء او بفصل بين احكامه في حال العدل وفي حال الفسق بخلاف ما لا
 وفي الثاني وهو المتضمن هو الاول وهو المعلوم من المذهب لشرح الاكثية بشرائط العدل
 فانه يعتبر به كالتبديل والفاضل من الشهادين والتمسك وكثيره وغيره وهو الاجماع معقول
 بطريق الشك في هذا المقام وفي سائر المقامات لانه المؤثوق من الشك ومنه على كماله
 المخبر بالثبوت ولا يخفى ان المفتي المؤثوق به العظمى عند المحققين في المسئلة التي لا
 محصل في الرضا عنه من شرط العدل الاقضاء العدل الزوغل الاجماع عليه والمباراة في
 على انه لا يميز ان يفتي الا على علمه انه من اصل الاجتهاد والتورع وفي بيان ذلك من
 المستفي ان المفتي غير عالم اذ لا مندبر من علمه لا يستغناء اماه او في غير ذلك من علمه
 يجب ان يجمع المفتي وصفيين الاجتهاد والتورع وفي المسئلة لا يخفى على ان يوجب على المستفي
 استغناء من تقليد على اجتهاد وصفي العلم والتورع فيه الى غير ذلك من الامور وباني
 وباني على قول من يجوز تقليد المبني والبقاء عليه بغير العلم باجتهاده اذ اذا علم من
 الفسق وينبغي التنبه على امور اولها ان الظاهر ان العدالة المستندة في المفتي هي التي هي سائر
 من امانة الجماعة والشهادة وقبول الخرجة الطلاق والقبول وغيرها فاما انما يشترط
 في جميع بمعنى اعم من تلك التي يثبت شرعا على الظاهر على الاخرى لتفصيل فتواه لانه لا خلاف
 في ذلك ان المذكور لا خلاف على الادلة هو غنى الفاعل والفتوى في سرعة العلم انما هي من غير ما
 فخصه في المقام انما هو كثر اخبارها بالثبوت لا بوجوهها من حكمها ما هو في غير ذلك من
 ان العدل لها معياران بخلاف المقام انما هي بان القضاء والامانة شي غير سائر القلائد

فاسرأ العدا في الفقه

مولد الفاعل الموقفة ومن كان قبل المفاشع مع الناس نادرا لا تشتمل الموارد والمفاشع قليل
الافضل فانها ضعيف القوي عنها غير محل للتكاليف الضعيفة فانه لا يحتاج الى تلك القوة و
تلك الملكة وتكفي الملكة الموجبة للعرضة لما عليه من التكاليف تجنب عما يبنى به من المعاصي
وبخلاف ذلك بخلاف كثر الانبلا، وفله وكان هذا هو الذي وضع الحديث المذكور فيها فانه
سنته اليه حتى عم اشترط ان يدعى العدا في المعنى المتخالف لغير الكلف من بغيره عدا العدا
حتى جاز الامناء له وجها احدهما المتخصص بغيره لذلك الجولوس في ذلك الجمل من عمل الناس
تقليد وبه قال صاحب المحدث في جميع الامور المشروطة بالعدالة ويمكن ان يستدل له نادرة بان
العمل يقول غير الناس في الدين عليه اتم وافضل لانه منبهي عنه في قوله تعالى لا تزدلوا ولا تظنوا
فتتكم النار الاله والافناء المذكور اعلاه على ذلك الاغناء على الامم الواضحة ام لقوله تعالى ولا
تدونا على الامم والعدوان واخرى بان تقلدنا لفاستقروا في فقهنا كما يجب من اول الامر
المنزلة ضد للوضع فيكون محرمنا وذلك بان نل الفاسق انما يكون جبه النفس لا بالنسبة الى غيره
فانما تنسب الحكم على الاطلاق في حكم غيره المعلوم بوزر على الاول بالمنع من كونهما واضحا كانه لا نسلم
كون الجاهل الفاسق مكلفا بالواقع سلطنا بنو التكليف الثاني الواضحة بالنسبة اليه كذا لا نسلم
صدق الامم على ذلك سببا في قيام الادلة الاربعه عليه فانه ورثه الجماعة على النائية بان ما ذكر
يؤيد على كون ذلك منكرا واضحا وعلى وجوده منكر وكلاهما ممنوعان لعدم قيام دليل على ثبوت
منها وعلى الثالث بان ظن الجاهل هو ان كان عادلا او فاسقا اماره لتفحص الحكم الواقعي فاعلمه بالحكم على
الاطلاق حكمه بالمعلوم لا ان يثبت الحكم من ذلك بتقدير ان الشرط ظهور الشرط في الواضحة فلم
يحل الناس على غير الجاهل في القضاء وفيه ان ههنا امور ثلاثة هي في الفقه بينهما احدهما انه لو كان
تأثرت العدا او بموفا من السرائر معتبر في نفسه العمل كما في القضاء فانه مشروط بالعدالة فيكون
حلو من الفاسق في جعل القضاء غاصبا لغيره السبب لانه ام وبقوله ولا استخالفه عند جواز القضاء
على العالم الامع عليه بكونه نادرا لانها انما لو كان ذلك مما كانت العدالة او نحوها من الشرائط
في جواز العمل انفس بقوله لا في حصره عليه في نفسه الامناء والامانة والظان انه لا اشكال في انه يجوز له
لذلك الامر ولم يبق دليل على حرمته تالها انه لو زاد الامر لقولهم فيه دليل على حرمته من الفاسق
المتزويج فالجمع بينه ما يقتضيه الاصول والاولى ان يكون تالها في الفقه في اثر
مذا را اعتقاد الغير بتمت كالعدا له العبرة في الشاهد من السمعين للطلاق فان اعتقاد المطلق
بعدا لهما كان في صحة وان لم يكونا من المندرجين في الواقع لوجه الجواز هناك لاما منه وموفا
المعروف ههنا لانه اخبار معتد فيها بينه وبين الله تعالى والشرط بالعدالة هو عمل المقلد اليه

ملاحظه

وتكليف

في عدل المشرط في الفقه

وتكليفه الاعتماد على تخال المعنى من العدالة وليس عليه التفتيش عن بطنه ولا على الخفي فيها
بغيره بحرمته او كرامته وهذا ولفرق بين الافناء والقضاء لان الثاني مشروط بالعدالة
هو فعل الحاكم فلا يجوز له التفتيش عنه بغيره من نفسه العدالة واما الافناء فليس مشروطا بالعدالة
انما هو مشروط باعقاد المطابقة وعمل الغير بشروطها وبالجملة فكما كان من افعال المكلف مشروطة
بعدا له نفسه فانه لا يجوز الامام عليه السلام ان يعلم من بطنه ذلك كما كان من فعل الغير مشروطة
بعدا له فانه لا يلزم منع الغير عنه اذا علم من بطنه الفسق ولا يجوز له التفتيش عنه اذا كان عدله
معنا ابا الطريق الشرعي ذلك ان الافناء لا يثبتان العدالة من شرائط الامانة بل من شرائط الا
وكذلك الشهادة والاحياء لا يثبتان بالواضح والعدالة مشروطة في قبول الحاكم والعامل اما قول
الامام مع تعدد الحكم فشرط بالعدالة فيمنع بذلك الثاني انه لو قلنا ثم عمل بمقتضى قوله ثم
ظهر له انه كان سقا حبل العمل فهو حكوم بالصور وبجملته ليعمل كاعماله المتأخرة او لا يثبت
للعمل السابق والدواعي وجها بينان على ان الشرط في العمل هو العدالة الواضحة وحسن الظاهر
طريق اليه او الشرط هو حسن الظاهر كافي امامة الجماعة وطا الادلة هو الاول ولا يوجب القضاء
الامر الظاهر في الفقه وان اكتشف الخلاف غير سديد فافق كل طريقا نكتة غائبة في الواقع الا
كان الحكم فيه منوطا بالظان كافي امام الجماعة وقد تفرق ذلك في موضعه الرابع في الشرائط فافقوا
قبول اخباره بقوله او نفي العمل بقوله او نفي الظاهر في الواقع صفة في اخباره بقوله او نفي ما
عدا له او علم قواهم من غير جهة اخباره وظن سبب بعضهم في اخباره بوجوب التفتيش في خبره
وبعد كونه امينا وبعد قبول شهادته المستلزم لعدول قواه بطريق اول هو الاول لكن
اطلاق ما افادنا جملتهم في عدلهم استغناء الجهد الغير لوزر هو المنع من العمل بقوله وان علم
من خبره او من الخارج بوجوب عطف لوزر على الاجتهاد في قوله لا بد في حصر استغناء العدا لغيره
وورعه وبديل عليه مضافا الى الاجماع المتعولة ما تقدم في الوجود من قوله ثم عمل بقوله
فرجه فافهم عليكم فان الحد المطابق في الفتوى الرواية لا يكون الا مع العدالة فالمراد بالرواية
عدول من جملتهم في العدل لان امرهم بالرجوع الى العدول في مقام السؤال عن المرجع بذلك
على المحصر لا يخفى الا ان يقال لا نسلم وجوب الدليل على تعدد الروايات بالعدول في الرواية او بخلافه
ان يكفي في الظن بالصدق مع كونه اما ما يكون الجرح قول الامام في المتن الصدق في الرواية
فلا يدل على اعتبار العدالة في العمل بقوله ثم واما من كان من الفقهاء حافظا لنفسه صلتا لغيره
مخالفه لم يطع الامر صلا فله عوام ان يقلد لكن بملاحظة صدق الخبر وبذلك يعلم ان الرواية
العدالة من جهة الامر من الكذب الرواية او الافناء بغيرها انزل الله تعالى فقد اوسر لشرائعه ان يكون

تجدي

صلح

في شرط العدل في المقتضى

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُنْ عَقْدٌ مَجْزِيٌّ لِنَفْسِهِ سِوَاكَانٍ عَامَّامًا أَوْ لَا وَفَدَمْرُجٌ بِنَاءً الشَّرْطُ كَثِيرٌ
 مِنَ الْأَمْثَالِ وَأَمَّا بِنَاءُ بِنَاءٍ إِلَى الْأَصُولِ الْمَقْرُوءَةِ الْعُمُومَاتِ مَا غَضَرَ الْعِلْمُ بِغَيْرِهِ وَالْإِجْمَاعُ
 الْمَحْصُلُ مِنْهُ لَا يَتَأَنَّ مِنْ الْكُلِّ وَنَفْثُ مِلَّةٍ مِنَ الْكُتُبِ دَعَا إِلَى إِبْهَامٍ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ فَاسْتَلَوْا أَهْلَ
 الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ وَبِهِ لَدَلَالَةٌ لَمْ تَنْتَهَ أَوْ بِسَبَبِ سَوَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ عِنْدَهُمْ الْعِلْمُ وَالْأَمْرُ
 ظَاهِرٌ فِي الْوُجُوهِ الْمُتَبَيَّنَةِ وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَاتٌ أَنْ غَيْرَ لَيْسَ بِغَيْرِ الْمَالِكِ الْحَكَمُ الشَّرْعِيُّ فَلَا يَجُوزُ
 تَقْلِيدُهُ لِمَنْزِلَةِ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى بِنَاءِ الْأَقْنَاءِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِدَلَالَةِ الْأَرْبَعَةِ فَاضْنَةً لِلتَّ
 كَمَا أَضَاءَ فَاضْنَةً لِمَنْ جَوَّازَ التَّقْلِيدَ بِدَلَالَةِ الْبَيِّنَاتِ فِي الْغَيْرِ وَالْقَرْنِ مِنْ غَيْرِ بِلَدِلٍ
 عَلَى لَدَلَةِ الْأَدَلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى دُجُوبِ تَقْلِيدِ الْعِلْمَاءِ وَالرَّجُوعِ إِلَيْهِمْ أَوْ اسْتِعْلَامِ الْأَمْرِ
 فَإِنَّ مَقْشُوعَ ذَلِكَ هُوَ أَنَّ التَّقْلِيدَ وَالْإِجْمَاعَ يَتَوَقَّفَانِ عَلَى بَيِّنَاتٍ فَتَقْلِيدُ الْعَالَمِ مَطْلُوبٌ بِمَا أَثَرُ
 كَانَ الْمَالِكُ يَدِينُ لِدَلَالَةِ نَارِ بِنَاءِ الْعُقُلَاءِ فَإِنَّمَا فَاضْنَةً مَجْزِيَّةً قَوْلُ الْعَالَمِ لِلْمَالِكِ
 وَلَمْ يَرَى بِالْجُلَّةِ مِنْ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى الشُّذُوحِ إِلَى الْأَمْرِ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْعِلْمَاءِ وَأَمَّا الْأَمْرُ
 مِنْهُمْ فَأَمَّا شَامِلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَادَتِهِمْ فِي كَلِمَةٍ مَا تَقَرَّرَ فِي الشَّرْطِ أَمْرُهُ وَقَدْ أَخَذَ فَوَاسِي
 أَعْيَانًا بِمِثْلِ الشَّرْطِ وَعَدَمُ عَلَى بَيِّنَاتٍ وَأَفْوَاهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِكَامٍ أَعْيَانًا هُوَ الْأَوَّلُ وَصَبَّ
 بَعَثَهُ إِلَى النَّاسِ رَاجِعًا فَالْمُتَلَوْنَ بِالْجَوَارِ بِوَجْهِ الْأَمْرِ لَوْ لَمْ يَخْتَلِفْ بِنَاءُ الْمَالِكِ بِمِثْلِ الْعِلْمِ
 الْقَوْلُ مِنْ أَسْلَفِهِ فِي مَقْلُوبِ الْكَلِمَاتِ الْمَلَاذِمَةِ أَوْ لَمْ تَنْتَهَ فِي مَقْلُوبِ الْأَعْلَامِ بِأَقْوَالِ التَّلَفُّ
 وَالْإِعْتَادُ عَلَيْهَا فِي الْعِبَادَةِ وَالْعَامَلَاتِ وَلَكِنْ هَذَا إِلَّا التَّقْلِيدَ الشَّائِي أَنْ لَوْ لَمْ يَخْتَلِفْ
 الْمَتْلُوبُ الْحُجْجُ وَالنَّاسِ بِنَاءً فَالْمَقْدَمُ مُثْلُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَثَرَتِهِ مِنَ الْأَرْفَاقِ وَالْأَمْرُ كَمَنْ عُلُو
 عَنِ الْمَقْدَمِ لَوْ تَمَلَّكُ الْبِهِمْ فَلَوْ لَمْ يَخْتَلِفْ الْمَتْلُوبُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعِلْمِ وَالْأَمْرِ
 الْقَوِيُّ بِإِنْ يَمُنَّ أَنَّ هَذَا الْقَوِيُّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَالِكٍ حُجُوجِهِ الْمَقْشُوعَ بِمَا أَرَادَ بِمَقْشُوعِ
 الْمَلَاذِمَةِ نَارًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَقْشُوعِ بِإِنْ يَمُنَّ أَنَّ هَذَا الْقَوِيُّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَالِكٍ حُجُوجِهِ الْمَقْشُوعَ
 بِمَا أَرَادَ بِمَقْشُوعِ الْمَلَاذِمَةِ نَارًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَقْشُوعِ بِإِنْ يَمُنَّ أَنَّ هَذَا الْقَوِيُّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَالِكٍ حُجُوجِهِ الْمَقْشُوعَ
 بِالْأَحْكَامِ الْأَرْفَاقِ حُجُوجِهِمْ شَكْلًا فِي أَنْ هَذَا الْأَعْقَادُ هُوَ الْمَالِكُ بِالْمَوْتِ أَمْ لَا يَنْتَفِخُ
 بِمَقْشُوعِ فَإِنَّ بِنَاءَ الْأَعْقَادِ جَارٍ لِلْعَامِلِ فِي هَذَا الْمَقْشُوعِ وَبِهِ جَوَّازَ التَّقْلِيدِ بِالْأَمْرِ
 مَقْشُوعًا عِنْدَ عَزَمِ الشَّكِّ بِنَاءً دَابَهُ وَنَفْثُ قَوْلِهِ وَآخَرُ النَّسْبَةِ إِلَى الْمَقْشُوعِ بِإِنْ يَمُنَّ أَنَّ هَذَا الْقَوِيُّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَالِكٍ حُجُوجِهِ الْمَقْشُوعَ
 أَنَّ هَذَا الْمَقْلُودَ فَكَانَ مِنْ عَجُوزِ الْعِلْمِ دَلَالَةً لِلْمَجْهَدِ حِينَ جُودِهِ ثُمَّ شَكْلًا فِي أَنْ
 صِلَ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ وَبِزِيلِ الْحَكْمِ أَلَمْ يُوْرَامَ لَا يَنْتَفِخُ بِمَا أَرَادَ بِمَقْشُوعِ وَبِقَضَرِ خَرَفَةِ قَوْلِ الْأَمْرِ
 الْمَقْلُودَ فَكَانَ مِنْ جَارِ الْبِقَاءِ عَلَى قَوِيٍّ لَدَلَّةٍ لِمَجْهَدِهِ وَمَقْشُوعِ الْأَمْرِ صَحَابِ

في نظر الحق في المقتضى

نَفَاءُ الْأَحْكَامِ كُلِّهَا الْمَحَالُّ لِلْمَوْتِ وَتَعَامُّ سَابَانَ الْأَمْرِ دَائِرَةً هَذَا الْمَقَامِ بَيْنَ وَجْهِ تَقْلِيدِ
 الْمَجْهَدِ الْحَقِ بَعْدَ تَوَاتُرِ وَجُوبِ تَقْلِيدِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَجْهَدِ عَلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ وَالنَّجْدِ بِأَمْرِ
 زَائِدٍ عَلَى أَهْلِ الْوُجُوهِ وَبِسَبَبِ الْعِلْمِ فَتَنْتَفِخُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَلِفَ الْمَقْلُودَ لَدَلَّةً عَلَى ذَلِكَ مَقْشُوعِ
 الْبَرَاءَةِ الْأَضْلَعَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ وَهَذِهِ الْأَسْطُحَابَاتُ بِمَجْمُوعِ نَفْثِهَا إِلَى بَعْدِ نَفْثِهَا بِمَجْمُوعِ
 مَقَادِمِهَا فِي الرَّأْيِ أَنَّ النِّفْرَةَ الدَّلَالَةَ لَدَلَّةً عَلَى جُودِ الْحَزْزِ عَضْبًا لَا تَذَرُ الْوَالِدَ
 بِهِ الْقَوِيُّ خَاصَّةً وَالْأَعْمَ تَمْنَاهَا وَمِنْهَا رَأْيُهُ مِنْ وَجْهِ أَحَدٍ مَالِكٍ كُلِّهِ لَعَلَّ بَعْدَ اسْتِدْلَالِهَا
 عَنِ الرَّجْحِيِّ فَتَقْلِيدُهَا مَطْلُوبَةٌ مَا تَوَلَّاهَا وَبِحُجُوجِهَا وَهِيَ الْحَزْزُ عَضْبًا لَا تَذَرُ مَقْشُوعِ
 دَحْجَانِ الْحَزْزِ وَحَسْبُ تَبَيَّنَ جُودُهُ أَوْ مَعَ قِيَامِ الْمَقْشُوعِ بِمَجْمُوعِ عَدَمِهِ لَا يَحْسُرُ عَلَى مَجْمُوعِ
 ابْتِصَابِ الْأَمْرِ بِمَجْمُوعِ مَوْضِعِ الْحَزْزِ مَعَ اسْتِقَاءِ مَا يَكُونُ سَبِيلًا لِلْمَقْشُوعِ أَنْ يَثْبُوتَ رَجُلًا
 بِكَيْفِيَّةٍ أَثْبَاتٍ وَجُوبِهِ بِالْإِجْمَاعِ الْمُرَكَّبِ خَلَّ كُلِّ مَنْ قَالَ بِجَوَّازِهِ فَالْجَوَّازُ مَعَ مَا قَدْ بَقِيَ فِي
 الْمَقَامِ مَقْشُوعِ الْمَقَامِ وَمَا يَمُنَّ أَنَّ وَقُوعَ الْأَمْرِ عَابَةً لِلْمَقْشُوعِ بِكَلِمَةٍ تَوَلَّاهَا وَبِحُجُوجِهَا
 رَحْمَةً الْأَمْرِ بِمَا يَمُنَّ أَنَّ كَمَا تَوَلَّاهَا فِي مَجْمُوعِ الْقَائِمَاتِ الْمَرْبُوعَةِ عَلَى أَهْلِ الْوَالِدِ أَسْوَءًا كَانَتْ
 الْأَصَالُ أَمْ لَا كَانَتْ قَوْلُهُ تَقْلِيدُهَا لَدَلَّةً قَوْلًا لَنَا لَعَلَّ بَعْدَ تَقْلِيدِهَا وَبِحُجُوجِهَا تَقْلِيدُهَا
 أَهْلُ الْمَذْكَرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ الْأَسْطُحَابَاتُ بِمَجْمُوعِ مَوْضِعِ الْحَزْزِ مَعَ اسْتِقَاءِ مَا يَكُونُ سَبِيلًا لِلْمَقْشُوعِ أَنْ يَثْبُوتَ رَجُلًا
 وَالْقَوْلُ بِدَلَالَةِهَا عَلَى جُوبِهَا لَعَلَّ بَعْدَ تَقْلِيدِهَا لَدَلَّةً قَوْلًا لَنَا لَعَلَّ بَعْدَ تَقْلِيدِهَا وَبِحُجُوجِهَا تَقْلِيدُهَا
 مَقْشُوعِ دَحْجَانِ الْحَزْزِ وَحَسْبُ تَبَيَّنَ جُودُهُ أَوْ مَعَ قِيَامِ الْمَقْشُوعِ بِمَجْمُوعِ عَدَمِهِ لَا يَحْسُرُ عَلَى مَجْمُوعِ
 وَجْهِ الشَّوَالِ بِوَجْهِ كَيْفِيَّةٍ فِي كَيْفِيَّةٍ الْأَسْطُحَابَاتُ بِمَجْمُوعِ مَوْضِعِ الْحَزْزِ مَعَ اسْتِقَاءِ مَا يَكُونُ سَبِيلًا لِلْمَقْشُوعِ أَنْ يَثْبُوتَ رَجُلًا
 الْأَمْرُ السَّادِسُ خِلَافُ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَلْتَمِزُ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّقْلِيدِ وَبِهِ كَثَرَتُهُ مِنَ الْأَرْفَاقِ وَالْأَمْرُ كَمَنْ عُلُو
 فِي جُودِ النَّاسِ إِلَى الْأَمْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَقْشُوعِ بِإِنْ يَمُنَّ أَنَّ هَذَا الْقَوِيُّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَالِكٍ حُجُوجِهِ الْمَقْشُوعَ
 أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ الْأَمْرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَقْشُوعِ بِإِنْ يَمُنَّ أَنَّ هَذَا الْقَوِيُّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَالِكٍ حُجُوجِهِ الْمَقْشُوعَ
 الْقَوِيُّ وَبِهِ كَثَرَتُهُ مِنَ الْأَرْفَاقِ وَالْأَمْرُ كَمَنْ عُلُو
 بَقِيَتْهُ مِنْ مِثْلِ قَوْلِ الْبَاءِ الْمَلَاذِمَةِ الْأَمْرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَقْشُوعِ بِإِنْ يَمُنَّ أَنَّ هَذَا الْقَوِيُّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَالِكٍ حُجُوجِهِ الْمَقْشُوعَ
 عَلَى مَوْضِعِ قَوْلِ الْحَكْمِ عِنْدَ الْوَارِثِ مِثْلُ قَوْلِ الْحَزْزِ مَعَ اسْتِقَاءِ مَا يَكُونُ سَبِيلًا لِلْمَقْشُوعِ أَنْ يَثْبُوتَ رَجُلًا
 لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ لَكِنْ بَقِيَتْهُ مِنْ مِثْلِ قَوْلِ الْبَاءِ الْمَلَاذِمَةِ الْأَمْرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَقْشُوعِ بِإِنْ يَمُنَّ أَنَّ هَذَا الْقَوِيُّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَالِكٍ حُجُوجِهِ الْمَقْشُوعَ
 وَكَانَ بِالْخِلَافِ وَبِهِ كَثَرَتُهُ مِنَ الْأَرْفَاقِ وَالْأَمْرُ كَمَنْ عُلُو
 قَوْلُهُ عَنِ اللَّهِ وَبِهِ كَثَرَتُهُ مِنَ الْأَرْفَاقِ وَالْأَمْرُ كَمَنْ عُلُو
 لَمَّا شَرَطَ الْقَوِيُّ كَمَا عَدَلَ الْمَقْلُودَ فِي مَقْلُوبِ الْأَمْرِ عَنِ الْقَوِيِّ فِي قَوْلِهِ مَا وَفَّقَهُ

في عدم جواز التقليد

ابنون لا يعلمون الكتاب الا ما في الابه فان المستظهر من جميع هاته الاخبار هو ان فتوى
 وقوله حكم ثانوي في حق غيرهم فاشبهوا من بين حال الجواهر والمات وقد يبدل على ذلك
 يدعى استعادة المناط القطعي هاته الاخبار وبيان انه قد ثبت من هاته الادلة حجة
 قول المحقق في ذلك وهذا ليس الا لاجل كون قوله خبرا واقعيا وكاشفاته ولا يجوز
 الكتابة غير ان الله سبحانه يفرق بين هذا وبين الاستدلال الاول ان الاستدلال
 الاول معني على اندراج تقليد الميت تحت اطلاق الادلة وهذا منبوع على اختصاصها بتقليد
 الحي فمع اشترائه تقليد له في المناط المستظهر من عمومها السابق فادل واشتمل على اطلاق
 محتمل لال في جواز الفقه من ماله من الم الى جواز الفقه فانه يستعمل من ملاحظة هاته الاخبار و
 غير فاما دل ان قول الفقيه حكم ثانوي في حق المتفاد انه لا فرق في الاحكام ومعرفة هاته الخبر لا حول
 والاذنان من الحكم الاول والثاني في خصوص ما ورد في كتاب يوم من عبد الرحمن السني
 يوم وليلة بعد موته من قول في الخبر بعد ان عرضته ابو جعفر المحقق عليه نظره وتسم
 كانه هذا بنوع من باق وهو الحق كله وقول في خبر بعد الفقيه من اوله الى آخره مع السني
 فان الاول دال على جواز العمل بكتابه وهو مثبت الثاني في الخبر على العمل به الثاني سلم بجز
 تقليد العالم الميت لكان مساويا للجاهل الميت في جواز التقليد الثاني في قوله تعالى
 هل يتبعوا الذين يعلمون ولا يتركوا ما تعلمون فامضهم مثله العاشر ان انبياي سواي بل يحق العمل
 بقولهم بعد موتكم فليعلم ان يكون علماء ماكدان المومنة في الميراث على امتي كانياء في سواي بل
 الحاد عشر ان قول الميت معني بالظن فيما بعد الفقيه في حق المتفاد اما المتفاد فوعدا
 واما الكبرى فلذلك لان من ان الكافي فينا وباب العلم عند في حق المتفاد والظن
 الخاص مفعول لان الدليل على جواز الاخذ بقول المجتهد بعد موته اذا دلالة الفقيه من
 الكتاب السنة غير اذ في الدلالة لما فيها من المناقشات ولو سلم فلا يخفى منه الا الظن المعلوم
 عند حجة في اثنان الطريق الشرعي الادلة الدينية غير ثابتة لان سلفا لمعاجزة الامام كما
 باب العلم في فهمه مفاد وثار كانوا يعلمون به والاجماع فهو محال في جملة من الاحكام كقوله
 الحادي الاخبار بين فلا مناص للعلمي الا الاعتماد على الظن كالمجتهد لان الانضار على الفقد
 المعلوم بالضرورة والاجماع من التكليف يفسى الخروج عن الذي لو كان في غاية الغلظة وقد
 الاحكام يستلزم العسر والجرم وهذا الدليل اجمع به الحق المعقولة على عتاده من جواز تقليد
 الميت ووجهه اذا كاد الظن الحاصل من قوله اقوى فيكون لا يرد على الجمع اما على الاول من وجوه
 ثلاثة منها ما ذكره بعض الاساطين وهو المنع من الملازمة فان فائدة الامر في جزمه فيما ذكره كبر الحما
 غير

في عدم جواز التقليد

فائدة عظيمة وهي استفادة طريقة ائمة الاجتهاد من تصرفهم في تولد وكيفية بناء بعضها
 على بعض وقيل انها لا اذ في احوالهم ومعرفة الحق والتدبر في الفقه وخلافها والشا
 والاشارة في احوالهم ومعرفة الحق والتدبر في الفقه وخلافها والشا
 الادلة بوضع كتابه لعل في ذلك من يستفيد من هاته الاخبار ولا سيما في ما ذكره في الفقه
 منها ان ما ذكره في كتابه لعل في ذلك من يستفيد من هاته الاخبار ولا سيما في ما ذكره في الفقه
 على ذلك بان من هاته الاخبار ان الميت لا يترك ما تعلمون فامضهم مثله العاشر ان انبياي سواي بل يحق العمل
 من جواز التقليد الميت فاما تقليد النطق فانه كونه النقل عن الميت لعل في ذلك من يستفيد من هاته الاخبار
 ان فائدة تقليد الميت في حقه فاما تقليد النطق فانه كونه النقل عن الميت لعل في ذلك من يستفيد من هاته الاخبار
 دليل على اعتبارها ما على الوجه اقل من وجوه منها ان الادلة الفاضلة في جزمه في تقليد
 الميت لعل في ذلك من يستفيد من هاته الاخبار ولا سيما في ما ذكره في الفقه
 ومما انا وسنت ان كان الامر بغير علم من جهة وفادق من اخرى ان الفقيه في بناء من ماله
 المومنين من جهة فنقول بان المرجع مع فادل على عدم جواز تقليد الميت لو سلم التكليف
 فيجب الموت في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 وفيها المنع من الرجوع في شئ اثنان لان الغالب انك من تقليد الميت في بناء من ماله
 تقليد الميت في بناء من ماله في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 بارضاع وتقليد الميت في بناء من ماله في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 وبه الجرح في شئ من ماله في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 الظن بالبناء او بالقيمة بكونه بارضاع او بالقيمة على التكليف في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 او بجزمه من الظن الاطمين في غيب الاحتمالات والافعال المصنوعة في هذه الصور وان ذلك
 من البناء على جواز تقليد الميت في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 تقليد الميت في بناء من ماله في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 ومنها ان مجرد لزوم الجرح على فادق من الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 بين تقليد الميت في بناء من ماله في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 فيمكنهم دفع الجرح بالاستشغال بغيره فادق من الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 التكليف في رجوعها ان مجرد من الجرح في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 سبيل الاطلاق في الضرر بان تقليد الميت في بناء من ماله في الرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحابا بقايا التكليف في
 معقضاها المفضل في المسئلة بين الاثنان والاحوال والاشغال في حق الجرح او دفع الجرح

على معنى

من

الحي

ح

في عدم جواز تقليد

المرجور متى ادفع الحجج تحقق التكليف بغيره بالحي ومما ان الحرج المرجور لو كان مقفلا
في مثل المقام يلزم القول بارتفاعه وتجاوز الاجتهاد من اضله والالتفات لما تقدم منه وامتناع الرجوع
الثالث فوجوهها ان الوجه المنع من جريان الاستصحاب في اثبات الاحكام الكلية الاحتمالية
الشك في الواقع كالشك في ناطقه الذي ما اشبه ذلك لان الاستصحاب معناه ابقاء ما
ثبت بهينه والثابت في الاحكام الكلية ان كان ثبوتها للموضوع المعلوم فعلق الحكم به فانما
في الموضوع الاخر المشكوك فيه لا يخرج عن القياس والمرق وان كان الامر المعلوم في السابق فوفا
للعد المشترك بين الموضوعين فلا يجمع العلم والشك بينهما فنقول ايضا ان كان المستصحب جاز
تقليد الحي وجبة قول المقلد الحي فان ذلك الحكم المنقوم بانك الموضوع باق فقلنا انما السكوت
في ثبوت ذلك الحكم للموضوع الاخر الذي هو المبتدأ فلا يثبت بالاستصحاب ان كان المستصحب
البيِّن جاز الاخذ بقول المستنبط متى كان او متباغلا خارجا عن الامكان بالاستصحاب منها
ان القدر الثابت من الادلة انما هو كون المقلد من جواز العمل بقوله في حق من غاصره لا امتناع تحقيق
في حق المقلد ومن ثم لا استصحابا لبقاء الموضوع وبود معلية ان اهلية المقلد لجواز العمل
بقوله صفة ثابتة له ولو لم يوجبها فاعلم انه في كل الى فضيلة شرطية وهي دخول المقلد
امتلكين بلحكام الله تعافله لا يندم منه وضد الشرطية لا يوقف على ضلته الشرطية
الاهلية كانت في نفسه الوجوه في حال الجواز فلا يعلقها بالشك الظاهري بعد الموت ومنها
ان من شرط جبهة الاستصحاب اوجوب بقاء الموضوع والالزام الحكم بوجوب العرض في موضوع
وموضوع المستصحب المقام هو الظن الفعلي القائم بنفس المجتهد الذي لا شبهة في ذواله بل هو
ووضوح ذلك ان في مجاري الادلة الظنية محكمين كما وان يعلق بغير المجتهد ثابت لا يشك في الوضوح
من غير ذلك انما يجهل بغيرها والارادة النصية وحكم ظاهري بما من لدليل انما على اعتبار
الظن ثابت لا يشبه الخارجية من حيث تعلق الظن بمحكمها الواضحة وهو وجوب العمل ومكنى
ولا يبراز ما يستبعد من على سبيل التفريق في موارد الادلة الضمنية بئذ ذلك الحكم الثاني الذي
موضوع حقيقة ظن المجتهد لان المفروض ان الحكم الاصل الاول ليس معلوما فكما ان مدار العمل
على فيه كذا ان مدار العمل المقلد على ظن المجتهد لان المقلد يجب عليه الرجوع الى المجتهد لغيره من
دلائل الحكم ووجه ثبوتها انما لا فلا لا نسلم ان المقلد متعبد بظن المجتهد في موضوع حكمه الثاني
هو الحسن انه ومتعبد بقوله وقوله اخذنا من حكمه الله فيكون ذلك الحكم الثاني هو قول
المجتهد في بغيره من ادلة يغير الرواية الراوية للميل الى ان لا حجة الرواية والعقود
واحد واجبت بان الاستصحاب لا يثبت الادلة كالاتفاق فان العمل على الجوانب المتدبر السد

في عدم جواز تقليد

بالظن في الكلام منه فيكون ثابتا من باب التعبد بالمقتضى ولما التقيد بحجة القول والاختيار
ولو منع ذوال الظن فلم ينعقد عليه دليل معتبر وانما ثانيا فلانه على فرض كونه مقبدا لظنه لا ف
ذوال الظن بعد الموت لا مكان بقاءه بان لا يكشف له حقيقة الحال وانكشف فغيره من وجوب
عنه بان المقلد متعبد بظن المجتهد دون ثبت من ادعى اكثر من ذلك طولا في الدليل فان
بذلك التعبد عند مقام دليل معتبر على مشروعية اصل التقليد في الاجماع والبر والضرورة
التي لا يحصل منها امر رفع عنه الاشياء وانما ثانيا فلانه لم ينعقد دليل على ان موضوع الحكم
هو الظن القائم بنفس الحي ومن المحتمل ان يكون الموضوع مطلقا لظن اذ قلنا ايضا انما السكوت
يجوز القول بقبول الموضوع المانع من جريان الاستصحاب انما هو لقطع نزاع الخلاف في جريان
عند الشك في البقاء فان الاستصحاب يحكم بوجوبه ويجازيه نارة بان الذي يستفاد من الادلة
القاضية بجواز التقليد هو جواز تقليد الحي فيبست لمة لقلب الميت لان حاله ان يستصحب
من قوله نعم ويقول العلماء فاسبقوا انما هو ما يعم ذلك واخرى بان الفرد في محله من انه اذا سلك
موضوع الحكم ولم يظهر ضرر لبله ما يبرر الحكم مداره امتنع استصحاب ذلك الحكم عند ذوالها
يحتمل كونه موضوعا او لاعتباره في الموضوع والشرطية من حصول الشك في موضوع
لم يعلم كون السابق الذي يراه استصحابه ما ذا او الاستصحاب عبارة عن استصحاب اليفع الثاني
اعني ان يقر به سابقا الى زمان الشك اذ لم يحصل اليقين بالحكم السابق ولم يعلم ان القضية
ما ذا فلا يجري الاستصحاب وانما ابقا فلان القدر الثابت في محله انما هو استمرار البقاء المتصور
في الاستصحاب ولا نسلم اشتراط بقاء الموضوع في جريان الاستصحاب بغيره لو كان القدر الثابت
ايضا مفرضا للمستصحب او ما خوذ في موضوع الحكم بعد جريان الاستصحاب عند ذوالها
اليفع هو غير ثابت في المقام وما خا ماسا فلانا لا نسلم كون جرح الاعتقاد كجرح الجواز في موضوع
المستصحب بل نعلم من جريان الاستصحاب المرجور بعد ذوال الجواز ان مقتضى الاصل عند كون الجواز
فيما المستصحب المرجور واجبة نارة بان ايضا لا يكون الجواز في المستصحب معارضة مع الة
يثبت الحكم للمستصحب المرجور على سبيل الاطلاق فيعارضان ومقتضاء الشافعية فيحذر القائل
على المقتضى ونوضح ذلك ان جريان اصاله لعدم القيد والمانع يوقف على احوال المقتضى الذي هو
الاطلاق وهو مشك في المقام واخرى ان لظن الادلة القاضية بوجوب التقليد انما هو تقليد المجتهد
الحي لظنهما هو وجوب تقليد الحي بغيرنا ومع عدم ثبوت المقتضى بل ثبوت كون الادلة المرجورية
بالا لا مخرج الاصاله عند القيد هذا المقام وما سادسا فلان العرف في بقاء الموضوع وانفعا
انما هو بالصدق العرفي واهل العرف يشاؤون في الحكم بالبقاء والاشفاق من انهم يشيرون الى

في عدم جواز انقلاب المسئلة

مسئلة الانسان ويقولون انه كان يجوز انظر الى معنى لفظة في الحال الجواز والاصل بقاءه مع
الحكمة كانت ثلثة للنظر في الحق الذي لا يتغير كونه اشياء الاجاد او انما سألنا
فلان عن العلم بغير الموضوع فكيف يجوز ان الاستصحاب فلا يصح ان يثبت العلم وبغير علمه
فانه بان وجوب الموضوع فلا بد منه في وجوب الجواز فلو كان بقاءه اذ لا يمتثل الحكم بغيره
مع عدم وجوده في الخارج فلا بد ان يكون جواز الحكم ببقاء الحكم اي الجواز لا يستلزم
واحد به مع عدم الموضوع الواضح كان الموضوع المتحقق في زمان الاول معروض الحكم المسفاه
من قبل الدليل يبرهن في الموضوع المتحقق في الزمان الاول الثاني الى ما مضى به اضافة العلم المفترضة
عند العقلاء كانه على اعتبار الادلة الفاضلة بجهة الاستصحاب مقتضى كمال لزوم علمه
ومن البين انه متى حصل اثبات بقاء الموضوع وعدم كماله هو المفروض في المقام فيحصل العلم
الايجاب يكون هذا الموضوع المعبر اما ان يكون معروض الدليل المذكور او معروض الاضافة
العلم وهذا العلم الاجمالي يمنع من جواز الاستصحاب المزبور في هذا المقام فان فاشد وجود
الموضوع وببانه ايضا ثابت في المقام الاستصحاب الموضوعي فلا يخرج في استصحابه كماله
في بانه فلما استصحب الموضوع في الخارج لا يمتنع في الاستصحاب الحكم بغيره بحكماتها عليها
شرعا وجواز استصحاب الحكم ليس من احكام الموضوع حتى يثبت عليه بل انما هو احكام العقلاء
لان اشتراط بقاء الموضوع جواز الاستصحاب امر جاز من قبل حكم العقل بامتناع وجوب الجواز
لا في موضوع فليس كما من احكام موضوع الحكم حتى يثبت عليه وجوده بالاستصحاب فان قلت
انا نقول بكونه ما يثبت عليه بغيره استصحابه بل اعتبارا كونه حكما شرعا له قلت اذ كان موضوع
الحكم ما يجري في الاستصحاب كان الحكم مقترنا عليه من وجوبه الى استصحابه امر يجري في
نفس الحكم فاجزله الاستصحاب في الحكم والموضوع فما لا يخفى على من عمل واحد وانما انما لا نفعل
ان جواز العلم كان ثلثا اما القول الجواز والظنه مظاير لظنه فاما حيا ولا تدري والظنه
الموضوع بغير الموت لا محال كونه احد الاولين فيستصحب في لانا الاصل بقاء ما قد ثبت له
جواز التقليد وباستصحابه يثبت جواز التقليد في حال الموت لكونه حكما من احكامه شرعا
لان يقال كونه الاصل بقاء موضوع الحكم لا يثبت كون الباقي من الامور المحتمل كونهما موضوعا
هو الموضوع الاعلى من الاصل المتيقن الذي نقول به فلهذا يمتنع عليه بان الواسطة
حقبة في المقام كما يظهر من ملاحظة العرف فيمكن اثباتها بالاصل المزبور واما الوجه الرابع
وحوه الاثر ان المراد بالعلم الواحد المشتمل على الالهيته انما هو العلم بالجملة بغيره قوله ثم
فلما واما كان الموضوع في كماله من الزمان الاول ان المقصود من العلم بالجملة ليس هو الفقه ولا انذار

في انظر الجواز في المسئلة

حتى يبين فيجب ان جل وجهها الحذف فمما يبين ان عليه لما فيه من مشاهدته اما ان الله
متكبر عن الفقه والادراك المشتمل عليها الالهية من قبل القواعد المتقدمة على فعل الواجب
حتى يجب بوجوبها الا ان يقال بان النظر المراد الاول هو النظر في الحق وبالنظر في الحق
الفقه وليس هذا بعينه لان الحق كان بغيره في الغالب فيجوز على رتبة منهم الفقه مع وجوب
لغيره في الدين ويقال بان المراد بالنظر الاول والثاني من العلم بالجملة الجواز لكن المقصود ان
غير التام في علمهم انذار التام بعد ختمهم الى فروعهم الثاني اما انما هو العلم بالجملة بالعلم
هو النظر للفقه كما نقول ان المراد بالفقه هنا هو اضافة الاحكام من الجواز في العلم بالجملة
الواجب هو ما كان عقيبا لا يذير بطريق الرواية فلا يربط له بالفتوى في الدليل على ذلك ان
الاجتهاد لم يكن متعارفا في زمان نزول الالهية بل المتعارف فيه انما هو الترفع الى الجواز في العلم
على الغالب المتعارف فلا يندرج فيها النظر الى الرواية لاجتهاد لان الالهية لا تكرر كمال الخطاب
محمول على العرف المتحقق في حال صدور الخطاب مشمول للفتوى بحسب ذلك العرف غير ثابت في
الامر المتكفي للدلالة وعدمها في جميع المقام الى اضافة العلم بغيره بوجوبه عند بقاء
مجرد كونه ذلك متعارفا لانه في القول بانصراف الالهية لا تكرر على ذلك الا انظر في بيان
فيما فرقة صار فقه متفقه في المقام الثالث ان العلم بغيره من العلم بغيره بوجوبه عند
العلم بصدق المنطق لا يكره فلا يربط له بما نحن فيه وهذه ان لا تدور من الاخبار ومن البين ان لا
يقف على اعتقاد السامع بصدق الخبر دعوى حصول العلم بغيره من العلم بغيره بوجوبه عند
ما يستفاد من الالهية لا تكرر وهو جواز الحد اذا كان المنطق علميا في انذاره لا انذار الظاهر من
مدلول الالهية لا تكرر ويورد عليه اولها بالاجماع المرفق ان كل من قال بجواز التقليد في حق كونه
علما اجازة في حق الظن ايضا وثالثا بان المجزى بقا لم يجبه ظنه فيم لفظ الفقه والادراك
لان الظن المعبر عنه مقام العلم في جميع الآثار يثبت عليه جميع الآثار المترتبة على العلم الواضح
الخاص ان ظ الالهية لا تكرر هو اختصاص الحكم بانذار الاحياء لان الجواز لا مدخلية في حقيقة
الانذار فالامر بالفقه والانذار منوجه الى الاحياء السادس ان الالهية لا تكرر على تقدير لانها
على المدعى محضه بالادلة الفاضلة بجهة عدم جواز تقليد الميت ابتداء واما على الجواز
الاول ان ظاهرها بانهادة التباين ارادة علماء الهوى كما عر جماعة وقد وردت روايات مستقلة
على الصحيح والموقوف فبما هو الذكر بالانذار والجواز انما لا نفعل ان ظاهرها ارادة علماء الهوى
في جواز العلم معناه العرف والاحياء بالترقية مما يمكن حمله على ارادة الفقه للمعنى الباطن في القرآن
فان للقرآن ظاهرا وبطنا فلا منافاة كون المراد الباطن منها الا انه عر المراد الظاهر منها العلماء

في نظر الحيوة المفتة

الثاني ان الظاهر ان السوال عند عدم الادلة بحتم العمل لا وسوب السوال للعمل بالحيث
 بقدر و منه نظر الثالث فنفذ به من جبره لادله بها على جوب السوال للحيث
 المعتمد على الظنون الا في الفرض من حيث ما استحق من الدليل ان يدفع بالاجماع
 لو يقال بان اطلاقه في الذكر على العمل حقيقته كما يظهر من ملاحظة العرف مستفاد من
 الاستعمال لا الرجوع ان المراد بالعلم الاحياء وتعودت العلماء على الاموات ممنوعا من ان
 العلو والاعتقادات القائمة بالنظر بالموت وان حصل بعدها اعتقادات اخرى ضمنيتها
 او غيرها او لظهور في الاحياء والنظر فيه الله تعالى على الوحي كسائر وجوه الاول ان
 الادلة المذكورة مختصة بالادلة العقلية على حيزه فليست حاسما في فضيل القول في بناء
 انه الثاني ما ذكر بعض الاصوليين حيث قال في نقض المناد من الامر الرجوع الى ما ذكر
 الحديث والعلماء والمؤمنين ليس الا بلوغ الحق الى الحاصل مثله بما كان في حيزه واما
 انشاء حكم ثانوي بقدر هو العمل بقوله من وجب العمل بالعباد الاعتقاد فهو منسحب
 لادله العقلية على مشروعية اصل التقليد من ادلة العقلية لادله العقلية على مشروعية
 من ادلة التقليد انما هو الاجماع والضرورة وهما من غير ان يكونا من ادلة العقلية
 عليه او لا ان حصول العلم من قول الرواة والعلماء نادرا عن روايات مروية على من يرويها
 من الخلفاء الى الابد والنادرة وهو بعيد وناسيا بان ذلك بعيد من غير شدة وهو غير
 يفر الا بالمرزوق بوجه اخر وهو ان الاطلاقات المذكورة ليست بأكبر من واردة في حيزها
 العمل قول العلماء بل هي نادرة في حيزها كما تروى من شرفية الاحياء يقول العلماء في الادلة
 فيها على جواز تقليد الميت وبكيفية انه مخالف لما يقتضيه من المساق فانها موروثة
 في حيزها ببيان يجب علمها على المتوكل هو قضية فاشد الحكم والسران الجار من في هذا المقام
 الثالث ما سمعته من الوالد العبد من دام ظل العال من الاستفاد منها انما الرجوع الى العلماء
 الاحياء كما لا يخفى بعد ملاحظة الاحياء والادلة في هذا المقام من غير ما عكس الشريعة عدمه اذ قد
 لم يرد في المساق من بناء منها هو وجوب الرجوع الى الرواة والعلماء بعد ما لان الامر في التوجه
 اليه من بعد ملاحظة ظهورها في الاحياء وظهور الامر في التوجه اليه من بعد ما لان الامر في التوجه
 واجبا فليست هذه بل على جواز الرجوع الى الاموات لان يقال باننا نعلم ان واردة بها
 ان الرجوع الى الاحياء من قبل احد في الواجب بخبري يدفعه انه مخالف لما يقتضيه من بناء
 يقال ان الاحياء المروية واردة في حيزها من الطريفة المفرقة عند العقلاء من وجوب العمل
 العالم فتكون دلالتها تابعة للطريفة المفرقة عندهم كما ان لا اقتضاء في بناء العقلاء على كون

في عدم جبر قول الميت

ثالثا الحي واجبا فليست كذلك الا اقتضاء في الاخبار المروية عن علي بن ابي طالب فان قلت قد يرد
 هذه الادلة بحجة قول الحي في قول الميت وهذا ليس الا لاجل كونه خبرا من النوع وكاشفا
 عنه ولا ريب ان نسخة الحكاية عن ائمة عنه بمفارقة الحي وقلت ان ريب من ذلك استفادة
 القضي من هذه الاخبار فهو غير ثابت وان اردت من ذلك انما هي المناط المحيية ليس هي
 انما هي الظن الحاصل من اللفظة الظن الحاصل في الفرق بين المقلدين من سماع قول الميت
 مقتضى قوله انما ما رواه زرارة فقال سمعته يقول ما هو جازي لعل واو في حيزه من
 المفتة ايضا لان جبر المفتة من جهة الملك لا من جهة الرواية على الفتوى حقيقته بل هو مقتضى
 الى الاخبار المروية نعم لو كان الجبر نافلا للميت بالمعنى والحق مقتضاها جاز لغير الميت
 الرواية المنقولة محقة بالجبر وجبر الفتوى مشروطة بحيز المفتة فلا بد ان لا يكون
 فان قلنا مقتضى قوله انما ما رواه زرارة فقال سمعته يقول ما هو جازي لعل واو في حيزه من
 عنده وجبها وما ورد في جوابه بان يرد مقتضاه قد سمع من حديثه كثره وان المناط في حيزه
 الراوي الذي يروي عن الميت هو كونه سماع الاحاديث وهذا لا ينافي مقتضى مقتضى
 بعد ما ثبت قلت الفتى للميت من المناط المروية مقتضى كونها من الامور التي
 المذكور في حيزه الرواية الاولى فلا بد له بها بل قد كان مقتضى قوله ما هو جازي لعل
 الرواية فارحوا فيها الرواية انما بدلتها فاهم جبري عليكم وانما جبر الله فهو جبري على الناس
 قبل الامام ثم يجب لاحد يقتضيه انما لان الجبر يجب ان يبنى على كل ما يجبر به سواء كان من
 الحكم الشرعي او لا وهو مقتضى الجبر في الرواية الى قولهم بعد ملاحظة ايضا الرواية
 بوجوب مقتضى ادلة قوله انما ما رواه زرارة فقال سمعته يقول ما هو جازي لعل
 وادلة غير ظاهرة ولا مقتضى ذلك ان يقال بان قوله انما ما رواه زرارة فقال سمعته يقول ما هو جازي لعل
 على ان جبره من مقتضى ظاهره من نحو الجبر ومثله سنان في اعتبار قوله مع ان قد انزل
 علماء ظاهره من الامر من مقتضى ذلك انما ما رواه زرارة فقال سمعته يقول ما هو جازي لعل
 به من مقتضى مقتضى ما على الوجه السابع من وجه احدهما ان الحال والحكم لهما
 لهما الواجب فلا يندرج في التقليد الذي هو حكم ظاهره من مقتضى من ان التحليل في
 الظاهر بين افعالهم على التكليف الواجب الشرعي بانها في مقام الامثال والعلل فيكون ثابت
 الواقع فيكونا انما في الفرض من مقتضى من الحكم المستفاد من التقليد كسائر الاحكام المستفاد
 من الطرق الشرعية المفرقة من الاحكام الواجبة الثانوية فيكون حيزه في الميت عند مقتضى
 الامور التابعة في الواقع فيحكم بانها جبري في موضوع التحليل والحكم حقيقته فتعلمها الادلة

فانه هل يجوز ان يلبس

[illegible]

المشاعلا
فانه هل يجوز تقايد

بقضيه بعد جواز التسليم بالعموم المربوب ان التسليم بالعموم انما يجزئ جزمه بقضاه من
 هو اقوى منه او شابهه اما مع تجزأ أحد الأمرين فلا بد العموم في محل البحث على قدره ما هو اقوى
 وهو ما دل على مجزأه من قبله المبني فلا يجزئ التسليم به الثالث جزم الحكم المنزل على انبياء
 بني اسرائيل لما كانت ناسبه على اهمهم ولعلنا ثابتة بالنسبة اليها فادراكه في العموم المربوب على
 جواز تقليد المبني وقد هو من عليه من وجوه اربعة ان يقال ان قول انبياء بني اسرائيل
 جزمه بالنسبة اليها ايضا اذا اخبرنا بالحكم الثالث في هذه الشريعة لانهم معصونون عن الخطا
 فكذلك قول العلماء فيثبت المظن وانما ان يقال ان الحكم الذي اخبر به واحد من انبياء بني
 اسرائيل جزمه علينا بمقتضى الاستصحاب ايضا لم يثبت في هذه الشريعة فقول العلماء ايضا
 جزمه لم يثبت خلافه فلا يحسن وقوعها ان الظاهر انه يستفاد من الرواية المربوبة ان قول
 العلماء جزمه والمحجبة من تارة لجواز القول الى اربع ان يحمل الى رواية المربوبة على خصوص النسبة او
 على عموم المنزل انما يمكن مع عدم وجودها من ينصرف اليه اللفظ عند الاطلاق وهو هنا محمول
 وهو جهة الغلبة والعلم غاية الامر في وزن الامر بينهما فيقتصر في المقام على المقتضى من الخارج
 ان التسليم بمسألة المنزل انما يجزئ مع مشاركة المنزل والمنزل عليه في الموضوع وهو غير حاصل
 في المقام فان انبياء بني اسرائيل انما كانوا يخبرون عن الوحي والعلماء انما يخبرون عن علمهم وان
 الانبياء انما يكون بطريق الاخبار والعلماء انما يقولون بطريق الاستدلال ومع ثبوت اختلافهما في
 الموضوع لا يمكن القول بشاركتهم في الحكم وفيه نظر فاما على الوجه الحادي عشر من وجوه الاثر
 انه لو تم انما يقتضي تقليد المبني اذا كان الظن الحاصل من قوله اقوى من قول الحق وما في قوله
 فلا الايجته في القول بالفضل لان العمل بقول المبني مع وجوب الحق المساوي هو موقوف على حكم العقل
 بالاختيار بينهما والحقير العقل لا يجمع مع احتمال المرجح وما سبق من الادلة لو لم يقتض صحت قول الحق
 ونزحجه على قول المبني فلا اطلاق من قيام الاحتمال ومع قيامه لا يحكم العقل بالحق جزم الثاني ان
 الظن الخاص يمنع قيام الدليل على جزمه قول الحق غير مستقيم لان جواز التقليد في الجملة مع ما ذكر
 لمفسر الحاجة وتوفر الدواعي واستقرار طريقة السلف الخلف من العام والمجاهل والوضع السرف
 الى يومنا هذا عليه الثالث ان غاية ما يلزم من تمامية هذا الدليل انه مكلف العام في العمل
 بالظن ولا ريب ان الظن الحاصل من قول المظن عديم جواز تقليد المبني من الانبياء انما هو
 غير ما مانع بالنسبة الى الظن الخاص الحاصل له في خصوص هذه المسئلة الفرعية من قول المبني قد
 اشهر بين الاصوليين انه اذا عارض الظن المانع والمنوع وجب لاحد بطلان مانع مطلقا
 اضعف من الظن المنوع ام انوى الى اربع ان مفاد هذا الدليل ان جوب العمل بالظن على عدم سواها

وله الامامون في الاختصاصات
الائمة والابرار والارباب
معه من غيرهم في غير الجاهلية

22

فِرْدَوْسُ الْقَوْلِ فِي حَوَا

خاصة من قول في البيت ما لم يجدنا مثله في القاضل الفقيه وقد ادعى غيره من العلماء
الاجماع المنع على خلافه ولا يسع ان هذا القول يسع لاحضل التقليد واسما من لا يخاف
ان انقل يقول المذهب لاجل النظر في الحاصل منه ليس تقليدا للبيت بقية انما لا يخاف من القول
بما لا يخافه بالاشارة لكل من اجاز التقليد من حيث كونه تقليدا لا استحج القاضل به من التقليد
المذهب يبيح الاول لاجل فان الحجة من عند من سبقوا بالعدم في حصول الشك في حق الزم
البناء على العدم كما ان مقتضى الاصل والاستصحاب في القاضل للمفردة عن مرتبة انما لا يخاف على كونه
مع الثاني وهو قيام الاجماع عليه مجرد وبجوابه المانع من تحق الاجماع المزبور
اقالت كجائزات المنقولة في جملة من الكيفية في الوجود العلانية دام ظله العالي لا يجوز تقليد
الاموات على التعريف من اصحابنا حتى لا يكاد يوجد مخالف في مقام الاما حديث من مقتضى فائدة من
في العصور في هذا المذهب من الاصحاب في كتبهم المختصر والمطول في اشارة من وجه المذهب
يتم في الان في ذلك خلاف من بعد بول من اصحابنا وقال في رسالته ونحن بعد التبع الصادق لما
وصل اليها من كلامهم ما علمنا باحد من اصحابنا من يغير قوله خلاف ذلك على مدى الجواز بنا
القائل به على وجه لا يلزم منه خفي الاجماع في العالم ان العمل بقناوى الموت مخالف لما يظهر
من اشارة علمنا على التبع بل على الاجماع عليه من اصحابنا في كبرى هو في العلماء وجوه
بعضهم قال الشهيد الثاني لا يدل هذه العبارة على كبر المخالف من اصحابنا لان العلماء على
ظاهر جمع علماء الفقهين لان المعام من اصحابنا وغيرهم في كتب الاصول تذكر الخلاف في
المسئلة مع من خالفهم ايضا الى اخر ما ذكر وقد نبههم الخلاف من كلام الصدوق في خصص بوجاهة
العمل بما في الفقه مع ان كثيرا ما ينقل فناوى شبه وهو كما ترى قد نبههم الخلاف في احكام الشريعة
غيره من ان الاصحاب كانوا يعلمون بما يجدون في شرايع على بنا بوجه عند دعوا الفصوص عليهم
لكن في دقهم به وهو وهم لا يبرهن ان من باب التقليد بل بلعرق من ان كتابه يشتمل الروايات
المعتبرة او لحصول اداة الوثوق من فناوى وكان هذا هو السبب في احكامه في العالم فقلنا عند
غيره من ان اكثر الذين فسروا بعد الفسخ كانوا ابيحونه في الفتوى كحسن ظنهم به وذلك لان العمل
بقوا الفروع والوثوق بالمعتبر في جواز العمل بغير التقليد الذي هو طريق تصحيح اللغوي لذلك لا يبعد
العمل بالشريعة للوثوق بالحكم تقليدا على ان تلك الحكاية يمكن ان يكون ناشئة من الوثوق
في الفتوى في الباطن نظر الى الواقفة في المسالك والطريقة وباجتادة فيبدل على المنع من تقليد المذهب
الامير على الطول المحقق في المصنفات في جملة من العبارة في التفسير العظيم المصنف والمنقول في
كلامهم غيرهم وجران من يفتي الناس بغيرهم على الامراض عن فتوى الاموات في مقام العمل وعده

فإذا لم يخفنا الموت

تقلب بهم فيها والاضمار على الرجوع الى الاحتياط ولا لالة التبرع المقتضى على تقلبها لاجزاء
لومع في اللغة المفضل من الاموات وشرفا رتبة الافضل من جميع اعيانها ولو مع البناء على تقلب
الاضطرار وبوجه ما استمر منهم من ان قول الميت كالميت الراعي انه لا ريب في كون القلب على خلاف
الاضطرار القاعدة لعلم الادلة الظاهرة بالقلب والواحدة من كذا في السنة والاجماع بل الضرورة
على المنع من الاخذ بقول عليا الخطاء والتمويل والسيان والفاظ والاشياء من غير ما هو دليل على قوله
فانما القدر الثابت من الاجماع والتبرع والعقل والفعل هو ثقلها القام في التسليم للشرط فيقربها
عدا لا يخفى له المنع الحامض لاثبات الفقه لما كانت ظنية لم تكن مستلزقة للبرهان معا كما انه اذا شاع
يكوز كلف في ثبوت مدعى نفسه بل لا بد من حصول النص بسبب في نفس المعنى لانشاء المعارض
لما عند من ثم لم يجز لغير من له اهلية الاجتهاد واستفادة الاحكام من تلك الدلائل بعد اعتناء
النظر من الاهلية له وانما المتيقن للاحكام هو تلك الدلائل مع النظر بانشاء المعارض حتى لا يبر
هذا النظر في نفس الفقه لم يثبت الحكم وذلك لما دخل على الادلة من انحاء الخل من معارضته ونسج
اجماله ومخاضه من غير تدبير ونحوه وضمته في السند وتندر ولعراض من الاضطرار اضطراب
المن واحسانا وغير ذلك فلا تكون مرجح الا بقلية الظن منها والخبر على المقلد انما هو في المجتهدين
ما ادى اليه نظره بعد الاجتهاد وحجته قوله انما هي من جهة كونه طريقا الى معرفة رايه واعتقاده
ليس في ذلك كراهية الراي وحكم الحاكم ونحو ذلك فان حجتها قائمه من حيث نفسها الامر حيث كونها
طرقا الى معرفة ما في نفس الراي الحاكم ومعلوم ان الراي والحكم لا ينفقان في الوجود فانه
مقوى المجتهدين وقوله فانما هي بحجته رايه واعتقاده على مقلده فلو علم ذلك من دون اعتباره جازعا
الامر حيث كونه خبرا عن حكم الله تعالى في الواقع بل كونه خبرا عن موقفه في نظر المجتهدين
من قبله في الوجود فانه في الوجود فانه في الوجود فانه في الوجود فانه في الوجود فانه في الوجود
بنوعها في حال وجوده والفرق عدم العلم بصحتها وفسادها في الواقع كذا لا بد على جميع المقلد الى مثل
ذات كمال الوجود في حال وجوده الى السكوت بعد رايه لا يقطع العلم به من تلك القوى بين حكم الله
لاختصاصها في النظر ويكون مجردة ولا اختصاص لها وانما قلنا ان خبر المجتهدين ليس بالبرهان لكونه ادراية
منوطا بالاكالات الظاهرية والقوى الدونية في بطون دماغه التي لا تقع الا خلافا لغيرها انفسا كذا
وكيف يتعقل من له ادنى ممارسة بالعقل ان يكون المرجع للمقلد رايه واللبس واعتقاده المتيقن
والحاصل ان مهنا مقدم من بين ما يهتم به المقتضى الاول ان الساطع في عمل المقلد هو عمل المجتهدين واعتقاده
من لائحة الادلة الشرعية بالحكم الشرعي بان الساطع في عمل المجتهدين نفسه ذلك نظر المجتهدين كما انه قائم
مقام علمه ومنه من الادلة قائم مقام فهمه وذلك ان الغامض الذي لا سبيل الى استنباط الحكم من كذا

المبتدئ
فازلرجو اتقيلد

44

عبد القلندر
في انه هاجر للقلندر البقاء

اما لو كان منفسر للباطن ما سلم كونه فريضة فما ذكرنا كان مردداً ما انفصل الشك
 في الفريضة وعدمها فالأصل عند الفريضة يجب الإحدى تعصى كل من فسق منه كاحتمال مقتضى
 إطلاق الأدلة القامصة بحجة بل منها وكذا كان فالأدلة في النفوس جواز تعليلها بالفساد
 وينبغي المنع على مورد الأول ما إذا قلنا بغيره على الوجه المذكور فانه ما انفصل
 في القفلان من غير تعليل في مسئلة التولية فيها ويجوز عدمه مع عدم جواز
 الاستسقاء في قضاء المسئلة على يولي أو فاعول أحسن اتفاقاً بين القفلين جواز الاستسقاء
 الاستسقاء أو يمكن فتريق يوجب أن أحدهما الحكم الشرعي من وجوب التدبير في فريضة
 سلبه ولم يعلم أن موت هذا المجهول من موطنه بل لأن الأصل بقاءه وهذا كمال لفرض
 سلبه قبل وصوله إليه بغيره وكذا في وجوب إدارته بالخارج قبل سفوفه فثبت الشرع
 بغيره ما إذا قلنا في الموضع المذكور فلا يجزي ذلك في المزبور بالنسبة إليه أو في
 ميثاق الحكم المفروض بالنسبة إلى الغير منكم ببقاءه فثبت أولاً أن كل الفصول من ميثاق
 المزبورين وثانياً بأن الظان ببقاءه الصريح شرعاً ولو أخذت السرية منذ ذلك بالسر
 والموت في الشرع، مكره فثبت بالنسبة إليه فثبتت بقاؤه حكمه قبل المباح في الحكم
 ببقائه قضاء لمع الاستسقاء إلا أن يقال بان بقاءه حكمه الاستسقاء قبل المباح لا يستلزم حكم
 ميثاق الحكم الواسع بعد الموضع ضمنه ظاهره أو يوجب عليه بان مقتضى بقاءه هو
 الواجب المشرع في الذكراً ثبت في زمان الأول فيسحق بقاءه وانما كان في ذلك
 ببقاءه حصول الذي هو البلوغ بقاء الحكم المفروض بعد البلوغ إلا أن بقاءه في مخرج
 التعلق في ذلك قبل ذكر بعض الأصحاب من عدم صحة القفل بالاصل قبل البلوغ فافان هذا
 الشرع يخص بعض الأصول بتعني الاستسقاء في بعض الصور بقاء الحكم المذكور فثبت
 عند الفائق الفصل من الصور التي لا يخرجها الاستسقاء عما يجزى به بغير الإجماع من ذلك
 فثبت أن مقتضى ذلك هو تحقق المفاد منه بين الاستسقاء بين المزبورين فثبت الرجوع إلى ما
 يقتضيه البراءة البقية عن التكليف هو ما العذر عن القفل السابق لو لم يجرى القفل
 فافان في خصوص المقام أو الدنيا على الاحتمال في خصوص هذه المسئلة الإجماع وموافاق
 بين الأول والأخيراً من مسائل الموضع فثبت هذا الاستسقاء بقاءه ما بعد زمان الميثاق
 من الاستسقاء مقدم على الثاني فثبت أن الاستسقاء المزبورين ما عارض به الموت والناحية
 الدورية العلم والفساد غير العلم والعقل غير الفساد والاستسقاء الأصل في هذا الأصل في المقادير مع
 الأدلة لا ينافيها فثبت أولاً أن هذا الاستسقاء من هذا الاستسقاء بغيره مختص ومافقر

فانه لما خذوا التابلي

५६

في حجة عدم جواز البناء

کند که المظالم علی
معیّن شد و ما را از آن

في عدم جواز البناء

فبعضهم يحتمل باستصحاب صحة فان قلنا الحكم الوضع هنا ثابت بسبب الحكم التكليفي
ولو لا ذلك لما كان ثابتا لانه من لوازمه قلت لا نسلم ذلك يخرج الشك بكفينا في التمسك بالآثار
بعد ثبوت الحكم الوضعي ثلثا ولكن نقول القدر المسلم هو ثبوت الملازمة في اول الامر
ونعني بالنسبة الى الاستدانة فان قلنا ان الاستصحاب المزبور من قبيل الشك في مقتضاها
المستغنى بعبارة اخرى نقول ان ذلك من قبيل استصحاب الاحكام الكلية واستصحاب الجنبين
بوجه كما نفرد في الاصول قلنا ان الاستصحاب في الاحكام الكلية يجري اذا كان الشأن في
الغادر كما في المقام فلا مانع من جوازه في موضع البحث الذي هو طواهر الايات والاحكام الواردة على
جواز التقليد فان المستفاد من ثبوت الحكم المقتضى في حكم المقتضى ان لا يشترط في وجوب
الحكم دعوى لا تدرك المدلول عليه بانه التفريق المستند من عندنا لا في الامر بالقبول على
اقوال العلماء بضرورة بقاهاهم واعترض عليه بوجوه احدها المنع من دلالتها على اصل التقليد
المستفاد من اجماع الركون الى الرواية والمحدثين والعلماء والمؤلفين ليس الا باوغل الحق
الى الجاهل وعلمه بما كان في جهل منه وانما انشاء حكم ثانوي يعيد وهو لعل بقوله من دون
حصول العلم والاعتماد في غير ذلك وعبارة اخرى نقول ان هذه الاطلاقات واردة في جنس
بيان علم امر وهو وجوب محصل المعرفة بالاحكام الشرعية وليس بضرورة في جنس بيان مشروعية
التقليد قلنا لا يمنع في المقام هو حملها على صورة حصول العلم من التقليد وهو خارج عن
محل النزاع وما قد يقال من ان الاصل في المطلق ان يكون واردة في جنس البيان للتقليد وان المطلق
هو موضوع للفرد المنفرد في حمله على الجموع عند الاطلاق لا الاطلاقات المبرورة ايضا كماله عن
مالا يخفى والحق بيان المستفاد من هذه الاطلاقات ولو بعونه فهم الاصحاب كما يظهر من الحفظ
العرفي هو ورواها في جنس بيان مشروعية التقليد لانها واردة في جنس البيان فينبغي حجة
قول العلماء بغيره بتمتع وتخصيصها بغيره في حصول العلم من قول المجتهدين في علمه اما ردة غيره
والاعتراف بالاصل عدمه مع ان ذلك مستلزم لمحل المطلق على الفرد النادر وهو غير خارج اما لانه
مستبعد فلا يمكن حمل ازام الحكم عليه او لانه نادر وعبارة اخرى الكيفية المندولة بين اهل العلم
في الحاد وكما العرفية وتما يوضح ذلك ان المناس في هذه الاطلاقات هو ورواها في جنس بيان
طريقة المشاركة المألوفة عند العقلاء في الرجوع الى العلماء والتقليد لخذ المجتهدات منهم
بل لا ينبغي القول بكونها ارشادية فكما ان طريقة العقلاء مستفزة على الاخذ بقول العلماء
والاعتماد على اقوالهم كذلك نقول بان هذه الاطلاقات ظاهرة في الارشاد الى هذه الطريقة
وتكون من مقتضاها احتجاء الاعتماد على اقوال العلماء مطاوعا بانها المنع من اطلاقها بالنسبة

في الجواز عن النسخ البقاء

لجسوة البناء وعلة لان ما عدا اية التمسك لا يدل على وجوب قبول قول العالم الا من باب
الاستلزام العرفي من حيث ان الامر بالقبول الرجوع الى العالم ليعاين بصدقه القول بعد
السؤال لكان لنوا هذا الاستلزام امر متيقنا لا اطلاق فيه بالنسبة الى شيء من الاحوال فضلا
عن طائفة الحق والموت اما اية التفريضة ما عدا اية قوله لعلهم يجدون وجوب القبول
من المندرجين الاحكام فان كان على شرط وجوب الجواز في بناء المندرجين كما نقول نظر الى
نقد الحكم بمقدار الانذار القائم بنفس الاحكام في المدعى لا يدل على شيء من الاطلاقات
بل على ثبوت الحكم في حال جواز التمسك بالحكمة فان كان لا ولا كانا لانه دليل على اشتراط الجواز
كان الثاني فلا بد ان ثبات الحكم عند تغير هذه الحالة من التمسك بالاستصحاب في الجواب عن ذلك
اولا بان الامر بالسؤال ونحوه ما يدل على جواز التقليد على الطريقة المتعارفة عند العقلاء
اذ لم يرد بيان شرعي في كفيه السؤال من العلماء وانما هل يشترط في جواز قول العالم شيء لا فيجب
عاجها على التمسك وحدها القدر في الفقه المبني لان ما على خصوص بعض الافراد وعلى بعض
الاحوال مخالفة لخصي فاعلم الحكمة والسرا من انه لا فائدة في قبوله ما من افراد ذلك والحكم
باجمال المطلق من حيث الاجماع مستلزم لا يباله من حيث الافراد ايضا وهو يستلزم التمسك
بحال الجواز والاصح جوابان الاول انفرادي مستلزم للعلم والاولى والكتبة والاماني فاما
بان الحكم ان المنع من قوله لعلهم يجدون فهو مطلوب منه الحد بعد السؤال معناه ان يفرق
في هذا المقام بين ضرورة المشول عنه وموته وثالثها انما على فرض ذلك لا يملك على جواز البناء
باطلاق مقامه الاجماع التي هي على فرض جزمها بفتح باطلا فاما مثل اطلاق الرواية لان البناء
مقتضى الجواز بانه على قبول المبتدئ مستلزم اليه كما هو مقتضى دمج بحث ما انفرد على نقل العلم
من الاجماع الصالح او المستفادة من نقل المصنف والشيخ وفيه نظر الثالث السيرة
فان جازان عادة التمسك بالخلف على بقاء تقليد المجتهدين بعده وهم امر معلوم لا ينبغي ان ينكر
لوصول البناء للعلماء الذين هم من كثر ابناء الناس في الجواز كما انهم يذهبون الى ان من اهل العلم
الاغلبية العدد والتقليد الجواز بعد موت المجتهدين فذهبوا عنه بوجهين احدهما ان احدى اية البناء
على ضرورة بغيرها ما يعلم كونه مأخوذا من الرواية المعبرة المدخلة في قوله كما هو مقتضى الرواية بوضع
كما يصح كما هو مقتضى ذلك في فداوى على زيارته ومما كان من قبيل الرواية المنقولة في
المصنف مع احكام السماع بعد الرجوع الى اخره وعرضه ضرورة تفهيمه من قبله من اخذه منه بغير
الاجتهاد من نفسه ذلك الجواز من غير حاجة الى شيء من الرواية كان من وجوب الاجتهاد عينه الاخذ ذلك
ولا حظ سهولة تفصيل الاجماع في الاجماعيات ومنها ما يبعد القطع للمسامح خصوصا اذا كان من

فإنه يجوز البقاء

لا يلتفت إلى الاحتياط لأن كل عوام ومنه ما يكون بطريق محض العقل مع ما قد يقع بل انظر
 ايضا بما يقفه المانع ولا يخفى ان دعوى استبرأ الثلاثة لا يمتنع في اربع موعدها
 واما دعوى حكم العادة بانه لو لم يبق البقاء لوسل البناء فوقر له وانما وصل
 من المانع عن تقليد ما ثبت في الاجامات القناوي لكافة غير جود مستند شرعي كاف في منع
 عن البقاء ويجوز ان ذلك ثمة بالنزاع استمرار السيرة المزبورة من ازمته المعصومين في زمان
 هذا كما لا يخفى على المنهج المتأمل في اخرى بان مجرد كون قيام السيرة على ذلك في زمان ما
 كاف في ثبوت المانع لوجوب الردع على المنقضية على تقدير مخالفة التبع كما هو مقتضى قاعدة اللطف
 التي فيها الشرح في ضد الردع دليل على الاضواء وانما الاختيار القابل على انهم ان زادوا
 ردهم وان نقصوا الحكم لهم او غير ذلك من الوجوه لا يضر في جواز الردع بل انما هو مقتضى
 عن غير ما يكاد جامعهم حتى شرعية في ذلك فبينما استمرارها بل وان ثبت عدم استمرارها فانما انما
 ذكر من قاعدة الاجماع الثابتة في ثبوت الردع غير مستقيم اما الاطلاق فذكره بعض المحققين من جعلها
 على المنقضية لا يندفع ذلك لغير التقليد عند كثرهم عبارة عن العمل بل انما هو عبارة عن الاجتزاء
 فلا يصح التقليد على مجرد البقاء وانما ثمة اقلان لثبوت الردع في الزيادة وانما في جواز البقاء
 ما يقتضيه الاجماع المزبورة في المنع من التقليد لا يندفع في البناء جميعا فيجب فيها بالسيرة
 المزبورة وعموما في الاجامات غير كافية في ثبوت الردع في اتمام لان البناء بخصوصه من الامور
 التي يستند الدليل على الردع دليل القدر لان ما ذكره لو سلم فهو مستلزم له في جواز التمسك به
 من التبرأ من المنقضة اذ ما من سيرة الا وهي مغايرة مع شي من العوام والاختلافات الشرعية
 وانهما ان السيرة المزبورة كما سبقت انهم الناحية عن السامع والتشاكل فيه نظر بل يقولون انما
 كاشف عن قيام مستند شرعي في جواز البقاء الى ان رد في الغرض المخرج على القدر بالعدول
 فان قبل المسائل من جهة ما لم يرد في الردع فلو وجب له في التقليد بموجب السيرة لزم العمل
 المنع في الشرع في بعض من المنع من ذلك لان الردع مخصوص بمورد الخلاف في لبس بمناقب
 العمل المخرج اما الاطلاق على الخلاف الوفاق فيما يمكن تحصيله في قلب من الزمان وادى في جنبه
 بين من اراد التقليد ابتداء بوجه مع ابتداء التقليد فيه من الصعوبة ما ليس في العمل فلو كان
 في العمل من جهة من التقليد لكان ابتداء التقليد اشد اوله في الزمان من اعطيه نفس انما
 السابق الوافقه عليه في نفي الاول في مخالفة ما في الثاني في تجديد الاطلاق فبناء على اعادة
 فان اقتضى العمل في العمل المخرج فقط التقليد في النسبة الى خصوص نفس الامور واما البقاء في
 التقليد في تلك المسئلة في مستقبل الزمان فلا لان العمل السابق في نفس الامور لا يقتضي شرط

لوازم

فإنه يجوز البقاء

التكليف بالعدل بالنسبة الى الانوار مستقبله فان قلت ان التكليف بالرجوع الى المجتهد المحي
 يقتضي رفع اليد عن الامور الماضية ووجوب البناء على مقتضى تقليد المحي في كل ان مستقبله جميعا لا
 شبه التكليف المتعلق بالرجوع الى المحي فينا بغيره على سبيل الاطلاق وهذا التكليف مستفاد
 من اطلاق الادلة الظاهرة في وجوب الرجوع الى العمل لا في اوقات التكليف فيسلم للرجوع
 فيكون من غير ما بالكيفية فلا يفتقر الى الحالة القام بين الانوار الماضية والمستقبله في كل اول
 الزيادة على تقدير تمامه اخبر من المدعي انه مختص بما اذا كان قوي المحي في المحي في الغالب
 لقوى المجتهد الذي قلته سابقا وهو ليس بطرف الا ان يقال ان الغالب هو موقع المخالفة المزبورة
 بينها فيكون التكليف للرجوع مستلزما للرجوع بالنسبة الى الغالب للتكليف وقد ثبت ان الاحكام كثيرة
 واردة بحسب اختلاف الاوقات فانما بان لتكليف المتعلق بنقض الانوار السابقة مع مقتضى مع التكليف
 المخلوق بوجوب العمل في الانوار المستقبل من قاعدة المخرج النوعي بما يجري فيها اذا كانت جميع افرادها
 من نوع واحد الا ان المولد فيكون اكثر كما ثبت في السيرة لان بعضها مع بعض مستلزم للرجوع
 وهو في الاطلاق به احد الانواع لا يمكن القول بقوت الفرار في السيرة على ان ضم الزمان
 اليها يسلم لمخرج النوعي بل يقول ان هذا حال المرد من المدعي وقال في السيرة السابقة
 في انما بالانسان المستطلع الثابتة بالبقاء التعلق الاجامات المتباعدة بل بالاجماع المحض لا
 المنع من العمل واما الادلة المثبتة لتلك السيرة الشرعية هو مقتضى العمل بالسيرة في كل
 محرم وعدم وجوب بنقض الانوار السابقة من جهة كون النقص مستلزما للرجوع لا يقتضي جواز البقاء في
 الانوار المستقبل وقد يستدل واستدل للقول بحرمه البقاء على تقليد الميت بوجوب اتمام
 المصلحة كقاعدة الاشتغال واستصحاب بقاء التكليف نحوها الثاني العوالم القاضية بحرمه التقليد
 فانما صبه بحرمه العمل بقول الغير قطعي عن العمل بقول الغير اذ كان حيا جامعاً للشرائط
 موضع البحث عند رجاء العوالم المزبورة الثالث الادلة القاضية بوجوب تحصيل العلم فان
 هو عدم جواز التقليد مطعانة الامور الاجماع والعمل على جواز التقليد الجملة والعدول
 المنع منه هو العمل بقول الغير مادام حيا في موضع البحث عند رجاء القواعد المزبورة الرابع
 النصوص الناهية عن العمل بالنظر وعن العمل بغير علم الخائس ان مقتضى الادلة القاضية بحرمه التقليد
 ووجوب الرجوع الى العمل هو وجوب تقليد المجتهد المحي لا نه المناق منها عرفا فلا يجوز العمل بقول
 الميت سواء قلده في حال الحيوان لا الساكن فهو فهم الاجماع عليه كما يكف عنه التبع في
 كلامهم ومفاد اجماعهم وموارد استدلالهم على ان جواز تقليد الميت في المناق منها هو
 في الفرق بين تقليد الميت والبقاء على العمل لان في التقليد هو واجب لتمامه في العمل

فی اندر ما چو بقیه ای بقتلند

الغير والاعتدال الزام به ليس الا مواليه به كبحر وحدونه العلم بايقاننا مستقر
صدق على وجوده الاول المعبر عنه بالحدوث والثاني المعبر عنه بالبقاء فاما ما كان من فاعله
مؤايد اتفاقنا بهم فشهد على مذهب القلب منه بظهوره لا غلظ بها شمل منها على لفظ العلم
يقول الميت والاحياء واما باقوا وادانها فاتهم واستدلوا لانهم قد ائذنه على التمول للعلماء
او وضع مثل ما عن الواحد الهندي من نحو اجتماع الغناء على ان المجتهدين اذامات فلا يخفى في قوله
حكاية بعض الاماثل عن شيخه اجتماع الاماثل على انه لا يتول للميت كذا ما اشهر بينهم من ان
قول الميت ذاب في الامااله العلم بدي والى في قوله تعالى انما يتولوا من الموت من اعداء
الذين في القبور سمع وجودها في الحيا في ذلك فله من الاختلاف في كثير من المقتضيات والمطلوب وغيره ما ذكر
جميع المجتهدين في جواز كل يقولون الميت لا يتول العلم بقوله ولا يتول العلم لان في ذلك اختلاف في العلم
من اقسامه في قوله من استبان ان هذه العبادات تدل على العلم من البقاء على نقل الميت بعد موته
فاندل على العلم من ابدانه لانه لما علم العلم بول الميت لان يكون المزد من العلم بول الميت
يجوز العلم بغير الواحد من المراد الاستدلال به ما علم الاثبات والاستدلال ببقاء امر خارج
ذكره غير واحد من المشايخ ان مقتضى العمل بالمقتضى من جهة العلم بول الميت بقاء في جوارحه
قوله سبب ذلك انه ويورد على الاول وجوبه العدول عن الاصل الى غيره بما قرئ له في الجواز
وعلى الثاني بان الادلة القاضية بجزئية التقليد مختصة بما دل على جواز تعاقب المجتهدين في العلم
فان قلنا ان التعارض بينهما هو من وجه لان ما دل على حرية التقليد غير شامل في التقليد بالعلم
وما دل على جواز تقليد المجتهدين شامل لما يوجب التقليد بالعلم فجميعها الى المخرج وهو في جاز
اوله الحرمة لا يعتد بها بالاصل والمفترقة واحاد في الاجماع المتشبهة واطراف القناعات الشريفة
المقولة وغير ذلك من وجه الترجيح ولا اقل من الثاني فيحكم به بقضا نظر او الرجوع الى الاصل
العلمي بوجه حرية العلم بغيره اذ لا يقول ان ما دل على جواز التقليد ليس من ادلة العلم
التي لان ادلة العلم ايضا شاملة للتقليد بالعلم وما خرجت منه الا ما قبل الخوض
في التعارض اما على التمسك بالقرآن ثبت ما ان التقليد بالعلم ممنوع من حيث كونه تقليدا
والعمل بالعلم الخالص منه جائز وقاينا فنقول في سلم ما ذكره من جهة ادلة الحرمة من ذلك ان
الامامات في قولهم التقليد بالعلم لا يوجب العلم بول الميت بقاء في جوارحه كذا ما ذكرنا من ادلة العلم
دليل على ادعية ادلة الجواز في ذلك وثانان اوله من حيث العلم بول الميت بقاء في جوارحه كذا ما ذكرنا من ادلة العلم
لان عمل ادلة الجواز على خصوص جميع العلم من قبيل حمل المطلق على الفراء لانه وهو غير خارجا لبعده
عن صباق الاستعمال العرفية والشريعة والادلة في ارتكاب التخصيص القليل والى ان ارتكاب التخصيص

القلندار
في نهجوز البقاعلى

وعلى الثالث بوجوه أحدها أنه لو قلنا بأن المراد من الأدلة الدالة على وجوده يحصل العلم
هو العلم القطعي فإدراكه من جواز التقليد فحينئذ نقول المجتهد عليه العلم كونه سائرا له
الواردة في نصبنا في الطرق كغير الواحد ونحوه عليها مضافا إلى أن العمل المنهوي غاية عدم
أن يحصل العلم القطعي غير ممكن إلا نادرا وجميع ما دل على حجة الطر والمفردة والجمعة محسنة
لذلك الأدلة فالحال المزبور مستلزم بتخفيض كاد مع أنه مخالف لخصية فادق لأصحت رخصا
بأن العلم المأمور به في تلك الأدلة هو ما يعبر العلم القطعي والحق المجتهد فاد على مقتضى السبل
وأنه عليها بل لا معاوضة بينهما على هذا الفرص كما يظهر من ملاحظة في ثنائيتها أن ما دل
على مشروعيته التقليد لا يوجب من تلك الأدلة من وجوه عديدة فيوجبها سبب ثنائيتها فيجب
الأدلة الخاصة بوجوه يحصل العلم بهذه الأدلة أو على العكس أن جعل الأدلة جواز التقليد
مؤقتا حصول العلم منه غير جائز ضرورة مخالفة لخصية الطريقة المتعارفة والحق ودارا لغيره
الرابع بوجوه أحدها أن مقتضى الاستصحاب هو جواز البقاء على التقليد هذا المقام لا
مخصص للمعومات الناهية عن العمل بالحق ثنائيتها أن أدلة التقليد خصوص المعومات المزبورة لا
عليها ثنائيتها أن العمل يقول المجتهد نفس علمها بالحق من ثنائيتها اعتمادا على الدليل القطعي الذي علمه
فهذا علمها بالمعلوم وأثبتها أن أدلة جواز التقليد وادناها جواز البقاء أرفع من الأدلة العدية
بجزمه العمل بالحق فيجب تقديرها عليها وعلى الخامس أن غاية ما يقضيه تلك الأدلة هو جواز
الاحتمال يقول المجتهد في الجماع للشرائط والأدلة بعضها على اعتبار الحق فيجب لا يجوز العمل بغيره
مونه فإذ كدليلنا لا علينا إذ ليس التقليد عبادة عن العمل بل إنما هي عبارة عن الاحتياط لغير
حسبنا من رايه فتوفد حال الحق وحصل الامتثال إذا الأمر يقتضي الاجراء ولا معنى للامتناع
الامتثال الغلا يوجب على العالم المزبور تجديد التقليد بعد موثوق ذلك المجتهد ولو قيل إن المتناقض من
الأدلة المزبورة فهو وجوب التقليد الحي للعلم من وجوب العمل بغير التقليد فيجب تقليد المجتهد المحرر
أيضا بعد موثوق ذلك المجتهد مقدرة للأعمال المستقبلية فهذا أولا أنه تضاد وجوب نكران
التقليد بعد العمل مقارنا به بين الآن بل من يخرج ذلك بالإجماع وثانيتها بأن القدر المستعجل
من تلك الأدلة هو أن تقليد المجتهد الحي واجب أنه لا يفتح العلم بدونه وما حصل التقليد الزيد
الأول فيتميز به الامتناع كالأجبي وعلى السادس بوجوه أحدها أن الإجماعات المتريفة
بالاستصحاب الذي كراهه لأن الاستصحاب المزبور يخص منها وفيه أن السند يشترط المقام
تحتت بين دليل الاستصحاب بين المعومات المزبورة وهي مقدرة عليه كما نقرر في مضافا
أن الاستصحاب من الأصول العلمية وهذه المعومات من الأدلة الاجتماعية ولا ينبغي أن تدل

في ان هذا هو المقام

[illegible]

۱۰۰

فانه هل يحيا البقاء

الظن في مثل المقام الذي استدعى العلم به ثم لو قلنا بأنه لا يخرج بين مواد الاحكام ما يحكم بموجب الاحكام في بعضها دون بعض فلا يبعد القول بعدم وجوب الاجتهاد في مثل المقام وهو منقطع ويخرج اجمال وجوب المرجع في خصوص المطبوعات كانه في وجوب المطبوعات من غير ما في خصوص المقام وذلك بان مجرد قديم العسر لا يفي بجميع مقتضيات تقليد المبتدئين بل الوجوب على المكلف في مثل المقام هو البناء على ما يحصل به الظن بالواقع والظن ينفع في الدقة غير الاحكام الشرعية وانما الطريق الواقعي او على خصوص الظن لا يثبت على حسب الاحوال التي قد يقع فيها في مثل الاخذ بان البناء على الظن لغيره في تقليد المبتدئين وانما بان الاجماع في مثل ان لا يجوز للمكلف العلم بالفتن الحاصلة عند من يفسر لم يفتح في قلب المبتدئ على الثاني ما مر من وجوب الاستسقاء في مثل المقام ثم انه اذا تمكن المكلف من حصول مرتبة الاجتهاد في هذه الحال من غير عسر ولا اذى فلا حاجة الى تقليد المبتدئين عليه الاجتهاد ام لا منه قولان وانما اظهرنا وجوب الاجتهاد على سبيل الكتابة حسبا من تفصيل القول فيه ثم انه لو قلنا بتقليد المبتدئين ايضا فلا يبعد القول بالبناء على مقتضى منون الاخبار ان يمكن منه ما يضر عليه بعض فمقتضى ولو قلنا ان البناء على مقتضى منون الاخبار لا يمكن من البناء على ما يضر منه في الظاهر او القل في الاقوى فالامر في بناء على دار الامر من تقليد المبتدئين في تقليد المجتهدين في القائلين بالسنن او ليعني فان تميزت الاحكام لم يلزم عليها البناء على مقتضى ولا يثبت على مقتضى الادج والاقوى لان الامر في مقام بين النصين والخير فالاصل يقتضي الاول الامر الثالث اعلان القائلين بجواز البناء على تقليد المبتدئين في وجوبه واكثرهم على الاول وقيل ان التحقيق على تقدير عدم وجوب العلم هو الثاني لان عدلوا العدل غير تقليد المجتهدين في الخولاد بل عليه معتد به في الاجماع وقاعدة الاحكام التي ترجع اليها الاخذ بالمتبعين فما خرج عن صالحة حرية التقليد وسمى منها لا يخرج في المقام اما الاجماع فقط واما الاحكام فللدوران الامر من المصنفين في البناء ووجوب العدل ووضوح المقام انما بعد القول بجواز البناء على تقليد المبتدئين في المسئلة بين العدل غير المجتهدين في حال جهل او بعد وانه يمكن الاستدلال بقولهم بجواز العدل في وجوب الاول لا يستصحبان فان الخير في مكان ثابت قبل التقليد في صحيح بقاؤه بعد الثاني الاطلاقات لقاصته بمشروعيته التقليد وجواز الرجوع الى العلم في استدلال الاحكام الشرعية وخير قول المجتهدين ان مقتضاها هو ان المكلف مخير في تقليد اي مجتهد شاء في الاستدلال على سبيل الخير لا يمتري في الاصل عند كون التقليد باضا لهذا الخير الثالث الادلة المفسرة الثالث ان الخير الثالث المقام من ادل الامر من بابة اعم الواسعين فانه استمره في الخير

فانه فل يجوز البقاء

له في السابق موجب بعينه الا ان يقال بان الخبر المقام ظاهري الى ان ما ورد في بعض
الواردة في فراض الخبر فان انت خبر فانه لو قلنا بان فؤى الجهد داخل في الخبر موصوفا
كان ذلك الخبر لا يستمراري الثابت في فراض الخبر ثابتا في فراض الفناوى يجوز للفعل المذكور
منه وتورد على الاول والا بان ذلك من قبيل الشك في المقصود وان المستصحب الاول الامر
بين الخبر لا يبداء في الاستمراري فاما ان ثبانه في الزمان الثاني بالاستصحاب فيورده عليه
بان مجرد الدد ان الزبور لا يندرج في جريان الاستصحاب المزبور نعم لو كان المستصحب من دابر
موضوعين متباينين بحسب الخرف لم يجر الاستصحاب فيه والموضوع مختلف في المقام عرفا وان كان
متعدد عند التندقي العيني وثانيا بان الاستصحاب المزبور مغاير مع قاعدة الاشغال واستصحاب
بقاء التكليف استصحاب ثبوت الحكم الذي قلده من ذلك الجهد عليه فان الاصل عدم انتقال
بثبانه بجتهداخر فيورده عليه بان الاستصحاب المزبور لو ثبت جريانه في المقام لكان مقدما
على الاصول المزبورة فقاعدنا المزبور المنزل ويجازي عنه فارة بالمع من كونه متدا على ذلك اذا
حكومته لعدم ذلك فان مقتضى استصحاب الخبر المزبور هو ارضاع الحكم الثابت بالثقل بالاول
لنبتحقن الثقل بالاداء ومقتضى الاستصحاب الاخر ثبونه بعد ذلك بتسارضان سيما بعد
ملا حثه العائل بالفضل بينهما ومقتضى القاعدة ح ساقطهما والرتبوع الى ان من وهو
جواز العدول عن التقليد الاول نعم لو قلنا بان التقليد عبارة عن العمل بان استصحاب الخبر
على هذا الاستصحاب او سوى التام ان استصحاب الخبر لا ينفص بارضاع الحكم الثابت عليه
الثقل لانى كان ارتفاعا من اللوازم التي لا يثبت بالاصول ولا دليل على ثبوت لتلازم بينهما
بحسب الامر بجزء الثانية الواو غير كات في الحكم بارضاع الحكم الثابت بالثقل الاول يجب
الحكم ببقائه ومقتضى جواز العدول عن ذلك وثالثا بان الاستصحاب المزبور مغاير في
القاضية في التقليد وفيه انه من قبيل استصحاب المخصص وهو كالم على العموم الاجتهادية واما
بان المستصحب المقام موجب في التقليد الجاهل فداد نفع جهله سبب لثقل بناء على التقليد
مطوق العلم فلا يجوز له العدول عنه وتقليد غيره ويجازي عنه فارة بان التقليد مطوق العلم الجاهل
باق بقا التقليد الاول فيجوز له ح قلبا بجتهداخر وبذنه ان يخرج كونه طرفا للعمل لا يفسح
مبطلو القطع ببقاء موضوع المستصحب المزبور في هذا المقام اذ يحمل ان يكون عمل التقليد مأخوذا في
موضوع المستصحب المزبور فقلنا ثبانه بشرط في حجة الاستصحاب لاصول القطع ببقاء الموضوع بجميع
فوره وبه ان ما ذكرنا من التنبه الى الصود الفاعل كونه مأخوذا في موضوع استصحاب
هذا التقليد لا يثبت ذلك فالاصح علم اغناها في الموضوع ومقتضى الجواز لا دلالة له في اخرى

ما يجوز البقاء على التقليد

بان مجرد كون القلب ملوكا للعلم لا يمنع من ثبوت الخبر لا استدراى في هذا المقام اذ يمكن
 ان يقال بان القلب الاول طريق على ما له من جلاله غير كما هو الحال بالنسبة الى الخبر لا سيما
 الفذة كونه في خبر المعارضين ووجوده بان الاثر بان الخبر المزبور في المقام غير مستقيم اذ
 مقصود هو الحكم بالخبر المزبور في المقام غير مستقيم انفسا هو الحكم بالخبر من الحكم بالخبر
 من اول الامر مثلا لو افترضنا ان القلب لا يمكن ان يكون الاثام متحققا بالخبر المزبور وهو كون الحكم
 المزبور بخبر في المقام بين النفس والاثام وهو كمال الثابت لا كما انها متحققا بالخبر
 للخبر المزبور بل بالخبر المقام مخالف للاجماع بل هو مستلزم بالعدل بعد وجود القلب في
 المقام اضلا الا ان يقال بان الخبر المزبور ليس علما ذكر بل هو من قبيل الخبر الانشاء فكما
 يجوز التحديد الانشاء بمقتضى احد، ومقتضى الحكم على سبيل النفي كذا يجوز على الحد ايضا
 البناء على فني احدهما او مثبتا الحكم في حقه على سبيل النفي ويزول كل منهما مجرد العدل في
 البناء بان القلب بخبر من اول الامر في العدل يقول واحد منها وهذا الخبر مستعين بالعدل يقول
 واحد منها وتوفيق فيه بانه انما ينبغي ان يجعلنا القلب عار عن العمل يقول الغرض انما بعد
 البناء على انه عبارة عن الاخذ بالحكم بثبوت الخبر لا سيما في هذا المقام غير مستقيم لا بعد
 البناء على قلبه واحد منها يتجر التكليف المزبور بالنسبة اليه على سبيل النفي فاجل
 عدم انتفاء مجرد العدل البناء على قلبه مجرد اخرا لا ينفك ان من قبيل الخبر الحكم بشر
 بل المقام من قبيل انه الاثام وعدمه في غير الاثام على المكلف تجزئة الاول وخبر النفس عليه
 الثاني فكما ان الحكم في الخبر الحكم غير متحقق في المال المزبور كما القول بعد تحق في انشاء على ان
 بوجود احد هما ان المتناقض من الادلة الفاضلة بمشروعه القلب في الامر بالرجوع الى العلم
 انما هو مشروعة ما يسمى بقلب وهو يتحقق بالمرقة لان الامر لا يقتضيه تكرار من حيث هو واد
 الامتناع مجرد القلب الاول فالعدل عنه يحتاج الى دليل اخر غير ما دل على مشروعه القلب
 وقد يورد عليه بان ما ذكر من انه لا دلالة في ادلة التقليد على مشروعه ما عدا القلب الاول
 غير مستقيم لان المستفاد من الادلة انما هو مشروعة التقليد وحجية قول المجتهدين سواء كان
 قبل التقليد بعده فاذ كرر بعد من غير مقتضى يمكن ان يقال ان ادلة التقليد على انشاء لان
 حجة منها سائلة على الامر بالرجوع الى العلماء واخذ الاحكام منهم والطائفة لا دلالة فيها على
 العدل وحجة منها تدل على حجة قول المجتهدين على سبيل الاطلاق فتكون له العلماء واما الانبياء
 وقولهم علماء امتنا فينبغي انراش بل وقوله اللهم ارحم خلفائي وعوذك وانك ان المتناقض
 موجودا العدل كما هو مقتضى الادلة المزبورة الفاضلة بثبوت حجة المطلقة بالنسبة الى فني المجتهدين

في اندها بحور البقاء

ف

اصحاب

وعدم جزاۃ تولید

شعبه

14

والملك من الخلق المقام هو انباء جواز العدول قط الان يقال بان ثبوت جواز العدول
في الجملة مستلزم لثبوتها من بطلانها لا اجتماع المركب فانها المنع من دخول القوي في عنوان
الجزء بعد اخطئه انصرافه الى الخبر المحض الا ان يقال بان المجتهد يحجز الله بطله فيكون غفوا
منه خافي الجزم كذا كان فالأقرب في النظر هو جواز العدول قط الامر الرابع الظان سائر
شرائط الاقناع من الايمان والاسلام والندالة والعقل والعلم شرط في الاستدلال والاستدانة
وبه ضرورة من الاحتياط في كتاب جواز المانع ولو كان عدله قبل ذلك بطل حكم نقله لان
العمل بقوله في مستقبل الزمان يقتضي الاستدانة اليه وقد خرج عن الاهلية لذلك فكان
نقله باطلا بالشيعة في مستقبل الزمان وبطل على ذلك ان شرطه عند اطلاقها
مقتضى ذلك لا يثبت في كلام الاصحاب المشرطين لهذا الامور في الغنى يظهر منه اختصاص الشرط
ببدء التقليد قد يفتقر في المقام بان العدول الممنوع من ثبوت الشرط المزبور وهو كذا
شرط في جواز العدول لا يصلح كونه شرط في جواز البقاء كما هو مقتضى العموم الفاضلة جواز
التقليد والاستصحاب المقرب بوجوه عديدة وايضا فاننا لا نرى قرايين بين الاحتياط في
المجتهد وبين الاحتياط المردية من طرف الثقات فكما ان الراوي اذا صار اسفا او مجنونا
يجوز كماله وانما انما في صحت عنه خال كونه خافعا للشرائط المعتبرة في حجة الرواية كذا نقول
ان المنع اذا صار مجنونا فالعمل بالفتاوى الصادر عنه والادراك الفرق بينهما والمحال
انه بعد حصول التقليد على الوجه للعبر الشرع لم يبق الحكم الثابت بالتقليد المزبور قط
عدا بطلانه بمجرد ضرورة المجتهد فلو ان بعض الشرائط المعتبرة في المنع فان ما دل على حجة قول
المجتهد بثبوت الحكم به يقتضي الدوام والاستمرار غاية الامر الشك في ذلك فيتمسك في
بقائه بالاستصحاب المزبور بوجوه عديدة حسب ما بيناه في مسئلة البقاء على تقليد المبتدع ان
الامر بترتيب المحضين بين الاقل والاكثر ان المفروض دوران الامر في المقام بين كون هذه الامور
منها في الابدان والاستدامة فينضم المقتضى على هذا المسمى لان استصحاب العوض
يختصم استصحاب الاطلاق حتى يثبت التقليد من الامور المسلمة عند العلماء بل هما متجانسا
عند كانه العقلية ويمكن دفع الاشكال المزبور بامور احدها ان يقال ان الفرق بين الفتوى
الرواية في الاجماع فان الاجماع محتمل ومنقول قائم على كون الشرائط المعتبرة في المنع شرطا في
الاستدانة وهذا الاجماع محض العموم الفاضلة بحجة قول المجتهد في كلامه فيفت نظر هذا الاجماع
في الاخبار فتستقيم القربة بينهما وانما يقال ان التقليد عبارة عن العمل بما دل على كونه
الشرائط معتبرة في مشروعيتها التقليدية ثاملة فاصيته صحت جواز العمل بقوي المجتهد عند عدم

تقريب

الامر

الشرائط المعتبرة فيه مطولا لا يجري هذا الكلام في الروايات ومنه نظريا فلما ان يقال اذا
الحج في المقام انما هو اعتقاد المجتهد والقوي معتبر في حيث كونه كاشفا عن اعتقاد المفتي فادان
زال هذا الاعتقاد بالجنون او غفوة طارئة عليه ولا يجوز للفتاوى ان يفتوا به ذلك و
انتمسك بالاستصحاب في حكمه الثاني بالتقليد المزبور غير مستقيم لان من قبل التمسك
في الشيء في الموضوع في المقام وادان ان يقال ان خلاف الشرط يقتضي ذلك الامر في
فعل بعض شائخنا في مسئلة وجوب البقاء على التقليد وعدمه بين ثبوت التقليد في الماضي
وبين بطلان التقليد في غير ان يعمل بمقتضا حكم ما جواز العدول في الاول في خلافه في
الثانية متكايته لوجاز العدول في الاول للزم منه الخرج والمرق وهذا القول يقتضي
ومستند اضعف الامر السادس فصل بعض المحققين في المسئلة السابقة بين من يوجبون العمل
وبين من لا يوجبون الاخذ المطلق بحكم ما جواز العدول في الاول استصحابا للتقليد في الاول انما
الامر الرجوع الى الروايات هو ذلك لا يضر في الرجوع اليهم والاعتناء به للعمل اذا قلنا
الرجوع الى الروايات ليس من الواجبات الشخصية بل انما هو مقتضى العمل في الاستدلال الى
الامر السابع لو قلنا بجواز العدول في صفة قلنا بوجوب تقليد الصحابة بعده ثم سأل المجتهد في
منع فهل يحجب القول بوجوب البقاء وجهان بل قولان يمتثل الاول ان مقتضى الاستصحاب
في الحكم الذي قلناه في حقه وبورده عليه بانه لو قلنا بغيره وبغيره عبارة الصبي لا نقول بكونه
مكلفا بالتكاليف الوجوبية والحرية بل نقول بانه الواليان الشرعية مندوبة في غير النسخ
والحرية في مكرهات النسبة اليه فالنسبة اليه الزام هو الحكم الا استحبابه فلا يمكن اثبات
الحكم الوجوب بعد البلوغ بالاستصحاب المزبور واستصحابا للحبس ليس بجواز التمسك بالاستصحاب
الفتوى في المقام غير ممكن لمعجزة فالاول ان يقال ان مقتضى حجة التقليد المحقق منه قبل
بلوغه ويحتمل الثاني لان حجة العدول لم يثبت في حق الصبي استصحابا للجنون في حدة بقاء ولا في التقليد
المحقق من الصبي غير صحيح لعدم ما اشبه على انه لا يجوز امره ولعمري ان العلم بالصبي بناء على كون
المراد به هو رفع جميع الاحكام التكليفية والوصفية والافوى هو الاول لان الادلة الثابتة
بمشروعية عبادة الصبي فاضلة بوجوب تقليد العمل الصادر من الناس للظواهر في اطراد
الادلة مختصة بالاطلاق في المزبور في الغايبين بعد حجة تقليد الامر الثاني لو قلنا بوجوب
البقاء وحرية العدول عن تقليد الميت قبل بطلان ذلك فاذ كان المرجع اليه افضل من الميت
ام لا قبل الاول واستحسنه بعضهم في الواقع في جواز تقليد غير الاعا بجملة العلم في حال
حج مجتهد او بعد ثبوت ادلة في عدم جواز العدول لو من غير العلم اما لو قلنا في وجوب

مر

في انزل من حيث لا تعلم

العلم ولو بالعدد عن غير العلم يمكن فقال الجواب لم يكن العلم مفقود ثم حدث بعد موثقه من
 هو اعلم منه لم يكن وجبه لوجوب البقاء على تقليد الميت المقتول وسبب بيان ذلك انه ومن المترا
 المعبر في المسئلة بالنفع على ما ذكره مجمع من اصوليس الاسلم والافضل اذا اختلف المجتهدون في
 الفصل والعلم كتاب احادهم افضل واعلم من غيره فعمل على العقل بطلب الافضل والاعلم على
 النعيبين او لا بل يتغير بين تقليد الاعلم وغيره اختلفا لاصوليتونه على اموال الغنص كغير من
 احتيانازة وجماعة من العامة الى الاول ففيه ومذهبي جماعة من اصوليتي في الغنماء والى
 هو الاثر بين احتيانازة في التمسك بالحق عندنا ذلك وفي المعامل هو قول الاخصا بالذبح يصل النبا
 كلامهم وذهب جماعة من احتيانازة وغير واحد من العامة الى الثاني فحصل بعض احتيانازة في المسئلة
 بين صورة كون الاعلم مفقودا وبين صورة كونه مجهولا فيجب تقليد الاعلم في الاول وتغييره
 وبين تقليد غير المقتول في الثانية وفصل بعضهم بين صورة حصول العلم الاجمالي باختلاف العلم
 وعبر في القواعد التي تقع في محل الايتلاء غالباً وبين صورة عدم حصوله فيعين عليه تقليد الاعلم
 في الاول وتغييره وبين المصير في الثانية اخرج لا يكون بوجوده ولا في الأصل للمفارقة فقلده
 الاشتغال وتغيرها انه اذا قلد الاعلم في شئ منه يبقين لا كذا لما اذا قلده غيره اذا لا دليل على كون
 تقليده مستحباً للفرق الذي هو الاشتغال اليقيني فيستدعي البراءة اليقينية فيجب عليه تقليد الاعلم
 يقيناً واخرى بالاستصحاب فيتغيره ان اشتغال الذمة بالتكاليف الشرعية ثابتة فيستصحبها
 الى ان يحصل العلم بالمراد فيكون لا مع تقليد الاعلم اذا قلده المفضل فيحصل المسئلة ان
 فالاسلم منها وبغير اخر لا ريب في صحة ان التقليد في مكان واجباً عليه وجوباً باقتضا وبغير
 شرطاً وبغيره وهذا التكليف مرد في اول الامر من تقليد الاعلم وغيره فيستصحب بقاءه الى ان يتقو
 المراد فيكون لا يتقو الاستقامة واعلم وبغير اخر يقول ان الامر ان في المقام بين النعيبين والتغيير
 بنفسه الاول ويوضح ذلك انه لا شبهة في ان المسئلة الاحولية يميز فيها عن الطريق الموصل الى
 الشرعية في حق المكلف فان كون التقليد من الاموال التمسك وحصل قول المجتهد واجباً لكل باعتبار كون
 احداً لا هو المفيد نظر كالحقق القير في كتاب في كونه طريقاً ملجاً الى الواقع ولا ريب في صحة القول
 التمسك الى العلم بما رز العلم ومرتخص في اليقين بالبرائة عن اشتغال الذمة اذا شكك ان هذا
 التي طريق تقليد الام لا فالاصل الاول في المكلف لعل هذا الاصل الثاني بين الاخصا كما اشار اليه
 واحد من المصنفين ثم بما يظهر من كلام بعض المختصين القول بان مقتضى الاصل هو التغيير نهياً عن
 الامر مستحان ما اراد المكلف على السعيد ودرماده ومنه انه ان اراد من ذلك ان مقتضى
 هو خوار العمل فان الاستقلال المرجح السامع لغير فهو لا اوجه لان الادلة الاربع والاحكام

الحق

فانما على بيتك يا محمد

[illegible]

في انه هل يجوز تقليد الاصل

في قضاء المنقضي لان الخبر الثاني في الزمان الاول مره وبين الخبرين شرط بعد وجوب الاضطرار
وبين الخبرين المطلق فصلاحه المنقضي لزوم الاستمرار في ثبوتها فلو كانت في نظر الثالثان فتوى المجتهد
المزبور غير مشمول بالادلة القطعية الفاضلة بخلاف التقليد لا سيما خبرنا ملة بالنسبة للمعاري
فينقل التقليد الدال على ثبوت الخبر في الزمان الاول بالاجماع وقد تقررت استصحابه حال الاجماع
ليس بخبر فيه نظر الرابع ان الاستصحاب للمزبور مغاير مع الاصل والمقتضى الفاضلة بخبرنا اما
الغبين في هذا المذاهب متساظان وفيه ان هذا الاستصحاب حاكم عليها واما على الغير الثاني
فمن وجوه احدها ان الشك في الغيب والخبر ينشئ على وجهه فلو كان الشك في الغيب والخبر
ينشئ على وجهه لكان ان يكون الخبر المشكوك فيه الخبر العظمي الفارض لا افراد عند اتفاق الظاهر
بالطبيعة ووجهه الا الشك في الاطلاق والغبين مثل ما اذا ثبتت حوطيغرة الغيب وشك في شهادته
بأنه منه وعند زمانها ان يكون الخبر شرعا مثل ما في الصور والنفوس والكمالات وثالثها ان يكون
الخبر غيبيا ناسبا من جهة تراحم الواليتين الغيبين وترجع هذا الشك في الغيب والخبر الى
الشك في ترجيح احد المراجعين على الاخر وعدمه بعد الفتح باسماها على مضملة الوجوه الغيبية لوجوه
عز المعارضة والمراجع على البناء على الخبر الاصل على القول به انما هو في الغيبين الاولين فاما المسم
الثالث فاصله الاستعمال فيه محكم فاذا وجب نقاد كل غريب عينا وادار الامر من انفاذ العالم
والجاهل وشك في رجحان العالم لم يكن الرجوع بالنسبة الى اصاله البراهة بالنسبة الى الغيبين العالم
ثم ان الشك في الغيبين الخبرين يرجع ايضا الى الشك في ترجيح احد الاحتمالين الذين لا التمس على
الافراد لا يوافق احدهما اضداد كل اصل مثل ما اذا دار حكم الشيء بين الوجود والحرمة وكان في احد
الاحتمالين ما يجهل كونه مرجحا مثل موافقة الشهادة وهذا خبر الشك في الغيبين والخبر الثالث من جهة
التراحم وعدم جريان اصاله البراهة هنا اوضح من تدبرنا به في باب التراحم اذ اشرقت ان الشك
في الغيبين والخبرين مشتملنا هذه الغيبين من قبل القسم الاول الرابع الى الاخلاق والغيبة ولا من القسم
الثاني الرابع الى الخبرين الشرعيين لان ثبوت الحكم ولو شاك ليس مقطوعا به لكل واحد من الطرفين
المتمثلين احدهما في هذا الغيبين بخلاف المقام فان الجبهة الثانية مقطوع بثبوتها لكل من
المعارضين وايضا اننا علمنا ان غير مثل الغيبين فهما كالكاد وليس بواجب في قول كل
واحد من المجتهدين المتخالفين مما يجهل كونه هو الواقع المفروض بوجهنا فحين كونه من احد
الاخيرين الذي عرفت فضاء الاصل فهما الغيبين وهما هو من القسم الرابع الرابع الى التراحم
القسم الاخير الرابع الى المعارض الاحتمالين والظواهر لا يخبران حقيقة التقليد عبادة عن اخبار
قول المجتهد طريقا بقا تقليد الاصل في الواقع عند اختلاف المجتهد في دفع المعارضة بين الطرفين

فان علم

في انه هل يجوز تقليد المصنوع

فاحدهما عين الواقع في الوجود والاخر في الحرمة فاما خبرنا في حكمه العقل في الغيبين من باب
الخبر الثاني من اشكال كل من المراجعين لمصلحة التكليف بناء النفس من الملاك لله قطع بانفسها
المصلحة المنقضية بحمل الطريق على اصاله الواقع باحداهما بل هو من باب الخبر الثاني من فساد
احتمال يؤدي الى احد الطريقين كانه يجوز الاحتمال فيكون الاخر كالحكمة على خبرنا الثاني ان البناء على الخبرين
لاصاله البراهة انما يجرى عند الثالث في ثبوت التكليف اما اذا كان الشك في ارضاء التقليد
الثابت باعتماد الثالث في طريقه فيصير على دليل ذلك التكليف بعكس الاصل فيقتضي الغيبين
الكلام في وجوب تقليد الاصل عينا والخبر كلام والقد اخرج من تحت فاضل على خبرنا الاول
بما ذكر العلم في نقد منسب الذي يجب الاضطرار عليه ليس الا العمل ببول لا علم الثالث ان
التمسك باصاله البراهة على فرض تسليم جريانها في مثل المقام انما يقتضي مع عدم وجوبه
لها وهو في المقام موجود وهو مستفيض ببقاء التكليف فاحاله كونه قول المنقول حجة شرعية
واصاله حرمة العمل بغير علم واصله حرمة التقليد فاحاله على وجوب التعليم والتعلم فاضل
على حرمة العمل بالظن وغيره ان رأي ان اصاله البراهة لا يقتضي حجة قول المنقول ولا المزدومات
لا يثبت بالاحول وان على التبرير الثالث فان الشك في ترجيح احد الخبرين المتعارضين على الآخر
شك في جنة المرجح خلافا لاصله عند الترجيح محكم بعد عدم قيام دليل على انهم قد فسكل
فما ذكر مسئلتنا فانه من قبل القسم الاول ان يكون الخبر المشكوك فيه من قبل الخبر العظمي الفارض
لاخر عند تعلق الامر بالطبيعة مرجحة الى الشك في الاطلاق والغيبة ويوضح ذلك ان الذي
يقتضيه الادلة الفاضلة بمشروعية التقليد الرجوع الى العلماء في استعمال الاحكام هو كونه
طبيعة التقليد والاحكام العامة واجبا على المعارضين وهذا كما يتم تقليد الاصل كذا يتم تقليد المصنوع
فيحصل الغيبين بالبراهة بخبرنا الايمان بما ينشئ تقليد الاصل عدم جواز تقليد ما لا علم
اعرض عليه بان الدليل على مشروعية التقليد مختص بالفقهاء العقل كادالة في شتمها
على ثبوتها اما العقل لان الدليل الدال على مشروعية التقليد حجة قول المجتهد لا يمكن ساق
لكونه المعارض للفتن بخلافه احد المعارضين للواقع ويقتضي احدهما دون الآخر من غير ملامح
قيام الاجماع على بطلان الطريق والوقوف لكان مقتضى القاعدة عدم جواز العمل بغير خبرنا
فتوى مجتهد اخر شتم فتوى المفضل منها لكن بقوله لا حظ ذلك الاتفاق يجوز تقليد الاصل
دون غيره لانه المقتضى من الاجماع المرجح واما الفصل فان العقل لا يبدى شيئا جوازا لاحد من المراجعين
مع وجوب الرجوع في الخبرين الى سبيل حكمهما الاجل الخبرين متساظان ان كان الشك في ارضاء
التقليد ثابت بالاصل والعمومات اعني حرمة العمل ببول الغير متعارفة سمعك من امر حجة

في

في وجوب تعليل العلم

بالاجتماع والتعقل فائدة البرج والسر المستمرة وقاعدة عدم التعليل دليل العدد ولا دليل على خروجه
غيره فبقي مندرجا فيها الثالث ان الظن الحاصل من قول العلم اقوى من الظن الحاصل من قول
غيره لان زيادة العلم اشد من كماله فبقي العمل به لان العمل باقوى الظن الحاصل واجبه
القدر المنهين ونحوه الظن بالضرر عند الحاجة والراجح والاخذ بالرجح في مورد عليه بالمنع من
الظن بقول العلم مظا اوى فكثيرا ما يظهر رجحان ظن المفضل على ظن الافضل في كثير من المسائل
الاجتهادية وقرئ بين اقوال المتن في ادلة المسند لان المسند يمكنه ترجيح بعض الادلة
بعض خلاف القامى بالنسبة الى الاقوال ومن هنا يظهر ان اطلاق قول العلم اقوى من غيره
مع كون غير العلم مؤثقا لقول مجتهد خرجي ومبتدأ وأكثر منها اذا علم المفضل علم تكفي يحصل للظن
الاقوى من قول العلم ويجازي عنه بانه ان اريد من منع التنزيه ثبات الشبهة بين العلم والادب
من حيث الظن في حد ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية فمكافاة وان اريد من ذلك ان يوزن
العلم بما يحصل من قوله الظن الاقوى بل احسن المرجحات الخارجية ان الظن في حد ذاته
بملاحظة هذه الامور لا يعتبر بها اضلا كما يشهد به الاجتماع الحاصل والاجماع المتقوله مضانا
لانه لا دليل على اعتبار هذه الظنون في مقام ثبوت الامارة ورجحانها على غيرها بعد ان كان
مقتضى الاصل عدم اعتبارها اذ ليست هذه الظنون مما يحصل باعتبارها نفسها من الاوضاع
المفترية الى الواقع كما لا عليه نحو من المرجحات الداخلية والمفترضة عدم كون هذه الظنون كذلك اذ
باعتبارها فاضلها بمثلها او باقواها من الامارات المعترضة في حق المفضل من غير محيل بسببها في
قول الادب كقوة الظن الموجب في قول العلم الرأى ان مشكلنا من قبل بعارض الامارين و
الدليلين في امكان الجمع بينهما لاخذ مقتضى الارجح الذي هو قنوى العلم ولا يجوز الاحتياط
قنوى المفضل في صورة المعارضة اما الصغر لا اطلاق الادلة الفاضلة بمشروعية التعليل فبجدة
قول المجتهد فانها استاملة لصورة المعارض ايضا واما وجوب الاحتياط بالارجح فليس بين احد مما قلناه
الاشتغال للعدوان الامر به في الخبرين الموقوفين للعدو وما يقال من انه قد يكون قنوى المفضل
للاحتياط اللازم في المسئلة الفرعية فيعارض الاحتياط في المسئلة الاولى بل مرجح عليه في
المقام وتبين ان قنوى المجتهد مندرج في عنوان الخبر لانه غير التعليل لانه غير علمه فالا
الحكمة على وجوب العمل باقوى الخبرين في مقام المعارض شاملة بالنسبة اليه وبه نظر اذ لا سلم
الخبر على القنوى بل هو مشترك في كونه من ملاحظتنا المعنى في الفرع مضانا ان لفظ الخبر الواحد
استعمالا للمشتركة مقابل للقنوى فكيف يستعمل لفظ الخبر عند الاطلاق مع انه يستفاد من مجامع كلام
الاصحاب ان مرادهم من تلك الاجماع هو الخبر الواحد الذي يقع البحث فيه فلا يتم القنوى في مورد

في وجوب تعليل العلم

على الاحتجاج المزدوج ويحوزه احدنا ما ذكره بعض المحققين من ان ما ذكر من كون العلم من قبيل
تعارض الدليلين غير تام فاما ان كان العلم ليس له تعليل او انما هو طريق الى العلم فلا يرد
فيه ما ذكره اما انما يمارس العلم الاجمالي بحالقة واحد من التعليلين فان ما ذكره من ان العلم
مكتوب كل منهما من قبيل وان الامر به في الخبرين لا يجوز الاحتياط فيهما فانه بالضرورة او اريد
المعارضه بين الخبرين فانهم صرحوا بوجوب الرجوع فيهما الى المرجح فكذلك الحال بالنسبة الى المعارض
فدفع بين العلمين بان جميع الاحتجاجات تجري تحتها فبما انه يجب على المجتهد العمل بجميع الاحكام
فمع وقوع المعارض من غير ان يكون امكان الجمع بينهما فبما انه يجب على المجتهد العمل بجميع الاحكام
منها حتى يتبين المفضل وانما فان الاجتماع قائم على وجوب الرجوع الى اقوى الدليلين عند معارضا
وهذا الاجتماع غير متحقق بالنسبة الى الفناوى في كل ما نظر ويجازي عن الاشكال المزبور بان
ما يقتضيه الايراد المزبوره ولزوم الاحتياط على المفضل هو التعليل على تليد العلم المقام الاجمالي
وعبر على حجة من ان ما ذكر من ان الامر بالمقام بين النصين والخبرين مستقيم بعد
ملاحظة معارضا انه لا يفتقر لاحتياط في المعارضه بحجبه قول المجتهد وجواز التعليل في استامارة
لصو المعارضه فالادل عليه كونه مثل هذا العلم الاجمالي فانما من غير وجه التعليل الا ان
يقال بان الاصل في العلم الاجمالي ان يكون باعنا الخبر التكليف فبما ان من جهة ما يقتضيه
لا يفتقر الى العلم ان ما ذكر من ان قنوى المجتهد مندرج في عنوان الخبر غير مستقيم لانصراف الخبر الى
الحكم معناه انما انه لا يفتقر الى الرجوع الى المرجحات المتقوله ووقع المعارضه بين الفناوى في
دفعها من جهة الاحتياط ان المناط في الرجح كون احد الخبرين اقرب مطلقا للواقع سواء كان المرجح
كالاعتدال او المرجح خارجي كطابقته لامارة فوجب كونه مستمرا في الواقع من ضمنون
الافتقار هذا المناط جاريا بالنسبة الى معارض القنوى ان لم يكن القنوى لخلق الخبر فبجدة
فبما ان ما دل على الرجح بالاصدقية في الحديث كما في مقوله عمر بن الخطاب فانما يعلم ان وجه الرجح
هبة الضميمة ليس الا خبر كونه الموضوع اقرب الى الواقع من خبر الغير الموضوع لا خبر كونه زادي
احدهما اصدق ومنها ما دل على ترجح ادنى خبرين فان مقتضى الادبقة هو شدة الاعتماد عليه لئلا
تكون خبر ادنى فاذا حصل هذا المقتضى لحد الخبرين من مرجح خارجي او داخل ابلغ وما يستفاد منه
المطلب على وجه الطهارة على ان يرجح احد الخبرين على الاخر كونه مستمرا في الواقع من ضمنون
كاهم ولو كان الاخرية شهادية او ادبية بينهم بل يفرد به واصله بعضهم دون بعض فبما ان ذلك بان
عليه لا ريب في بديل على ان طرح الامر لاجل ثبوت الرتبة لانه لا ريب في بطلان كونه مستمرا
والا لم يكن مقتضى التعليل على رجحان كل خبر كونه مستمرا في الواقع من ضمنون فبما ان ذلك

في ازالة وجوب تقليد الاجل

روايته الخبر الذي اخبر به بانه يعنون دون بعض مع كونه بحسب لو سلم غير الخاضع وكان
روايته احدان واعل من راوى معارضه الجمع عليه لاختلافه ومن المعلوم ان الخبر المتعدد
بامارة موجب لظن بمطابقته ومخالفته ومعارضته للواقع نسبة الى معارضته فلا العينة
والخلاص ان المناط المستفاد من هذه الاخبار جازا بالنسبة الى الفتوى فيجب فتح فتوى الاعلام
طرح فتوى غيره عند وقوع المعارضة بينهما وقد يود عليه تارة بان المناط المزبور يفتي بليس
بشيء لانه مظهر في اللفظ وليس في الميل للظن المستفاد من اللفظ واخرى بان فتوى المفضلون فيها
تكون معضدا بامارة خارجة بوجوب حصول الوثوق بمطابقته للواقع وثباتها به فباسم مع
انفرادها فيجب العمل بجميع الاخبار دفع تحقيق المعارضة بينهما يجب الاخذ بالادعج بخلاف الفتوى
بان الواجب على المتكلم ان يعمل بواحد من الروايات على سبيل الخبر كما هو المتفق في ذلك القليل
وواجب ان هذه الاخبار انما تقتضي بوجوب الرجوع الى المرجع في صورة العلم بالمعارض والاختلاف
فالدليل المزبور احسن من الذي الخامس مقبولة عن من حمله الخبر رواها المشايخ الثلاثة قال
ابا عبد الله سمر جلين من اصحابنا بينهما منازعة في دين او ميراث الى ان قال فان كانا هما احدا
رجلا من اصحابنا فربما ان يكون التاخير في جهة ما فاختلافها حكمها وكلاهما اختلفا في حديثكم
فقال الحكم منكم به اعدلها وافضلها واصدقهما في الحديث وادعها ولا يلتزم احكامها الا في
الحديث فان هذه الرواية دالة على تقديم قول الاقدم والاصدق والحديث على فوائدهما
عند الاختلاف في حكم الله تعالى وقد يورد على الاستدلال بها بوجوبها ان هذه الرواية على تقدير
ثبوتها لا تها على المدعى معارضته مع سيرة العقلاء المستقرة الى الرجوع الى العالم مطلقا هو
الحال بالاتباع الى مائة الصناعات فانه يجوز لنا سلوك طريقهم فانه يثبتنا لرفع الشرع حول
هذه الرواية رذاعا عن هذه الطريقة غير مستقيم كما لا يخفى ان المراد بالحكم هو فضل الحق
في هذه السوال في منازعة الرجلين في دين او ميراث فلا دالة لها على تقديم فتوى الاقدم وجوب
صحتها بامانة تليق في معارضه الفتوى في فتوى المناط ومنه نظر لاننا من الفتوى لم يثبت
باعتبارها في العلمين ويمكن الجواب عن المناط المزبورة بوجهين احدهما ان الظاهر ان القول بالفضل
ليس الحكم والفتوى لكل من قال بتقديم حكم الاصل فالقديم فواه ايضا وذلك عن طريق الاجماع
فيما عد من الحكمين منهم الحق العسكر صاحب المتابع في الجواز كذا ما هو متفق عليه في الاخبار
الحكم تشمل على الفتوى فاذ اشتهر جوب البناء على الفتوى المرفوعة بالحكم الصادرة من اهل البيت الزم
الفتوى به مطلقا لا قائل بالفضل بين امام الفتوى كما صرح به غيره واحدا من المحققين وانما بان المراد
به معناه الفتوى المتناول للفتوى مثل قوله تعالى في موضع ومن لم يحكم بما انزل الله الا بهدئ الى

في ذكر ازالة وجوب تقليد الاجل

ذلك زيادة عند ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الحكم قول الراي وكلاهما اختلفا في حديثكم فان
المبادر كونه بيان الاختلاف الحكم من الواضح ان الاختلاف في نفس القضاء ليس اختلافا في
الحديث نعم الاختلاف في فتوى وادعوا الامام اختلفا في الحديث نظر الى اشتراك الفتاوى
ورواياتهم في الاستناد الى السماع من الامام ثم لو ما اختلفوا فيكون الاختلاف في الفتوى
اختلافا في الحديث كما يدل عليه قول الامام الحكم ما حكم به امتهما في الحديث فانما الحديث
انما سبب ترجيح الفتوى التي هي منزلة الحديث في القضاء ولا دالة في منازعة الحكمين على
كون الراي به القضاء لان المنازعة بين ما يثبت من جهة الاستنباط في الحكم الشرعي فربما
لا يحكم بينهما بالقعود في القضاء والظاهر ان مزاج الرجلين كان من هذه الجهة لا من جهة الاختلاف
في الموضوع مرجعه الى الادعاء والامكار والامكان لا اختيارا كل منهما حكمه فان فضل الحكومة
يحصل من حكم واحد ومنها ان مورد الرواية المزبورة موضوع كون الاعمال مستندة للحكم فلا نعم
صورة كونه محمولا ولا يوجب عليه بان قوله في الجواب بالحكم ما حكم به اعدلها وافضلها الحديث يدل
على التبع للمد كونه العبرة بقول الله لا يحضرون المورد على ان يمنع من خضاع المورد بكونه
معلوما ولم نعم فربما على ذلك مع ان زلة الاستقصاء في الجواب يبين الفتوى ومنها ان مورد الرواية
المزبورة موضوع المكلف بتقاضيها فلا نعم صورة التبع في هذا القدر بل انفس من الذي قيل ان مع
الحكمين والحكم في مسألة او فرع يصح على وجوه الاول ان يكون المقتضى من اجتماعهم في حديث
منهم اجمع التمسك ان يكون المقتضى صدور الحكم من احدهم ويكون المقتضى من رواية الباين اذ انهم
لما حكم في مقتضات الحكم كالتابع الحقاء والثالث ان يكون مقتضى الصدق من بعض الباين
انقاد حكمه وامضائه ولا ريب ان الفرض المتعارف من جميع الحكمين دائرين القورين الاحقر
واما الصق الاول فمقدمة في الغاية ولم يسمع وقوع ذلك في شيء من الروايات ولو سلمنا الحكم
في الرواية على الحكم المصطلح لم يكن تطبيق على شيء من الصوامع على الاخبارتين فواضح لان من الرواية
صدور الحكم من كل من الحكمين والمفروض في ما بين الصوتين عدم صدور الحكم الا من احدهم
اما على الصق الاول منع ما فيه من نزول الرواية على فرض ادعاءها في ما فيها بعدد كالمزج
قال فقلت انهما معا عدلان مصلان عند اصحابنا لا يفضل واحد منهما على صاحبه قال فقال
لما كان من روايتهم عناق في ذلك الذي حكاه في الخبر عليه عند صاحبك فان الامر بالنظر الى مدرك
الحكمين من الروايات والاخذ بالمتكامل لا يلزم فانه الحكم المصطلح من وجهين احدهما ان مقتضى
المتعارفين ليس لنظر في مدرك الحكمين والآخر في ترجيح احدهما على الآخر والثاني انه انما انما
الحكمان ولم يكن في احد الحكمين من رواية على الاخر في شيء من الاوصاف المذكورة فالمرح هو سبب يمكن

وان هل يجزئ العلم الا

بصدور الحكم من احد الحكماء محل الحكم الاخر ولو حمل الرواية على ما اذا كان الحكمان قد صدق
 دونه واحدة فمع بقائه وامكان دعوى القطع بعدمه عاقله ان الحكمين يقتضيان ج
 فلا وجه للاختلاف المرحوم السادس رواية داود بن الحصين عن ابي عبد الله في رجلين اتفقا
 على عدلين جلافا حكما في حكم وقع بينهما فيه خلاف فترضا بالعدلين فاختلف العدلان بينهما
 عن قولهما بغير الحكم قال لا ينظر الى قولهما فافهما واعلمنا باخاديقنا وادعينا فنفق حكمه ولا
 يلتفت الى الاخر جبروني عن ابي عبد الله في رجل يكون بينه وبين اخر منازعة في
 حق فيفتيان على رجلين يكونان بينهما حكما فاختلفا فافهما حكما قال وكيف يختلفان فقلت كل منهما
 الذي اختاره الحكماء فقال ينظر الى عدلتهما وافهما في دين الله فمضى حكمه والتفت بينهما
 ما قد مشاه في المنزلة والمروى عن الشيخ البلادي عن ابي المؤيد في كتابه الى مالك لا يشرحه
 الحكم بين الناس افضل وعلم في فصل من لا يضيء به الامور واقدمهم في الشبهات ولعلم
 بالجوادة شرعا بجزء الحكم اصبرهم على تكلف الامور واضمحهم عند تضاعف الحكم وقد يور
 على الاستدلال بما يوجب احدهما ما ذكر في المفاخر ان ما عدا الاخر منها بصورة خاصة و
 هي صورة اختيار كل من المتدعين بسلامة الحكومة وقطع الدعوى فلا يتم به المدعى اما الاخر
 منها فلفظ عند ودعوى جبره بالثبوت لا يجرى عن اشكال او ثبوتها ان غاية ما يقتضيه هذا
 الروايات ومفهومه عن جبره على الاعمال في صورة ما يوردها في العدة لثبوتها بغير الاثبات
 فلا دلالة في ثبوتها على وجوب تطلب الاعمال في صورة ما يوردها في العدة لثبوتها بغير الاثبات
 الفاعل القائل الفصل بين الصور المزبورة وغيرها كما نص عليه غير احد من الاصوليين بل قد
 يدعى ان المناط منفع من هذه الصور وبين غيرها واما المناقشة في سند الرواية الاخر فيمكن فيها
 بان كتاب الشيخ البلادي كما القى التبدل في حق كائنه عن جماعة من المؤمنين بل يمكن دعوى ان التناقض
 صدق عنه مستفيض مجزئ العلم بالرواية المذكورة فيها وبورده عليه باضافته رسالة فليس محجة
 انه مثبت عندنا ان التبدل المذكور من لا يورى الا عرقته ولو سلمنا اعتباره هاهنا من حيث السند
 سلم لا لهما على المطاوعة ما يقتضيه الرواية المزبورة هو انه ثبت في النسخة المتضمنة من
 الامام او ثابته الخاص ان يكون منصف بينك الامور فلا دلالة فيها على العمود والتمسك في ذلك
 ينفع المناط او الالة القطعية او بالاجماع المركب غير مستقيم لعدم ثبوت شيء في ذلك في هذا المقام
 مع ان مقتضى التمسك بالرواية في المقام هو اعتبار جميع الشرائط المذكورة فيها في المقام بالفتح
 هو الا ان احاديثهم به الا ان يقال بان ذلك من قبيل المقام المحض وموجبه في الثاني انه قد
 يورده على الرواية الاخر ايضا بان الظان ان الامور المزبورة في الرواية ليست من الشرائط المعبر في

انهم

في ان هل يجب العلم الا

حوار القضا بل هو شرعا لكان الامر حقيقته في مطلق الطلب ليس حجة ان التوجه اذ فيه
 ان الامر مشتق الى الوجوه عند الاطلاق وان صدق النصيب مقتضى مع غلبة المكلف لفتنا
 بل لئلا يعل على اعتباره هذه الشريعة في نفاذها على ما لا يتم كونه من قوله ثم افضل
 هو الاعلية لا مكان حمله على مطلق الاضلية ولو كانت متحققة من جهة الاعلية او
 نحوها من الامور التي يوجبها فضيلة ثم وغرنا بان الظان المتشاور من اخبار المروية
 هو كون كل من الاعلية والاعلية بلغة الوجوه الاخذ بقوله في مقام المقارنة بين الروايتين
 قول الراوي فقلت فانهما على ان يتم يمكن ان يقال بانما يقتضيه صورة كونه من حيث الاعلية البسيطة
 احدهما وثبوت الاعلية بالنسبة الى الاخر فان هذه الصورة خارجة عن مدلول الروايات
 الساتر ما عرفت كلف التام وشرح الرتبة للفاضل الصالح من ان تعلقا للمفوض وجوب اعتبار
 يستلزم ترجيح المرجح على الراجح وهذا في الحقيقة مدلول من الادلة المستدل بها على كبر اعتبار
 المزبور ووجهنا في فقرته الى فرض سقوط الظن في الخارج حيث ان مقتضى هذا الاعتقاد
 كما هو الحق والامن الواضح عند جبرانه فيما اذا تساوى الظان وكان الظن الى حيا من قول
 اقوى لان المساط في الرجحان والمروية في حكم العقل هو الرجحان التخصيصي لعدم دليل مقتضى
 عنه على عكس الاعتقاد به وبورده عليه بان الاجماع قد ثبت على عدم ثبوت تعلقا بمفوضا
 كان الظن الخاص من قوله اقوى من الظن الخاص من قول الاعمال ونولا هذا الاجماع لثبوت
 مرجح عليه في مقام المقارنة وبورده عليه او لا يانه قد ثبت وجوب تعلق الاعمال في صورة كونه
 الظن الخاص من قوله اقوى من الظن الخاص من قول قوله غير مثبتة لك عطف الادلة بما يورده
 بينهما من بعد بقوله وثابت بان تمام الاجماع على ذلك دليل على عدم كون الاستدلال المزبور
 عقليا اذ من الثبوت المقرر ان النواعل العقلية لا قبل التخصيص بل يشير الى ذلك ايضا انما
 على جواز الصلوة خلف المفضل مع رجحان الافضل ونظائر ذلك كثيرة وتوضيح الحال ان المستفاد
 من الادلة الدالة على حجية قول الجتهاد وجواز التقليل هو ان كل جتهاد مستلزم للافتاء وان جرح
 للمناهي يقتضيها ويجوز رجحان الافضل لا يقتضي بوجوب تقليله فبينا انما يثبت وجوب مراعاة الاد
 في مثل المقام والارزاء البناء على الظن مطلقا بل يلزم من قولنا بقاء وجوب ترجيح الجتهاد المتخصص في
 الصفات الكائنة والمكانات الجبلية بوجوب اعتبارها في بناء الجتهاد المتخصص في
 مختلفه فربما يعين البناء على الارزاء وربما يكون البناء على مقتضاه اولى من غيره ولا يثبت كون
 المقام من قبيل الاول الثاني من غير انما يقتضيه من ان الاعمال له مزية ويجوز على المفضل
 متقدم كما قدم في الصلوة وهذا ان رجحان الفاعل لا يورى الا ما يورى والاكما هو الظاهر

في انه يجب العلم

من الشبهة المتأولة له فلا تزي له وجهها ومع هذا فلا يثبت الاستصحاب التاسع انه لو ثبت تقليد
غير العلم مع وجوب العلم والتمكن من قلبه للزم المساواة بين من يعلم ومن لا يعلم والثاني ان العلم
انما الملازمة فلا يثبت العلم باعتبار نقص علمه يصدر عنه لا يعلم ولا العلم باعتبار زيادة
علمه يصدر عنه انما يعلم فاذا لم يثبت العلم بالمساواة بينهما في وجوب التقليد فاما في
الثاني فيكون في المساواة في قوله نعم هل يتصور الذين يعلمون والذين لا يعلمون ويورد عليه
اولا بما ذكره بعض الأصوليين من ان مقتضى الامة الشريعة في المساواة بين من يعلم في الجملة
من لا يعلم شيئا لان النكاح المقتضى في هذا الموضع وهذا لا يصح في العلم لانه باعتبار
علمه في الجملة فيصير عليه انه يعلم وجه صدق الموجبة الجزئية لم يقبل السالبة الكلية لها
مقتضاها واجتماع المتناقضين محال بل قد يستدل بالامة الشريعة على جواز تقليد غير العلم
ذلك لو لم يجوز تقليد لكان مساويا لمن لا يعلم شيئا فانه ايضا لا يجوز تقليده مع وجود العلم
والثاني باطل لمؤنة المساواة فالمقدم مثله وفيه اشكال انتهى ثانيا بان الظاهر ان المراد بغير العلم
تجهها من جميع الجهات لامن كل جهة فلا يلزم تفاوت العلم والجاهل في كل شيء بل يكفي اختلافها
في بعض الاشياء كالفضل والمرتبة او اكثرهما القائلان استقرار مرتبة العقلاء على الرجوع الى
اعلم اهل الخبر ويورد عليه بان الاختلاف في الطريقة يقتضي متابعتها الظن الشيخ فانه ما يرجع
الى العلم لا لاجل انك فافرض حصول الظن الشخصي من قول غيره لا ينبغي من غير توقف انهم لا يتوقف
بمثله في المقام ويورد عليه باننا لا نسلم ذلك مع عكس توقع الاختلاف بين اهل الخبر ولذا يجب
الرجوع الى اعلم اهل الخبر في معرفة اللغات وفي استخراج من المتألفات وادرس الجنايا وفي غير ذلك
من الامور التي يجب العلم بها لانه لا بد من العلم بالمرور وهو وجوب الرجوع الى اعلم
الرواة وادرسهم في النقل واضبطهم واعلمهم وهذا مخالف للشيعة والاجماع الحادى عشر اجماعا
المقولة المعقولة بالشبهة المقولة بل الحنفية الثاني عشر قوله من دعى الناس الى نفسه فم
من هو اعلم منه فليتبوا مقتضى من لتألفان مقتضى هذه الرواية هو انه لا يجوز تقليد اعلم
الناس اليه مع وجوب العلم وهذا لا او مشعر بان لا يجوز له الادعاء فلا يجوز تقليد غيره
اذ لو كان تقليد جائزا لما كان ذلك محررا بل كان راجعا شريعا واجبا كفايا اجماعا فانما
بالخبر بين تقليد العلم وبين غيره بوجوه منها ان تقليد المفضل لو لم يكن جائزا لما جاز لعلم
الامام في تقليد اصحابه بل كان عليهم الاحذ منه بلا واسطة او العلم بان الله لان الناس
بوجوب تقليد العلم بوجوب الرجوع الى الرواية عنه ايضا اما الملازمة فتامة بالاولوية لان
الامام في اولي الانبياء عينا من المجهدين العلم واما باطن الثاني فيبالضرورة والبداهة لان

في جواز تقليد غير العلم

عوام نعم الامام كانوا باخذون معارفهم من الصحابة ولم يكونوا مقتصرين على اخذ
من الامام ثم ورواية ابا نزيل كالتقليد كالصحة في الحق والشيعة المستمرة شاهدة عليه
قد نور عليه بوجوب الاول ان يجوز جواز رجوع الصحابة الى الوسايط والثقات في اسلام
الاحكام وعدم وجوب الرجوع الى الامام فينبغي ان يكون واسطة انما كان لكان الضرر
الخروج نظر الى تصرفك غالبا سيما بالنسبة الى البلدان البعيدة عن المقصود وما يخرج
فيه ليس مستلزما للخروج اذ قلنا يجوز تقليد العلم في خصوص موضوع العلم بالاختلاف
الثاني في الاولوية المزبورة عليه فلا يثبت عليها مقتضى العلم بالاختلاف مثل مقام التما
ما ذكر بعضهم من ان الغالبية تلك لادمنه حصول العلم من قول رواة وتوسايط جاز في
فما ذكره من مع الفارق وفيه ان احمال السهو التبيين فاصل في الاختيار مطاوفي الغالب
قد عرفت حصول العلم في تلك الادمنة لكل احد غير مستقيمة الرابع ان رجوعهم الى القوية في
مسلم لكنه غير بعيد انما الحكمة رجوعهم الى الصحابة مع العلم بالاختلاف وهذا غير معلوم
عنه كيف لا مع ان مخالفة الامام في وجوب القطع بطلان الفتوى لم يمنع احدا من جواز التقليد
مع العلم بطلان الفتوى فضلا عن وقوعه هذا مع ان قياس المجهدين العلم بالامام في نفسه لا لا يخفى
ومنها التبر المستمرة بين اهل التقليد من السابق في هذا الاراد من المعلوم ان عوام كل سمر
في كل عصر من يومنا الى زمرا لا يمتد في لم يكونوا شاذي الرأى في طلب العلم الى الاثر في الجواب
بل كانوا يصعدون على قول كل فاضل جامع لشرائط الفتوى اختلاف مراتب العلم والارادة في غاية
العنفاء والمجهدين والرواة والحدث لا يزال كان ثابتا وكذلك اقل المفضلين من الصحابة ولم يمنع
ان احدا من الرواة او الحديث من جواز تقليد غيره في نفسه والزمهم بالرجوع الى الاصل مع العلم
من الامور المهمة التي ينبغي الاهتمام بشاهاها واعرض عليه بينه وبين احدهما الشيخ من استقرار
الصحابة والتابعين على التقليد بل كانوا باخذون بمقتضى الروايات وفيه نظر ثانيا بان
اختلاف صحابة النبي والامة كان نادرا في اعلمه ومع ذلك فتوى العلم بالاختلاف لا تندرج
ابن ثبات الامام او بعض اصحابه قد علم بتقليد المفضل مع علم المفضل بمعارضته قوله مع
الاختلاف لم يمنع كغيره من العلم بذلك في زماننا مشكل فانا لم نجد اسدا يتخذ منها علم غير
وعلم سائر غيره الا في مخالفة في الفتوى والغالب السامع في تقليد المفضل انما كان مقتضى
غيره منه او عند اختلافهما فيما بينهما لم يثبت لم يثبت او عند علمهم باختلافهما او قد يجاب عنه بان السيرة
المزبورة فاضنه بجدة قول الاختلاف المفضل جميعا وهذا كاف في اثبات المطاوعة العلم بالاختلاف
عندهما اما الادب لم يثبت الحكم الواقعي فلا يفرق في الحال في تقليد من هو جليل العلم بالحكمة وعندهما

في بيان ان العلم

فصل في التبرير الذي هو جواز ان العلم لا يثبت بان العلم في المقام موقوف على
سبيل الموضوعية بالانضمام ان قول المفسر الذي علم يعلم بجائزته مع العلم بجائزته في الواقع
العلم المزبور ليس بجائز في الواقع ثم انه يمكن فيه التبرير المزبورة بوجوده احدهما ان يقال ان قول
المفسر ان العلم لا يثبت بجائزته كان اللازم على المعنى في ذلك وان كان الرذع واقعا وصل
اليها لا من الامور التي تتجلى بالبينة ودشنة الى الابد بل ان العلم لا يثبت على العلم وحده
غرضنا في التبرير هو وقف العلم على العلم واستمراره في العلم بوضوحه الى المعنى
بشيء من الاسباب العادية على العلم بيقين المعنى من دعوى ذلك بان لا يكون هناك مانع
عنه او شرع بحيث يكون له من مقتضى ذلك الرذع الواجب عليه في سائر المقامات و
على العلم بما في الرذع الحق التبرير والامضاء والاضافة ان دعوى حصول العلم بتحقق الشرائط
المزبورة في هذا المقام في صورة حصول العلم التبرير لا اختلاف في الجملة غير مستقيمة الا
بالنسبة الى الشرع الاخير بناء على انه يمكن في نفسه ان العلم لا يثبت في ثبوتها التبرير المستزاد
الكاشفة عن ثبوتها ام الزمان ان بناء على ثبوتها في قاعدة اللطف التي ذكرها الشيخ في ثبوتها
بالعلم والفضل او من جهة وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او من جهة استكمالها عن قول
عليه السلام هذه الاضافات تكون في راسها عن قيام الاجتماع على ذلك او عن قيام مستند معتبر
بمستند اليه من اهل العلم فانه ان كان المراد من ذلك سيرة العقلاء الفاضلة في احوال
الرجوع الى اهل الخبر وان كان مقتضى ذلك العلم باختلافه مع قولنا لا فضل فانه يجوز التكليف
مناقبهم في هذه الطريقة مع عدم ورود الرذع عن المعصية بل مع ثبوت رده نظر الى ثبوت
الفضل العقلاء في مثل المقام فانه من الزم العسر والرجح الاضمار على ثبوتها لا فضل خصوصا
اذا كان المراد به من كان افضل اهل عصره كما لعلمه لظن كلام المانعين واعترض عليه بان
العلم المدعى به ان يكون في شخص لا علم اولى الرجوع اليه من البلدان النائية اولى
العلمين اولى والجائز كما في ما الاول فلان شخص العلم ليس الاكتفاء في اهل الجهاد كما ان
معرفة اهل الاجتهاد في شخص ليس فيها العسر والرجح كذلك معرفة اهل العلم من غير علم في الرجح
وعلمه ان اعلمه موضوعا من الموضوعات المعروفة كاجتهاد يكون احرازها بالرجوع الى اهل
البحر خصوصا بعد احوال اعتبار مطالع النافذ في شخص العلم دون الاجتهاد وادب وورع
بموضوع الفقرة بين المقامين فان شخص الاجتهاد يكثر في الغالب باليقين والشائع ونحوها
مختلفة في الاعلية فان يبين العلم من بين العلماء الموقر في الدنيا امر صعب مستصعب بل
هو مستعذر في الغالب ومطابقا مع هذه البينات كما شاهد في زماننا هذا ما شاهد

في بيان ان العلم

في بيان ان العلم

دعوى اعتبار مطلق الظن في شخص العلم غير مستقيمة لعدم ثبوت دليل علمها الا ان
يقال ان التكليف بتقليد العلم لا يثبت في شخص العلم بالعلم بالاكفاء بالظن كما هو
الحال بالنسبة الى سائر المقامات التي استند سبيل العلم بها في الغالب كما في المعتقدات
وادراك الجواهر والادوات والاشياء العذلة ونحوها ولا يمكن ان يقال ان ذلك انما
يستقيم مع عدم وجوب الاحكام وهو واجب المقام عقلا كما هو مقتضى عدم احكامه فلا
يمكن البناء في مثله على الظن اذ فيه ان الالتزام بالاحكام في المقام في الغالب لا يجمع المحصل
المنقول فيمكن ان يقال بان البناء على الظن في مثل المقام انما يجوز اذا كان التكليف بتقليد
العلم ثابتا على المكلف هو منوع الا في صورة العلم التبرير لا اختلاف في ثبوتها الجاهل والجهل
حفظا لمقتضى ما يقال من ان اصله مقتضى اليقين هو وجوب تقليد العلم مطلقا في ثبوت
وجوبه ولو بالاصل وتفسيره في غلبه الجاهل الذي هو بالظن ما يقع بان ثبوتها بالاصل
المزبور انما يستقيم مع عدم قيام دليل شرعي على التبرير وهو ما يقتضيه بعد احوال العرف
الشائنة بمشروعية التقليد والحاكم ان لا يفتقر الى شخص العلم مستلزما لشرع
الوحي في الغالب ان التكليف به مرفوعا عن لوصاد العلم مقلوما عند المكلف وجوبه على التبرير
او كصريح خصوص المقام وكذا اذا كان المكلف وان لا يكون شخص العلم مستلزما لشرع
النوع كما لو كان العلم معينا عند اكثره بحيث يثبت شخصه على من كان جاهلا به بخلافه
انه يفتقر ويقتضي تقليد العلم في مثل ثبوتها امران احدهما ان يكون العلم معينا عند المكلف
بالعلم او بالظن فذهب بعضهم الى اشتراط العلم في المقام فساكنا بان الظن في المقام دليل على
اعتباره في المقام وتحتج في العلم على سبيل العلم بتخصيصه مستلزما للرجح النوعي ومع عدم وجوب
المعنة لا يجوز له في هذه القاعدة خصه رواية عن خطبة الفاضل بوجوب تقليد
الاعلم المستلزم لوجوب شخصه من باب المعنة وجوبا اصليا غير ما يورد عليه بان غلبة
ما يقتضيه قاعدة الرجح المقام هو عدم وجوب تقليد العلم بالاعلم ولا يقتضي ما يقتضيه
المقلوب بتقليد العلم في هذا التكليف ثابت في المقام كما يدل عليه رواية عن خطبة ومع ثبوت
التكليف الواضح واستدلال سبيل العلم به يبين البناء على الظن كما هو الحال بالنسبة الى سائر
المقامات التي استند سبيل العلم بها في الغالب اولى القول بان الرواية المزبورة منقضية
الاعلم المعلوم عند المكلف لا يقتضي التكليف بالاعلم عند الخطيب مدفوع بان الرواية
المزبورة مبهمة الحكم تكليف وهو وجوب تقليد العلم وحكم وضعي وهو انه يشترط في تقليد البعض
عدم وجوب الاضطرار ولا يثبت ان الموقوف على العلم هو الحكم التكليفي دون الحكم الوضعي كالحال

الأعلى في جوانر تقلد غير

بالعنه الى سائر الاحكام الوضعية بل لا بعد ان يقال ان المستفاد من مجموع الروايات
الزبوره هو وجوب البناء على يقظة الاقوى عند غرض الاما من فنيين البناء على
تقليد من يقظ باعني لانه اقوى من غيره ثم انه يظهر من كلام بعضهم القول بان
في المسئلة بين من يمكن من تخيير الاعلم بطريق التهولة وبين من يتبع عليه ذلك فحين
الاول لانه مشمول الرزانه ولا يجوز الثاني لانه ناعه الخرج في نور عليه بما نقر في محله من ان
الخرج القوي مشمول بوزن لفاع الحكم بالكتابة فلا يجوز قط وانهما ان يعلم تفصيلا باختلاف
الاعلم مع غير الاعلم فانه يوجب عليه تقليد الاعلم في خصوص الطر الزبوره ولا يجزى غيرها لانه
انما الذي له عليه رواية عن خطه المتقدمة وما لا يوافق لان الرجوع الى الاعلم عند
قبحه الامكان الغير لباغ هذا الغرض الخرج فان اشد على اخذ ما وى الاعلم المطلق من غير
بلا واسطة او بواسطة الرسالة او العدل كما هو القالب في باب ما يفسر سائر وابضاها
الى البلدان النائية بقدر الاحاطة والاتقن الرجوع الى غير مرعاة للافضل فالفضل
الحاصل ان المراد بالافضل وان كان افضل اهل عصره الا ان المناط مطرد في الافضل الا انما
بعد مقدار الاخذ من المعلن فلا يخرج في ثبوتنا لثالث لان الاعلم لا يتصديق العلم
بالقوى بل يكون العمل بما وى غير الاعلم اضيق كثر اصابه بالاحسان بل عباد عند اشد
على استخراج حكم المسئلة مثل الاعلم ومثلها اطلاقات الكتاب السنية الواردة في مشرق
المقلد بناء على دلالتها على استلزام السؤال وانه الفرقية الكتمان فان اهل العلم عامر
بقاوا في الفاضل والمثقف فالامر بالسؤال منهم يدل على جوب قبول قول كل واحد منهم على
حدوا خصوصا بعد الاضطرار في العلم فندرة مساواة اهله فيه وشيوع الاختلاف
بينهم فان الامر بالرجوع الى طائفة المختلفين في الادلة والعلم دليل اخر على اشتراك الجميع في
الرجوع وهكذا اية الفرقان اجابا بالحد عقبا لانذار المتقربين من ومن ما يدل على اختصاص
به انذار الاضطرار مع بيان القادة ببقاوتهم فيهم فحينئذ انذار كل من ذر سواء كان افضل
او مفضول او هكذا الامام السائر ما سمع في تقليد المبشرين رواية الامتياز والنوع في
وروايات الحكمية وخصه بمراد في حق ذرانه وابان والفقير والفقر بوقر والمثل فان المسئلة
منها وغيره اما ورد في حجة العلماء كقوله من علماء ابن ابي اسرئيل وقوله من احتجابه
كالقوم باهم اشد فيهم عند يقين افضل بخير عيه وبين المفضول وبها يخرج عن حكم
الاصل القابلية لاقتضاها الى افضل واخر من بعض المقتضين على ذلك بان مقتضى النص في كلا
على جواز اصل تقليد من المناشاة الواحدة المتقدم الى حله منها الاشارة انه ليس في ثبوتها

١٦٨

في جوانر تقليد المصو

دلالة على مساواة الفضل والمفضل عند اختلافهما في حكم المسئلة لا من حيث الاطلاق ولا
من حيث العموم ولا من حيثيات اخرى فان منها ما ورد في جعله طائفة من العلماء من جفا
للمثال القاصر عن ذلك معا له الدين بانفسهم ولا فلا بد من الاعلى المختار في هذه
الطائفة وعند جواز الرجوع الى غيرهم وانه ان كل واحد منهم جازم او عند فناء احد
فهو بمنزلة عن بيان ذلك من هذا القبيل قوله عز من نزل فسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
فان اضافة اسم الجمع الى الجمع لا يفيد الاطلاق بل يحتمل الجمع فلا يثبت فادعيا لا يوجب
لمختار العلماء حتى لو اختلفوا في اشتراط انما هم في فعل لم يثبت وانما انما هو انما هو
عزهم لم يكن هذا الاحتمال بالاطلاق في الواقع فاعمالهم لغيرنا باجبه لا حاشا في حله عند
الاحسان بل على الاخر باعتبار ما فيه من المروية الى اليقين لا من الاثرية او قبل فانه
الافضل في ثبوت فضاء المرجح لم يستفاد من الاعلى عوازا للاستفاد من غيره بل
لو اختلف الاثبات في المخرج فربما يوقف في اصل مرجحهم راسا فاضلا عن مرجح كل حد
مستحيل الخبير وهذا مثل المطلقا الوارد في بيان حكم الخواص لا يرفع منها شي من جهات الشك
وقوته ان السؤال تاسل عن حكم اختلاف المرجح ليس بما علمه من الحكم الاول فحينئذ
كولهم من جفا راسا وخصوصا احد المختارين عينا لم يكن متادنا لما تقدم من الامر بالرجوع اليهم
كالخير ومنها ما دل على وجوب الرجوع الى كل واحد واحد عينا على اساس القواعد المتقدمة
منه ان كل واحد من العلماء اجزة شايبة لولا المفارضة فادعيا فادعيا فادعيا فادعيا
الحكم بدخول المفارضة من معانته منع ويقين احداهما دون الاخر يخرج بل امرج مثل ما اذا لاجب
انذار كل غير عينا وبقدر الاجتهاد في الاستاذين فان الدليل الدال على وجوب انذار الفرقا مما لا
سبيل الى تناوله لما عا ولا لاحد من الغنيين بل الغير العيينة فخرج الامر في الرجوع والاختيار في
العقل فدل عن ثبوتها تقدم اعلان شغل مثل هذا الخبير الوفور عند ما جعلت بحجانه على الامر
ولو سلم حكمه بالخير فحينئذ خرج من الاحتجاج بالاطلاق كالاحتجاج بقرينة البابية
واية الكتمان وقول الخيرة في النوع الشريف فارجوا الادعاء حديثا فانهم حتى عند ارجح
فان قصيده الابن وجو الخبير في القول عقب كل انذارها وكذا قوله ثم نظره حتى علمه كذا
على حجة كل واحد من الروايات على البيان المحفوظ فيه عدم المفارضة اما معه فلا بد من
احد المفارضة منه فقيما ولا يخبر انهم حكم العقل فيه بالخير اذا علم المساواة لانه هو
هذا القسم والقسم الاول لا يتبعان في مادة الخبير الشرعي بين الخبير المفضل من حيث ولا يخلو
موضع النزاع اعني تعارض الفاضل والمفضل ومنها ما لا يابى عن الاخير الخبير الشرعي منها

وَجَوَانِرَ فَلْيُكْفِزُوا

لو لم يكن قد ورد في مقام بيان حكم آخر فالفرق بينهما وبين الأولين أنها فاصران عن
قاعدة التجيز شيئا بخلاف هذا القسم فان له اهلته لذلك لو كان مقتضى الهمزة
التي قبل قوله في خبري خديجة المتقدم اليها الاشارة ولكن انظروا الى دجل منكم يعلم شيئا
من فضايها ما فان اطلاق الرجل ميتا وكل واحد من المتعارضين فيكون دليلا على تجيز
الشريعة فان امتثال الاوامر المطلقة يحصل باثبات قبض الافراد تجزئتها لان قاعدة
الاطلاق وفتح الاعراب بالجهل بقضيتها البناء على التجيز في مقام الامتثال ولا ينافي كونه تجزئيا
نحو ما سميته تجزئة على ايضا لان الرواية استناد التجيز الى حكم العقل المستند الى الاطلاق
وفتح الاعراب بالجهل ومثله ما في مقوله ابن حنظلة لكن انظروا الى من كان منكم مذكروى
حديثنا وقولا الصكرى في رواية الاحتجاج المروية عن نفسه وما من كان من الغفلة
صانها لديه وحافظها نفسه وكما هو عليه متبع الامور مولاة ظلموا ان يعقدوه فان الا
من المحول ارادة جبر الفرد دون الجمع والاستغراق فالمعنى ان للعباد تقليدا احدا من الغفلة
الموصوفين بالادوات المبرورة وهذا يشبه باطلا في صورة الاختلاف كما مذكروى ان ابا
كثير جابا عن السؤال عن يمين علي بن ابي طالب في بنكا على كل من في جينا كثير الغفلة
امرنا وهذا ايضا يدل على التجيز بل قوله انظروا الى دجل لان الاعتماد على كل منهم عسالا
بجواز الامر به جدا بل على التجيز والجواب عن هذه الاخبار ونحوها ما يشاركها في قاعدة التجيز
اهمى عن الرجوع الى ما في المعنى ودواهم على هذا التقدير في مقام بيان التجيز العقلية
حتى يحصل باطلا بل في مقام تحقيق ما يقينه المربع من غيره الى الجاهة وما يدل على ذلك ان
عقرب حنظلة مثل انما ناعى حكم صورة الاختلاف فقال فان اخذنا كل منها الى المتكلمين سدا
من اصحابكم فاختلافكم انهم لو كان في قوله انظروا الى من كان منكم اطلاقا ميتا والى
المقادير لم يكن لهذا السؤال ثابنا وجها ولكن يقين الاسامى الانفة والاعل عند المتكلم
محض الاطلاق الا وان كان له اليه ما ذهب اليه بعد الاطلاق من الجمع في رواية الاحول
الواردة في مقام بيان الفرق بين علماء اليهود وعلماء الانبياء في بيان مقام التكليف للعلماء
المية لان الرجل السائل كان يعلم ان تكليف عوامنا هو الرجوع الى علمائنا لكن اشكل في ان
عوام اليهودية الرجوع الى علمائهم فلا شيء فيه يقتضى الاصل باطلا في قوله اما من كان
مقدود في زمانه امام وبالحكمة الانصاف ان الاستناد في حكم مخالف الاصل والاجامات
المعقولة بالشريعة الى مثل هذه الاطلاقات التي كانت تجري من اصحاب القائلين بعدم التجيز
غاية الاشكال في موضوعات متبعها الشروط التي كان في رواية خديجة ضعيفة كما يدل عليه

فجوات قاید المصو

عن حنيفة لم يصح بكونه من الشهداء. مدعيه رحمه الله. ثم ركب الرجال رواة
الاحتجاج قيل مرابب الضعف. لكن ما من منبر العسكري. لا يعلم بنائب الاخبار
وامكان فيها سوا هذا التصديق. ومما ذكرنا ظهير الجواب عن الاخبار الواردة في مثل هذا
مثل النبوي علماء. امير كاسيت. استر ايل. اما النبوي الذي من ثورق نعاقة احتجوا به كالنبي
فلا يستدل به بعد من حجة مودف على العلم باختلاف اصحابه في حكم المسئلة. واني له
بإثباته مع امكان دعوى العلم او الظن النبوي بعده اختلافهم كما هو لسان في كل جماعة بائنة
معارف. انهم من مخفف واحد سماه من في او من او من يلى في موضعين منه دلاله على
اتفاق الصحابة. احدهما مادة الاهداء. فان الاهداء. كقول الصواعق عند اختلاف معارفهم
لا يفسر الا في مشابهة احدهم مع امة. اخبر عجبوا الاهداء في سابعة الحجج. الثاني في السبب
بالجور فانها طرق قطعية. يتوصل كل واحد منها السبل الى المقصد. كما ان الموصول الى الموصول
المقتضى ممكن في مشابهة كل واحد من الجور. كذلك ينبغي ان يكون شأن الصحابة ايضا كذلك
والا لعمري التشبيه من المعنى. فالاغراض العائدة ولا ريب ذلك لا يفسد ولا يستعمل عند اختلاف
في الاحكام. وهذا واضح. واما الاخبار الخاصة. فيكون المعتقدون من اصحاب الائمة. فاذكرنا
الحجج بعينها ايضا. اذ لم يثبت ان معاصر التعقيد مثلا من اصحاب الائمة. كان منهم من قال بقوله
فان له معنى. فما اغتصبه من المسائل. كان اعلم واخبر منه بغير خلاف. وقوله. ما لا يتفق في جوار
الاعتماد على قوله. وكذلك الكلام في سائر اصحابهم. الماسود بالرجوع اليهم. كما بالوزاد. و
ذكرنا والعزوب. ومن نحوهم بل الظاهر وثقتهم واعتماد الاسماء عليهم. وبقيت من المخرج. وكنهم
افضل من غيرهم. ومطابقه قوله. لا ابلغ. ومنه ما في الشرايع وغيرها. ان نسب المفضل
فامضا. جازون. الامام. لان تشابهه بجوهر الشرف. فيه ايضا دلاله. واخبر على ان
المفضل من حيث هو لا يلو في شيء من مراتب الفضاء والفتوى. مع وجوب الافضل والحاصل ان
اصحاب الائمة. وان لم يكونوا اصحاب النبي. في اتحاد التمسك. واتحاد القول. نظر الى امساك
احباننا الى اختلافهم لقبه. ومخالفه دون اختلاف اصحابه. فالافاضة كان في شانه القاطنة
فلو سلمنا ح. مخالفة قول بعض هؤلاء المخرج لغير الافضل من القضاة. فنقول ان مجرد مخالفة
الواضحة لا يكفي في التمسك باطلا. الامر لا يثبت حجة. قوله. عند علم المشتبه بالخلاف. بل لا بد
مع ذلك من ثبوت العلم بالخلاف. لا نأقول ببعضين. الا علم عند الجهل بالخلاف. كما سنعرضه
بنت عام مقلدي. بان مثلا. لا اختلاف بينه وبين غيره. لم ينع الاطلاق في شيء. نعم. كما كان
مؤيد في الجهل بالخلاف. في الحجة مقلد. عاها. كما يشهد به عدم من ان مادة المقلد بالخلاف.

في انه يجوز للعلماء الرجوع الى المصنوع ابتداء

البحث عن المفاد من غير ان لا هذه الاوامر على جواز تقليد المفضل عند الجواز لا
انتهى كما لا يرد في مقامه وتفضيل القول في المسئلة بين بيان امور الاول قد يوهم انه
على فرض تمامته ادلة الجوزين يجوز للعلماء الرجوع الى المفضل ابتداء واستدانة من
دون الرجوع الى الاعلم ومرة اخرى له لان المسئلة من الخلافات التي يفتقها الاجتهاد
او التقليد ولا سبيل للمقلد الى الاول لقصة عن فهم ادلة القولين فتعين الثاني في تقليد
احد المفضلين بتقليده او بتقليد المفضل اذ يؤول الى الدور والتسلسل كما لا يخفى
البحر في تقليد الاعلم انما يؤول الى المجتهد اذا استدله العلم على جواز تقليد المفضل نعم لو
حصل للعلماء القطع بجواز تقليد المفضل في الواقع جاز له الرجوع اليه ابتداء واستدانة مادام
كون القطع المزبور ثابتا وكذا الحال فيما لو حصل له من ملاحظة الادلة بمعونة واحد من اهل الخبرة
او من الشافعي السامع مع التقلد عن غيره من الخائف لقطع بجواز تقليد المفضل وفيما الشريعة فانه
يجوز له تقليد المفضل في هذا الحال بناء على القول بحجة ظهور الادلة بالتبعية الى العلم
واذا كان المقلد غافلا عن خلاف فرجع الى المفضل صح عمله على القول بجواز تقليده وكذا يصح
ايضا على القول بوجوب تقليد الاعلم اذا كان علمه مطابقا للمفتي فيكون الاعلم الى الاقوى ومطلقا
بناء على القول بان الامر الظاهري يفتي بغير الاجزاء نعم لو قلنا بكون التقليد واجبا شرطا في صحة
غير المقلد ولا يصح علمه بدونه وان كان مطابقا للمفتي فنؤيد احد القولين كما ذهب اليه بعضهم
كان الاجم هو البناء على انشا في جميع هذه الصور لكنه خلاف غاية من الادلة فالجرح هو صحة
ذلك ومثله من يمكن من بناء القرية في العبادات من الملتزمين لوجوب تقليد فانه يصح اعماله
مع تحقق نيته القرية وان كان غاصبا بيبسبب وتلك التقليد قد يقال انه فرض لم يتحقق كما
فان لا لثبات في الخلاف يستلزم الشك في صحة العبادة التي قلدها المفضل فكيف يتحقق الجرح
بالقرية الا ان يقال بانه اذا كان غافلا عن متنافاة التثريب مع قصد القرية يتحقق منه الجرح
بالقرية الامر المستحسن اذا علم باختلاف مجتهدين في الفتوى فهو على منبأ احدهما ان يكون هذا
المعارض من دليلين الفناوى المضادة منه ولو لم يكن عالما باختلاف الاقوى هو البناء على الجرح
في المقام لتبني المستمرة فان هذا العلم الاجمالي حاصل في الغالب لم يتردد من المقلد بل يتردد
بوجوب التحري في مثل المقام والعموم الفاصلة بمسرحيته يتلوه على ما ذكرنا من شهوة بالفتية
الى المتعارضين ايضا ومثل بوجوب تقليد الاعلم في المقام ولعل مستنده قوله في قوله
عن من حنظلة الحكم ما حكم به اعداها واضعها المحدث في منها ان مؤيد هذه الرواية هو
حصول العلم بالتفصيل باختلافها كما لا ينفك عن التناول الغالب بالفتية الى مؤيد حصول

وتكليف المقلد مع العلم باختلاف

العلم الاجمالي يتحقق باختلاف المزبور لان اطلاق الجواز منه في المقام ومما خرج من
ان المؤيد لا يجهل من تمامه فانما اذا كان الجواز بما لا يربط له بما خرج به نعم وقد بان
الاصول في المتعارضين التوفيق في التناظر او قلنا يمكن قبول ادلة التقليد لمصداقها
فلا يبعد القول بوجوب تقليد الاعلم في المقام ايضا اذ اعلم المقتضى كنهه بتبنيها
ما مر ويدل على عدم وجوب تقليد الاعلم في الفتوة المزبورة ايضا فانما الجرح فان تقليد
في ذلك مستلزم للجرح النوعي فيرفع التكليف المزبور بالكلية وتامنه يمان كمن ذلك
معلوما على سبيل التفضيل وخ فان علم مساو انهما في العلم وسائر وجوه الترخي كان مجازا
تقليد انما شاء وفاقا لاكثر الحققين بل لا يعرف في ذلك مخالفا لفتاوى علماء
احتمالات اخرى احدها ما عكس بعض الاصوليين وهو سقوط التكليف اساسا والرجوع الى
الاصولية وهذا مذهب طائفة ان يكون الاصل في فاداة الامارين التناظر وقد بان
الى امكان نحو الاجتماع على خلافه مع ان البناء على ذلك في مثل المقام مستلزم لاجماع
وثانيتها ما حكم على بعض وهو وجوب اخذ بالاقول والظاهر ان المراد به اقل القولين كما لا
بالسنة الى العصر فهو غير البناء على الاحتمال كما يجمع بينهما في المثال المروى عنهم بما يوافق
كما اذا دار الامر بين الوجوب الاستحسانا امتلا فان البناء على الوجوب امتلا بالاقول وموافق
للأخبار طويلا هذا القول ان يكون احدا في فاداة الامارات الوضو وثانيتها الاحد
بما يوافق منها اصولا من الاصول كالاستحسان او البناء على الاحتمال واما العلم بخلافها
مقدار العلم فان علم الاعلم منها تفضيلا فالأقوى هو وجوب تقليد الاعلم في المقام ويدل عليه
رواية عن من حنظلة المتقدمه وان احتمل في نظر اعلمه كل منهما من الاصل بعد العلم بالاماني
بان احدهما اعلم فان قام على تعيين الاعلم منها اماره من الاثار الشرعية كالبناء على
متابعها في صورته العلم بالتفصيل لان العلم الشرعي والوجدان في سواء في تحصيل الموضوع
وان لم يفهم دليل شرعي عليه فاما ان يظن باعلمه احدهما باحد الثبوت المطلق او لا فانه
كان الاول في اعتبار الظن وعده وجهه بل قولان قبل بالاعتبار لان الاحد يصح
القطع بالخروج عن التكليف الظاهري الذي هو التحجير العقل فاضر بوجوبه وبغيره يخرج
ان المستفاد من رواية عن من حنظلة المتقدمه هو وجوب تقليد الاعلم عند العلم بالاختلاف
لما كان متحصلا لاعلم متقدرا بالسنة الى نوع المكلفين ومبني على الغالبية في البناء
على النظر متعينا لانه القدر المتيقن في الخروج عن التكليف التامه وبما لا يرد في
ان تقليد من يظن بعدم اعلميته من حيث كونه كذلك ليس واجبا تعينا في المقام وتقليد

في تكليف المكلف في صحة السيرة باختلاف

نظن باعنيته ما يحتمل ان يكون واجبا على سبيل التعيين فوجب البناء على الثاني في انحصار
 على القدر المتعين والوجه الاخر هو ان يقال ان الشك في المقام ليس اثر بين التعيين
 والتعيين بين المعين لان احتمال الاعليه التي توجب المناقبة عنها فان في كلا الجانبين وان
 عليه بان هذا انما هو بالنسبة الى الحكم الواضح واتا بالنسبة الى الحكم الظاهري المستند
 الى تضاد الاحتمالين اعني الجحيز في الامر فائرين الجحيز والتعيين ايضا فان الاختلاف في
 الاعليه لا ينافي في حجة قول الاخر فيجوز اختلاف الاختلاف بقوله هو مفهوم الاعليه فانه ينافي
 المتعارفة يكون الاخر اعلم للفتنة لوجوب الاختلاف بقوله معينا وورد عليه بان مجرد كون
 بقلبه هو مفهوم الاعليه متنافيا لمقتضى النظر المنظمة المتعلقة بكون الاخر اعلم لا ينافي
 بالمنع من بوازي فقلبه هو مفهوم الاعليه الاعلى تنبذ حجة النظر المفروض قط او في خصوص
 والمفروض عدم ما والاخر هو لزوم البناء على النظر في هذا المقام وان كان الثاني بان لم يترج
 احتمال اعليه احداهما على احتمالها في الاخر ففقدت القاعدة على تقدير وجودها لا علم هو
 في المقام وذهب غير احد من الأصوليين القول بالجحيز في المقام واستظهر بعضهم انما هو
 كالعلم بالسواء والفرق بينهما انظر بالية واستدل بعضهم لبسوث الجحيز في المقام بالسواء
 الفاضلة بمشروعية التقليد بناء على شمولها للتعاضضين اذ لا معارض لها سوى رواية الجحيز
 ختلة المقتضى والنظر فيها الى صحة كون الاعلم مقلوما لانه القدر المتعين من الخلاف
 الرواية المزبورة فالمقتضى للجحيز في المقام ثابت وهو العموم والمانع المذكور في الاعلم في المقام
 غير ثابت فاصالة عدم المانع سائما فيضيد للمعارضه معناه في المقام وورد عليه بان في
 في الرواية المنقذة الحكم ما حكم به عندلها وافهمنا الى في الجحيز في مقام المعارضه
 هو الاعلم الواقع فتعبد به بالمعلوم من غير قرينة غير مستقيم وخ فقول ان عمومنا التقليد
 محققه بالرواية المزبورة ومع احتمال اعليه احدهما لا يمكن التسليم بها في المقام لان من
 قيل التسليم بالعمومات في الشبهات البدوية المصادفة وهو غير جائز ومن هنا يظهر
 المقتضى ليس شائخ في المقام على سبيل الاطلاق القول بان رواية عن ختلة واردة
 في خصوص الحكم والتسليم بها في المقام يتوقف على ثبوت قيام الاجتماع المركب في المقام القدر
 المتعين منه هو موضوع كون الاعلم مقلوما مدفوع بان الاطلاق الاجتماع المركب للمقول في الجملة
 شامل بالنسبة الى هذه الصورة فثبت الاستدلال بها على المدعى الامر الثالث انما شائخ
 ففاضل احدهما عن الاخر فالحكم متابع في موضعين الاول في وجوب الفحص الاعليه و
 عنه والثاني ما ثبت به الاعليه بعد الفصل الاول فالذي صرح به بعض المحققين

في المقارنة المختلف

المحقق عند الشاوي به قال جماعة من المحققين ومنهم من الكلام ما اذا ثبت نفسا
 اختلافهما في الفتوى يستدل به بامور الاول الاصل فان حجة قول كل منهما فيكون
 والباس من التفاضل بينهما وقيل مستوكفة واصالة عند الجحيز في كل من الطرفين
 وذلك لقول ان الجحيز بين القولين المتعارضين ليس حكما شرعيا مستندا من الادلة
 حكم عقلي يفتى من هذا المرح وحينما احتمل وجود الرجحان في احداهما معقلا لا يقين بان
 بل ان يقتصر الا ان يقال بان الادلة معتبرة من الخصوم لا جارات للمثولة فاصبحت
 الجحيز الشرعية في هذا المقام مقتضى الاصل والقاعدة هو الجحيز وبقيته ان الادلة المروية
 محضه برزانه عن ختلة مع الشك في اندراج الفرد المستوكفة في مقتضى كسر
 او في المحض الفتح الجحيز في الثاني اطلاقا في الاخبار والاختلافات فان اطلاقها يقتضي
 اشراط تقليد الاعلم بيقين العلم بالاعليه فيكون العلم بالنسبة اليه مقدمة وورد به
 يجب بحسبها على فاسر شائر الواجبات المتعلقة بالنسبة الى خصوص العلم بقول بان شمول
 التقليد بالنسبة الى المقام ثابت وشمول المحض لها مستوكفة واصالة عند الجحيز
 عن المعارضه في المقام فالأخبر له والثالث القاعدة المفردة في معارض الطرفين من عند
 جواز العمل بالجحيز الاستدلال بالرجحان ويمكن جعله هنا من خريشات عند جواز العمل بالاعلم
 قبل الفحص عن المعارض لان الجحيز في مثل المقام اصل من اصول العلم وان لم يكن كذلك في
 معارض الاخبار فقلبه كما يمكن ايضا ادراج المقام تحت ما اذا استبته الواجب في المقام بل
 لعله منه حقيقة والرابع ان احتمال اعليه احدهما عن الاخر على القول بوجوب تقليد
 عنها يقتضيه ودان الشك بين المعين والجحيز التكليف النفس الامر في فتنه
 في امثال المقام يقال الاصل المعين فان قلت ان اطلاق العموم الفاضلة بالجحيز شامل
 بالنسبة الى ما نحن فيه والقدر الخارج من جهة موضوع العلم بالاعليه فصوله الشك
 والقول بالمنع من جواز التسليم بها في المقام اذ لا اطلاق فيها يقتضي الجحيز صورة المعارضه
 والا لزم القول بعدم وجوب تقليد الاعلم فالأخبر له فقلت ان ارد من ذلك قوله في
 بعض الاحكام الواردة في علاج المعارضه ان انت غير فلا ريب انه مشروط بفقد الرجحان
 والمفروض انه مشكوك فيه وان ارد من ذلك الاطلاقات الفاضلة عنه وعنه التقليد
 انما مقتضى الجحيز ختلة المنقذة الفاضلة بوجوب تقليد الاعلم اذ احادها
 من الاخر في صحة الشك في الاعليه وعدمها لا يمكن التسليم في صحة الاحتمال المزبور بل
 بالاطلاقات المزبورة لان من قبل التسليم بالاطلاقات في الشبهات المصادفة هو متبنا

المجتهد وتكليف المقلد في حق اختلاف

كما نقرر في الاصول فان قلت لا مانع من التمسك باصل عدم الاعلانية في مثل المقام و
 يترتب عليه التحيز والمنافسة فيه بان العمل بالاصل وبطل الفحص عن المعارض ليس بخيار
 فاسد لان ذلك انما هو في الشبهة الحكمية واما المصادفة الموضوعية فمقتضية لغيره في
 عمله جواز العمل به فيها من دون فحص قلت ولا ان اصاله عدم الاعلانية لا تقتضي بنبوت
 التساوي الاعلى قياسا لاصل المتبني الذي لا يعتمد عليه والتحيز بين المعارضين انما هو
 حكم من احكام تساويها وبغير راجح لا راجح ان التحيز ليس كما من احكام التساوي واما الاعلانية
 شرعا بل عقلا ولا يترتب على المستحق الاحكام الشرعية كما ثبتت محله عند ابطال الاصول
 المشتهرة وبموجب عليه بالزام كون التحيز في المقام شرعا مستغادا من الادلة كافي بما يغاير
 الاخبار فبإزالة عدم الاعلانية وغيره من وجوه الترجيح امكن اثبات التحيز على كونه من
 احكامه دون احكام التساوي ثانيا بان هذا الاصل معارض باصاله عدم المساواة التي
 دعوى كونها امر وجوديا شرعا من بلوغ كل واحد من الجتهات مقدار معين من العلم موزون
 زيادة ونقصان الا ان يقال بان اصاله عدم الاعلانية خاكه على اصاله عند التساوي
 ينطبق على اصاله عند التساوي بناء على ان الاعلانية فاقته من شوب التحيز في المقام لان التساوي
 شرط او يقال بان اصاله عدم التساوي ما لا يترتب عليه اثر شرعي من دون واسطة امر عاد
 وهو اعلم به احدهما غير الاخر ولا يمكن اثبات الاعلانية بها الاعلى قياسا لاصل المتبني الذي
 لا نقول به لو يقال بالمنع من كون التساوي امرا وجوديا شرعا بل هو راجح الى امره في وجه
 منه احداهما على الاخر فاما الثانيان جماعة من الاصوليين انكروا امكان تساوي الجتهات في العلم
 انه على فرضه كانه عديم الوقوع في الخارج او نادرة بحيث لا يمكن العلم به وح فيمكن المنع من جزم
 العمل باصاله عدم الاعلانية لان بعد الفحص لقيام ظن التساوي كافي نظاره من نسبتها الموضوعية
 التي لا يجوز فيها الاصل لا بعد التفتيش والحاصل انه كثيرا ما يفتنون عن العمل بالاصل
 الا بعد التفتيش نسبتها الموضوعية ايضا ولعل المقام من هذا البناء وجوده عليه بان مجرد
 حصول الظن الذي لم يثبت اعتباره لا يقتضي وجوب الفحص اجراء الاصل في الشبهة الحكمية
 ما لم يعلم دليله من غير وجوب الفحص فيه كافي الشك في حصول الاستطاعة ومجوعها من جهة
 ان اصاله عدم الاعلانية اصل موضوعي لا على الوجوه الاربعه المتقدمة الفاضلة بوجود
 الفحص في المقام فالأقوى في النظر هو عدم وجوب الفحص عن الاعلانية في الصور المذكورة واما الثاني
 الثاني فنثبت الاعلانية بكتابنا ثبت به سائر الموضوعات العامة وطريق معرفتها هو التساوي
 من اصل الجتهات او الفرائض المعينة للعلم مثل كونه مرجعا للمصلح والعلماء والافقياء او ثانيا

في انه من اجل الفحص عن اختلاف

بالافتقار بين اصل الجتهات ومخالفها والاكفاء بالظن ايضا لا سند سبيل العلم عليه
 غالبا كما مر بنا به وهو يشترط في حجية الظن في المقام بعد فحص العلم فلو تمكن منه
 جزم العمل بالظن او لا فيه فاولا ان قوله الثاني لاصل المتبني ولان سبيل العلم بالاعلانية
 في ان السبيل في فهم مقامه الظن بل هو هذا الجرح النوعي يقتضي بعد وجوب الفحص فلا يجوز
 الفحص ايضا في صورته المتكسر من فحص العلم بتمامه القطع بعدم افضليته الاخر فان قالوا
 انه لا فائدة من الفحص عند الصور بل يجوز له الاخذ بالظن المذكور لكن لا يمكن له
 ذلك بل يجوز له الفحص به لان كثرة اختلاف الظن في موضوع واحد يكون تحيزا بين المأمورين
 الواسعة التي سبقت في الالتزام بقول احدهما خاصة بل الظن ان الاخذ باحتمال الافضلية
 ح حاشا ايضا فان لم يتكسر الخلاف بعد الفحص بقيت الاخذ بقتضي الظن في العلم دون غيره
 بانتفاء الافضلية في غير من الجانبين وكان افضليته كل محله عند الفحص فيكون مقتضى الامر
 على الظن فيه لدوران الامر بين المحظورين بل يجب الفحص لا طرفة عين وهو مقتضى الامر ايضا
 لما مر فندبت شكله الاكفاء بالظن المزبور في مثل المقام وان كان ثابتا بل لا بد من
 على تقدير كونه التحيز في المقام من المقام من الاحكام العقلية من جهة مناقضة اقوى الامور
 وقبح ترجيح المرجوح على الراجح لان غاية ما يقتضيه الظن لزوم رجوعه بوجوب الاعلانية شرعا فان
 لم يكن وجوب تقليد العلم من الاحكام الشرعية لم يترتب على ما هو عليه الظن المزبور اطلاقا
 بعد قيام الامارة الشرعية على اعلانية اسد ما يكون من فهم عليه الامارة بمنزلة العلم
 في نظر العقل فبما لم يعمه معاملة الواقع كافي في شؤنا من التبعة او نحوها على ثبوت الاعلانية
 الامر الرابع اذا علم اشتراكا في مقدار العلم وان احدهما اعلم من الاخر فبينا ولكن شك في محالهما
 في الفتوى فلا بد ان ذلك العلم بما لفت انه راي المقتضية وجوب الفحص عن اختلافهما
 فليبدأ بالاعلم ان ظهر الخلاف وعدمه في غير بينهما ابتداء وجهان بل قولان متشابهان التام
 في ان تقليد العلم هو واجب مطلق او مشروط بضرورة العلم بالاختلاف اذ على تقدير وجوبه
 يجب الفحص من راي المقتضيه والذي يختاره غير واحد من المتفتين هو الاشتراط مستدلا بما مر
 وادد من على الاصل القاض بالاختلاف بناء على ان التحيز في الفحص ليس من اختلاف ولا
 يقول الاعلم مع ظهور الخلافه فما لا اشكال فيه ولا شبهة بخلاف البناء عليه قبل الفحص فانه
 مشكول مرجع الى اصاله الجتهات استصحابا لثقل قاعدته والاقوى عنده الاشتراط ودين
 عليه امور الاول ان مقتضى الاصل عدم اختلافهما في الفتوى وهذا امره بل اصاله على المانع
 الحار في سائر المقامات عند احراز الموضوع به ووجهه بانه مع كونه من الاصول الثابتة

في انه هل يجوز الفحص عن الاختلاف

من جليل انبات الحاد بالاصل منارض مع اصالة عند الامانة على انه ايضا جردى
 الا ان يقال بان الاتحاد في القوي ليس شرط في ثبوت الخبر العقلي والشرع في هذا المقام بل
 الاختلاف مانع فالاصل عدمه وهذا الاصل جاز في المقام بعد ملاحظة كون غير الاعلم مع
 الاعلم ايضا حجة شرعية سائبة كما هو مقتضى الملاحظات الالهة فانها فاضلة بثبوت المقصود
 في مثل المقام والناظر اطلاقات الاخبار العامة والخاصة الواردة في مشروعية التقليد
 القدر والمدرج بينهما يقين هو صورة الجهل بالخالف والناظر السيرة المستمرة من زمان
 الائمة الى هذا الان فان عادة الناس مستقرة في المراجعة الى المفضول مع الجهل بخلاف
 بولهم لقول افضل سلفا عن خلف الا ان يقال بان القدر المتيقن من السيرة المزبورة هو
 صورة عند كون الاعلم معلوما اما هذه الصورة فهي مندوخة فيما دل على وجوب تقليد
 الاعلم من الاصل والمقبولة المتقدمة وجاز بان الاصل لا مسرعة في المقام بعد ملاحظة
 مقام الدليل على الخبر في المقام والمقبولة منصوصة في خصوص العلم بالاختلاف كما ان
 في السؤال فيبصر اطلاق الجواب لهما الا ان يقال بان لفظ السؤال منصرف الى الواقع اذ
 ليست منها فريته بقصد صرا السؤال في خصوص المعلومات فان قوله وكلاهما اختلغا في حاشيتكم
 ظاهرة تحقق الخالفة الواضحة اذ اللفظ موضوعه باراء الحكا الواقعية ولست متعذرة
 في تلاموز معلومة كما انما ثبت من غير اليافا لاصل عدم جواز تقليد من اقبل العلم بالاختلاف
 مضافا الى ان ترك الاستفصال عن صورة عدم الاختلاف ليل على القول بان ان يقال ان
 المناط منفع في المقام فانه ذكر الالاء لعلامه دام ظله العاوي انه بشرط في وجوب تقليد
 كبر الاعلم امر ان احدهما العلم التفصيلي باختلاف الاعلم مع غيره فانه في هذه المسئلة لا يجوز تقليد
 المفضول وانما حجة له بان القرائن الخالصة تشهد بكون السؤال عن خصوص صورة العلم بالاختلاف
 وليس السؤال مطر حتى يكون الجواب ايضا عاما شاملا لكلنا الصورة في الاتحاد بكون الخبر
 الاعلم مبيها ولو كان محض العلم بالا عليه موقفا على ارتكاب الخرج لم يجز ذلك عليه
 مع اجتماع الشرط المزبور في تقليد الاعلم انتهى فثبت ان محض العلم بالا عليه موقوف
 على ارتكاب الخرج نوعا اذ الغالب تقرر حصوله فلا يجوز تقليد الاعلم مطلقا فاجاب بان الخرج
 في الغالب ليس فاصيا بارتفاع التكليف فلو كان ففحص الاعلم عن خبره في نوع التكليف
 في مثل زماننا هذا امكن الحكم وجوب تقليد الاعلم بالكتب ثم قال انما نقول بوجوب
 تقليد الاعلم في خصوص هذا الامر مع تيسر تفحص العلم بالا عليه كما في عصر السيرة وليس منكر
 الخرج المزبور والخرج لا عليه فاما دليل على ارتفاعه مع ان قاعدة المبدأ والناظر العقل

في انه هل يجوز الفحص عن الاختلاف

القول فاضلة بوجوب الانبات بالمنطاع في مثل المقام ثم انما لا بد من تحقق الشرع
 النوع في مثل المقام اذ لا نقول بوجوب تقليد الاعلم الموقوف الى الموراة فانما نقول بوجوب
 الاعلم الذي يكون الرجوع اليه ميسرا كما علم البلد والحصل العلم التفصيلي بخلافه النصرة
 معه في القوي مع ان الحكم بوجوب فاعده الخرج المقام مستلزم عند وجوبه في مثل المقام
 ايضا في الاخبار المتعارضة لان ذلك انما يصيب من موضع البحث مع انه لا بد من ثبوت
 فان الاقضية من جملة المرجحيات التي يجب على المجتهد تفحصها عند وقوع المعارضة بين
 الاخبار فثبت له ان الاجماع قائم على وجوب الرجوع الى اقوى الدليلين ولا ريب ان رتبة
 او الفن باقضية راوي احدهما كاف في ترجيح على الاخر ولا سلم فباء الاجماع على وجوب تقليد
 العلم بالا فثبت عند وقوع المعارضة بين الاخبار فثبت ان الحال بالاستسنة الى المقام فاذا ذكر من
 سقوط تقليد الاعلم مع تيسر تفحصه عن مستلزم بل يلزم بوجوبه في مثل المقام كما علمه في
 ان محض العلم بالا عليه مستلزم للخروج النوعي فان لا بد من ثبوت المقام بين العلمين في الخبر
 فالاصل يقتضي الاول ولا بد من ملاحظة القاعدة في كل مقام تقرر محض العلم فيها نوعا كما في خبر
 المتلفات وادور الجنايات والعدا والادافاة الانساب موزون العمل فيها بمقتضى الخبر
 وهذه القاعدة صحيحة عند الاصحاب حتى عند من يقول بعدم حجة الظن في الخارج ام ظاهرا
 فذلك بان التمسك بالاستناد بحجة الظن في مثل المقام يوقف على امور اربعة الاول وجوب
 التكليف ببقائه في القدر الزائد على المعلومات القائمة عند امكان الاحتياط او عند وجوبه
 الثالث حصول الاستناد الا على الرابع تساوي الظنون ولا ريب ان الشرط الاول منقطع
 المقام فانا لا سلم بثبوت التكليف بتقليد الاعلم مع تيسر تفحصه ومجرد ثبوت الاحكام بقر
 عليه هذا الحال لا يقتضي لك فثبت له ان مقتضى رواية خاتمة التقدمة هو ثبوت
 التكليف بتقليد الاقضية في المقام لان قوله وارضها ما كبر من الالفاظ موضوع للمعاني
 الواضحة وتخصيصه مهم واجب فاذ وجب على المكلف تقليد الاعلم والافق في صورة الاختلاف
 وتيسر عليه محضه وجب عليه الاحتياط بالظن في تيسره اعتبارا على المتين في الخرج
 عن الاستغفار ليعتق فاجاب ام ظاهرا عن ذلك بان الشامل انما سئل عن حال الخبر فانما يمكن ان
 يكون الجواب معلقا على امر مجهول متمم للتكليف بتقليد الاقضية والوجه المجهول عند ذلك
 من هذا القبيل فلابد من ان يكون الجواب معلقا على امر معلوم وهو وجوب تقليد معلوم
 اذا كان مغايرا فاذا ذكر من لزوم البناء على الظن في المقام غير متهم اذ النكاح بتقليد
 منقطع عند تيسر تفحصه البناء على الظن غير مستفاد من الرواية المزبورة فثبت له ان كبر

صل فيما كان المصوّر في

من الاخبار بل اكثرها مستمدة على السوال عن حال المجرب مع ان طريقه الاختيار مستمرة
على عملها على المعاني الواقعية ما لم يتم قريبا على حالها الامر الخامس اذا كان المفضل او
من لا فضل في القوي بحسب الامور الاربعة الى كيفية الاستنباط دور الامور الخارجية
مثل ان يكون المفضل اكثر فصلا من لا فضل وان لم يجد منه فهل يمين انما شدد
الافضل او يتقلب الامر بين ح تقلب المفضل بل اعتبار ما فيه من الوثابة والمجرب
يجوز اوقوال اطهرها الاول لاطلاق دواية غير خطله المتقدمة ومجمل لما في لما
من الوانة القرينة للقول من الواقع بحسب المتعارضة زيادة ملكة العلم وهذا يمين على كونه
المناط المستفاد من المعنوية المتقدمة هو الاقرينة والاولى لاطلاق العلم في الاختصة
كما هو الحال في النسبة الى الاخبار المتعارضة الامر السادس من ان في المفضل هل العرف في
بان يكون افضه في غالب المسائل او يكبر كونه افضه ولو في المسئلة التي ترجع فيها وجهان
اظهرهما في كلامهم الاول وفضله بغض الوجوه مؤثرا وعلى تقديره فالتقريب الاقنعة في
العضد بالنسبة الى البعض الذي هو افضه منه حتى انه لو كان احدهما افضه في مباحث
الطهارة والاخر في مباحث التجارة تقربا لكل منهما فبما هو افضه فيه ويظهر في المناط
في الرجوع اليها والخروج منها او بينهما فيه انتهى الظاهر ان ما ذكره مني على كون المناط المستفاد
من المعنوية لا يخرجها من اولها ونقطة الاقرينة اما لو سلمنا بان الاختيار في العلم مني على
التعبير المحض فان كان احدهما افضه في نوع المسائل وفي اغلبها تقربا وتعلبا وان كان احدهما
افضه في مباحث العبادات مثلا والاخر في مباحث المعاملات كان الوجه هو التجرب لعدم شمول
المعنوية بينهما الامر السابع اذا تساوى في عاكسة الفقاهة والاجتهاد وفاضلا في الدين
والورع عنه قولان قبل بوجوب تقلب الادب والادب متمسكا بالاصل وفي ترجيح المرحوم
على الرابع وان الظاهر الحاصل في قول الادب افضى من غيره وفي كلهما نظريه يمكن ان يستدل
لذلك بقوله في خبر غير خطله المتقدمة الحكم ما حكم به اعدلهما الحديث على كون المتقدمة
منه هو كون كل من لا فضله والاعدل من موجبا للترجيح الامر الثامن ان خلا بوجوب تقلب
الاعلم فان كان احدهما اعلم في الفقه وسائر العلوم فلا اشكال في لزوم تقلب لهما ان كان
اعلم في الفقه مع تساوي في سائر العلوم واما مع التساوي في الفقه والاختلاف في سائر العلوم
العلماء دخل في الفقه كالاصول والرجال والعربية ونحوها فهل يجب تقلب الاعلم في جميعها
او في بعضها او بغيره مطروحة اوقوال الاقرينة انه لو كان في سائر العلوم خل في الاعلية
امكن القول بترجيح على غيرهما الا ان الامر التاسع قال في المفاتيح ان لا خلاف بين الاصحاب

في انه هل حكم غير المقول كذلك

في ان التراجع في زمن العتبه حكم حكم الاستفتاء فيجب المرافعة الى العلم ان وجوب تقلب
الاعلم والافلا واقفا في زمن الخصومة فانما العلم انه كذلك ايضا ويظهر من العادة انه يجوز
التراجع الى المفضل في زمن الخصومة مع التراجع قال لان خطله يتر منظر الامام وممكن ان
التقلب في الفتاوى انتهى وقد يورد عليه بان ما ذكره من تقلب المفضل المعنوية الخاصة
التراجع الى العلماء وما دل على ثبوت الاول انه العادة لا يمكن لا يمكن تخلفها من وجه غير
المتقدمة لاهلها فتنسب بكون الاختلاف ما بينها لو كان التراجع الى الافضل واجبا لوجب بانه
في الشريعة ضد الدليل ولعل القدم بل يمكن دعمه بام السيرة على خلافه وانما قد عرفت
تخصيص العلم مستلزم للرجوع النوعي فليس بواجب تعيين العلم متقدمة للتراجع اليه فلا وجوب
لغيرها بعد عدم وجوبها مضافا الى ان الاعمال بالبيان يفسر واحدا ربي ان كل من علمه التام
بالرجوع اليه في مقام التراجع مستلزم للرجوع الشديد والعلم المتخصص في الدين ان ذلك
مستلزم للرجوع الشديد والعلم المتخصص في الدين لوجوبه بتقلب العلم كما يجب في فضل الاجتهاد
قال لا قوى وجوب عدم التراجع عند العلم الامر العاشر هل حكم غير الاستفتاء من سائر ما يشترط
في مباحث الاجتهاد حكما يجب لاعتبار الامانة او افضه وجهان بل لو كان ادعى ان العلم على
ثبوت الاول في العادة للجهل وجوب الرجوع اليه امتار هذه المقادير الامر الحادي عشر
علم بتقوى المفضل بسماع منه او بواثرا ومخوذة ذلك وظن يتولى لا فضل باخباره بل ويجوز
مجرد الاعتماد على معرفة من ذهب اليه بفضله بوجوب تقلب المفضل او بوجوب تقلب الاعلم في جميعها
بل لو كان اقربها الشك الدال على ثبوت وجه الاول وثبوت الثاني مني على وجهين الاول
الامر الثاني عشر قال في المفاتيح اذا سئل المقلد المقتوم مع ملك من الافضل ان علمه من
قال لا حجة في ترك الفتوى وان لا يعلم بذلك فله الفتوى في هذا الفعل المسلم على الصبر انتهى
الاخفاء للمفضل من الامر الثالث عشر يظهر من جملة من الكفاية اذا اختلف المجتهدون واختلفوا في الحكم
جاز للمقلد العمل بالحكم من دون تعيين من تقلد فيه والافضى عند وجه الغيب في الشك وان
الامر بوجوب العمل على شيء من انواهم هذا التمام لكنه بعيدا يظهر من ملاحظة ما مر
الرابع عشر ان المفضل لعل المقلد من المفضل فيمكن منه فيجب عليه تقلب في مقام تساوي
المفضل منه وهل يجب الرجوع الى الافضل منها قلده في المفضل ولا يمينه وحده او ان
يجمل القول بوجوب الرجوع في كل الامور الدال على وجوب تقلب الاعلم فان مقتضى هذا
رواية غير خطله المتقدمة هو وجوب تقلب الاعلم معذرة فان المسألة منها هو ان حكمه في
ليس يعتبر في الشريعة اذا كان مفاد صامع حكم غير اعلم فذلك في الفتوى لا في المراجعة

في

في تفسير الآله

الحكم

بما ذكره المفضل في صورة العجز عن الإعلال كان الدليل الدال عليه فخرج مما نحن فيه إلى
 عمو الرواية المزبولة واستصحاب ثبوت الحكم في مقام سماعه بالاعتناء
 معارضته باستصحاب الجواب والاستصحاب في المقام بوجوده بالاعتناء لا علم فيهم
 لو شاءوا بطلان واحد منها ثم صاروا لا خلافه منه فالاعتناء وجوبه لعدول الرواية
 المزبولة بخلافه بصفه بصفه أنه اعلم حال صدور الحكم والافتناء فلا يترك المقام الذي هو مورد
 الاستصحاب ثبوت الحكم لمقتضى جاري في خصوص المقام ويحتمل القول بعدم مقتضى الاستصحاب
 الصحة ولزوم الحجج عالما في الرجوع وامكان مع انصاف الاطلاق الى هذه الصفة مع معارضته
 باطلاق التهمة والاحتجاج المفعول بانه لا يجوز الرجوع بعد بطلان الجهد والمعارض بينه اعني
 من دعه والرجوع مع هذا الاطلاق ويحتمل التفضل في المقام بين الاعمال انما اجتمعوا في
 صحة الاعمال السابقة ومنه انما قد اعلمنا ولا يجوز ادعاءها من قبل وقاعدة الجرح قد مر
 في ذلك في مسئلة عدل المجتهد عن الفتوى الامر انما هو من حيث الاعمال من كان اقوى ملكة وشيئا
 بحسب القوة المقررة وتعيينه من اجازي فيهم لاخباره بظايفه والزاما المشار وتلخيصا فيهم
 انواع المعارض تميز بعضها عن بعض في الجمع بينها باعمال القواعد المقررة لذلك كبراريا
 للتقرينات العرفية وبما كانا في شجب من شأن الاصول الفقهية والعلمية ويمكن ان تستخرج
 الاجتهاد وما كان في الاستدلال وزيادة الاستخراج الفعلي في الامدخلية لتفي الاعلانية
 ذلك ان صفته افضل وضعه في فائدة التفضل في الزيادة في الانصاف بالمبدء بحسب ما رتب منه
 في ذلك الاطلاق من الثاني وللعلم الاطلاق اعتبارا بمعرفة مقتضى ما راد به مطلقا لاداء
 للمقتضى الى التصديق والصدق بوجه هذا مخصوص بعرض اهل الميزان وقد يطلق ويراد به الاعتقاد
 الجازم لعينه الصدوق وقد يطلق ويراد به السائل ومقابلته هذا في التميز على كونها
 عبارة عن الجواز لان المنسوب او كونه الصدوق عبارة عن نفس الاذعان وقد يطلق ويراد
 الملكة ولا ريب ان المراد بالمبدء في قولنا المجتهد الاعلم ليس هو الاول وهو واضح ولا الشا
 لان التفضل بحسبه يرجع الى اختلاف مراتب الصدوق شدة وضعفا ويكون المراد بالاعلم
 من كان اعتقاده اشد من اعتقاد الآخر عند اعتباره في باب التقليد مقتضى به لان المعبر في
 الاجتهاد انما هو الاعتقاد الراجح اعني الظنون الجازم وايضا لا مدخلية لتأكيد الامتداد
 عدم في الاقرين من الواقع وقد عرفنا ان تقدم الاعمال انما هو لكونه اقرب مع ان الاطلاع
 على الاعلانية مع مقتضى ومقتضى اخبار الجهد بنفسه عن مقدار اعتقاده مع ان اطلاق الامر
 واراد مقتضى المعبر معروف في الجواز وانما نحن لا نحضر الان شيئا من مثله ولعلنا اشترطوا

فصيح

في المراتب الاعلى

في صيغ التفضل من كون المبدء قابلا للشك وانما مقتضى العلم بمقتضى الجازم ليس قابلا
 لها حقيقة اذ في نظر العلم فاهم غيرا فحينئذ انما العلم من جهة الشك والصدق اما
 المعينان الاخيران فكل منهما يصح بناء التفضل منه عن الثاني لا علم فيطلق ويراد به
 ملكة واقربها وهذا هو المقارن الثاني في الجواز انما هو مقتضى بعض الصفة من مثل ان
 زيدا اعلم من عمرو في الخبر فان المراد به انما كان مقتضى لخال او اخر الحكم انما هو بناء فلا يجوز
 المراد بالاعلم من حيث هو الملكة بالاعتناء لا غير كذا لا ينبغي التسلسل كونه امراد ما علم
 هنا هو المنع الاحتجاجا او لان المراد هو الاعلانية في خصوص المنفعة والاعتناء عن ملكة
 معرفة الاحكام الشرعية مع مزاياها التفضيلية فالافتناء والاعتناء في المقام بمقتضى سد
 ملكة وانما في استنباطا وهذا مثل ما يقال في حق بعض ادباء الصناء بالاعتناء زيدا اسناد
 ترسنت ومباني وتجاري في الاعتراف بالاستدانة بكثرية الاعمال الصادرة وفلها بل ينبغي
 وضعها كذلك لا غير بكثرية الاستخراج وقلته في الاعلانية بل بيشة للملكة وضعها وانما لنا
 فلان زيادة المعلومات ونقصانها اجمع الاستواء في الملكة سببان في تأكيد الظن الحاصل من الفتوى
 حيا ومزاة اجمع اليقين ان تقدم الاعمال انما هو لاجل اقربته قوله من الواقع وتأكيد الظن لاجل
 منه فاذ جعلنا العبرة في مجتهد الاعلانية ما لا يكمل هذا المهم اعني انما كان مقتضى
 للعرض مصافا الى ما ورد انكم اخذتم الناس اعرفتم معا كلاما حيث جعل مناط الاعلانية
 ما يرجع الى جودة فهم مع الكلام لا اكثر ضبط الاخبار فان صاحب الملكة القوية اجود
 فهم للمعاير صاحب الملكة الضعيفة وبالحجة لا اشكال ان المناط في الاعلانية علمنا
 مدخلية في تقريب الفتوى من الواقع ومن الواضح ان قوة الملكة لها مدخلية فانه ذلك
 واما كثرة الاستنباط وقلته فالمدخلية لها حيا نفسا بانه يكون سببا لزيادة الملكة
 اشتدادها فتكون معتبرة كما انما قد يكون سببا لضعفها اي في حيث ان كثرة الاستنباط لا
 يقاد في غالبها بكثرية التثبت ومساندة الضرر وما يوجب ان تضعف الملكة شيئا فشيئا الى
 حيث يرفع حد آخر ان الاعلانية في مبادئ الفقه من الاصول والاعتناء والفتوى والشرع ومنها
 ما لا اشكال في اعتبارها شيئا في الاصول الذي عليه مدار استنباط كليات الاحكام وحيث
 فاذ وقع المعارضه بين الاعلانية في احداهما والاعلانية في الاخر وعي ما هو لادخل في الاستنباط
 فالاعلانية الاصولية مقدمة على الاعلانية فيما عداها كما ان الاعلانية في الفتوى مقدمة على
 الاعلانية في الميزان ثم لو فرض المساواة في ملكة اصل المقامه مع فرض الاختلاف
 في شي من المبادئ معط اعتبار الاعلانية منه جدا اذ لا عبرة بزيادة ما لا يوجب زيادة

في المراتب الاعلى

الفقاه والاجتهاد فالاعلى في القوة العقلية والاكمل في العلم والافضل في النعمان
صاحب الاشارة وبما نقل عن صاحب الكشف ايضا انه يؤخذ بقول الاعلم منها وجهاً في
بعد فرض المساواة في ملكة استنباط الاحكام والاجتهاد وما في المقاييس من الاجتهاد له
في الظن الحاصل من قوله ائوي بقاعدة الاجتهاد والاختيار بقدر المنطق لعله يخرج من
مفروض الكلام الذي هو المساوي من حيث القوة المستلزم للثبوت اوي بين الظن مع قطع
المساوي من الامور الخارجية والحقان فرض مساوي قوة الاستنباط مع الاختلاف في سبب
من المبادئ الموضحة عليها الاجتهاد وهو ان الاطول لا يجمع عن اشكال وعلى فرض جوازها
ما قلناه والطامكان محض الاتفاق على ذلك لا تفاوت فيما ذكرنا بين ان يكون مستند
ويجوز تقليد الاعلم الاخبار والاجتهاد في الشهادة او غيرهما من الاصل والدليل العقلي وفصل
صاحب المقاييس تقدم وجوب الاعلم على التقليد الثاني وعقد الوجوب على التقليد الاول
بان القدر المنطق من جوارها القوم الحاكمين بلزوم تقليد الاعلم هو لزوم تقليد الاعلم في
الفقه لان كلامهم ينصرف اليه فيجب الرجوع في غير ذلك العوالم الدالة على صحة التقليد ومنها
يقضي الخبر لا يعارضه فاعلة الاجتهاد وما دل على لزوم الظن الا ائوي فيه ما عرفت من ان
زيادة العلم في شيء من المبادئ ان اوجب قوة ملكة الفقهه كان واجدا لزيادة الفقهه
مخالف الاجتهاد قطعاً وان لم يوجبها فلا يفتقر لكل الظن الحاصل من قوله ائوي بلزم البناء على
الخبر على تقدير كونه المستند غير الاخبار والاجتهاد ايضا فانها مباح مساويان من حيث المقته
والظن والحكم في مثله هو الخبر فاعلة واتفاقاً لئلا يوسلنا امكان حصول الظن الا ائوي من قوله
مع المساواة في الفقه نقول ينبغي للاختصاص على تقدير كونه المستند في الاجتهاد والاعلم
ايضاً لان المستفاد منها ينبغي ان لا يبعد ما يخطئه استدلاله بلزوم مثلاً بقية الظن الا ائوي واستحالة الرجوع
بلا مرجح ان المناط في الرجوع هو احتمال الظن الذي خلا في احد الجانبين فظهر استفادة المناط
اخبار الرجوع في عارض الاخبار ويما يكون في الاخبار الفاضلة بتقدم قول الاعلم والافقه
لذلك انما يصح ما مر منها بعد فرض المساوي في اقتضاها للاحقة لا المعقولة من العلم والوحد
نوعها بالنسبة الى الاحكام الروائية فان ذلك يدل على ان المذاق في الرجوع مشاعلة قوة الظن
ضعفها بالهش لا ان ينافر منه بان المرجح الروائية كالثبوت فاما ما مر من جواز الرجوع
الى ائوي فلا اعتداد بالمقام كما اشترانا اليه افتقاراً في ما عرفت فيها خيرة من كمال الاصول
لنفي المرد من الاعلم ولا ذكر له ولعلمهم تركه في وادي الدلالة ولما لوه الى مفاهيم العرف كما هو الشأن
في سائر الاصولات لعرفته فمذكروا وجوهاً صاحب المقاييس حيث قال هل المراد بالاعلم والافقه

تاكيد

في عدم جواز تقليد

معدن الملوك والاعلى في القوة العقلية والاكمل في العلم والافضل في النعمان
ما ذكره في قوله في الخبر يقتضي الرجوع هنا الى العرف فكل من يطالع عليه متروكاً انما يعلم بحججه
التي استلحق لعل غير متناه اما ذكرنا كما لا يخفى ومن الشرائط المعتبرة في تقليد الاعلم ما ذكره
الوالي العلامة دام ظله العالي جماعة من الاصوليين ان يكون محدماً مطاباً ان يكون له ملا
يعتقد ربه على رد العرف الى الاصول واستنباط حكم الاصول من دلالتها التفصيلية على
الوجه المستند به عند الفقهاء فلا يجوز تقليد غيره وان كان احداً للحكم عن طريقه غير كماله
والخبر في الغاي القاطع بالحكم وذهب جماعة من المحققين الى جواز تقليد المخبر للمقول الاول
امور الاول الاصل المفترضة بان الامر اثنان من التمييز والخبر يقتضي الاصل هو العرف
واخرى باستصحاب بقاء التكليف الشرعية لئلا يتحقق الزيل وهو لا يتحقق الا مع مراعاة
الشرط المزبور وثالثاً بان مقتضى الاصل هو حرية التقليد وحرية الدين لا يعلم التساوي
فيما الاجماع عليه الثالث الاجتهاد المتفوق في جملة من المكشوف في المقاصد العلمية
الاجماع وافق على انه لا يجوز الرجوع الى الحكم بما هو مستند من الاجتهاد فان الظن ان المسا
من عدم الجواز هو عدم التفوق مع ان حرية الاختلاف مستند من حرية القول والعمل فمقتضى ان
لا يماثل بالفضل بين المقامين المزبورين والاجتهاد مقتضى النظر في وجه الفائدة عدم جواز
الافقه لغير الجهد متفق عليه وقد نقل الوفاق غيرهما ايضا وهذه الاجتهادات محضه القوم
او الاطلاقات الفاضلة بغير عيبه التقليد لانها اخضر منها وقد يورد عليه بطلان من يرد
لفقه الاجتهاد والمجتهدين الى خصوص المايل بل يتم الخبر في سائر الواسط كبر من المسائل فدل ان
لم يقتض على استنباط الباقي الى ايجاز مقبوله عن رخصة فلهذا وبها انظر الى من كان منك قد
روى عن يده ونظر في حال المناوحيهم وعرفا احكاماً فارضوا به حكماً في مد جعلت عليهم
خاكافاً احكام يحكمونهم بفعل منه فانما يحكم الله استحق عليه ان الحد فان قوله لا يرد
احكامنا في الاستغراق العزيم اما لانه المبادر منه واما لان مقتضى العلم لا يستغرق
الخبر من جهة وبما الاجماع على خلافه يقتضي حمله على الاستغراق العزيم وقد يورد عليه وجوب
احدها انها معارضة مع ما دل على جواز تقليد مطلق العالم والعارض بينهما عموم وجوب
هذه الرخصة ثم الحكم وتلك الدلالة نعم الخبر ويمكن دفعه بان المقبول الا ائوي منها ينبغي ان
بالشبهة والاجتهاد المتفوق والاصول المستند وما دل على حرية التقليد وغير ذلك من وجوه
غاية الامر التكافؤ ومقتضاه النشاط والرجوع الى ما دل على حرية التقليد والادنى القاص
بلزوم الاقتصار على تقليد المجتهدين المطلق في المقام ثانياً انها مختصة بالحكم فلا تملك الا ان

وعدم جواز الرجوع الى التجزئة

يقال بان فضيلة الاجماع المركب فاضله بلاء نازد لك في لغوي ايضا تالها انما مقاسنة
مع رواية الجدي في نظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من ضاها ناو قد يورس عليه بانها ضعيفة
بابي خديجة وانجبارها بالثمة ممنوع بان هذه الرواية شاملة بالنسبة الى التجزئة والطلاق
جميعا والمقبولة مختصة بالثاني فيجب حل الرواية على المقبولة وايضا انه لا دلالة في المقبولة
المنبوذة على عدم جواز الرجوع الى غير التجزئة المطلق لخرقها عن جميع المفاهيم المعبرة ولا دلالة فيها
على التحريم وانما القيد المستفاد منه هو جواز الرجوع الى المطلق ويؤيد عليه بان الامر في الرجوع
التبعية فاذا وجب الرجوع الى المطلق بقيت التجزئة الرجوع الى غيره الا ان يثبت بان هذه الرواية واد
في جزئها جعل الطريق ومن البين ان جعل طريق معين لا ينافي وجود طريق اخر وبعبارة اخرى نقول
ان هذه الرواية او شاذة في طريقها الطريقة المتعارفة عند العقلاء من رجوع الجاهل الى العالم
فلا دلالة فيها على التحريم كما يثبت قوله في ذلك وحديثنا اذ من البين ان رواية الحديث ليست شرطا
في نفوذ فتواه الا ان يقال بان هذا القيد وارد في مورد العالي في نظر لان معرفة الاحكام ملازمة
مع رواية الحديث في الغالب تفصيل الكلام انه يستفاد من المقبولة المذكورة استحكام شرطها على
كلها معبرة في التحريم والمعنى غيرهما من تصدي المناصب المقررة للتجربة الاولى الايمان لقوله فيكم
لان غير التزم بحيل للثبوت عند خبر وهو ما في التقليد الثاني ان الذكورية لقوله فيكم بان
هذا الحكم يخص الرجال والاعلى على ان لا يصلح الله انما الثالث العدل الذي لا يصبوا عليه
العلم بقوله اعدتها الراية في كتاب السنن وتكون من تمام ما يحتاج اليه واولها حقيقة اصل العلم بالاجماع
المتعارف لثلاثي ما يحتاج اليه والعلم بالاجماع وبالاصل وبالعلم والحق والتجربة كبقية الاستدلال
وعلى ذلك لم يقوله وعرفنا حكمنا من مفرقها بدور ذلك محال الخائس العلم بالسامع والمسح
والحكم والمشاورة والظاهر والماول ونحوها ما يتوقف عليه فهم المعنى والعمل بوجوبه كالعلم والمبهرج
العام والخاص السادس العلم بالهجرة القيد ويكفي الاعتماد على شهادة الاولين كما اشتمل عليه كتب
الرجال اذ بعد ضبط الجمع من شاول لا يمتنع في الكافي ومراة بحصر القيد بلاغ وافدينان
شاور الى ان اشار بقوله وذكرنا فينا السامع العلم بتبعية اللفظ لغة وعرفا وشرا التنا
ان يعلم من ساطع ادة المقتضى ان خبره في الفريضة وراوة ما دل على الفريضة ان حديثه ليق
مخضاه وهو مؤيد على ثبوت الحكم التاسع ان يكون خاضعا لغير ذلك الاحكام من دونه الفاء
ان يكون مضافا بالعودة القيد نسبة التي لما يقيد على استنباط الاحكام الشرعية من مداركها الكلية
وبها يقيد على الرجوع الى التجزئة التي هي الكلية الحارصين بكونها رواية المقبولة في قدرى حديثنا
الثاني عشر ان يكون ناظر الى الحلال والحرام اعني منبعا في الاحكام الخالصة التحريمية والظاهر هذا

وعدم جواز الرجوع الى التجزئة

العتد وسابقه واد ان مورد الغالب الثالث عشر ان يكون عينا ما بان يكون له ملكة
مقتدر بها على معرفة نوع الاحكام الشرعية الى اربع عشرة ان يكون عارفا بنوع الاحكام بحسب
عليه انه عارف بالاحكام الشرعية ويمكن ان يقال اعتبارا للمعرفة العقلية بنوع الاحكام بل
يكفي القوة والارم من حق اكثر المحدثين غرض ذلك بل قيل بانه يعقد على مركزه له هذه الملكة انه
عارف بالاحكام فيرجع هذا الشرط الى سادس الحامس من الحق السادس عشر ان يكون عارفا
الحق في غير عارفا بالاحكام السابق ثمة ان لا يكون مرتبا واليه سنة بقوله في رجل منكم من
قد يستفاد من المقبولة المزبولة احكام اخرها وجوب الرجوع الى من كان منبعا لهذه الشرط
في الجملة او في جميع الامور اربعة في الامام وعندها وجب الرجوع بما حكم به ومنه ما حكم به في العقلية
في الاحكام الشرعية من غير ثمة كانت وكلية وكوزن الرد عليه كبر على قول ومنها وجوب القول
منه بعدا منها عدم وجوب طاعة قبل صدق الحكم عنه وان حصل العلم بانه يحكم او يثبت
الامر عند منعه من عدم وجوب طاعة غير الاحكام الشرعية واليه ببقوله فادامكم بحكمه
فهو يقتضي عدم وجوب القول في الحكم بالاحكام الشرعية وهذا اعم من ان لا يحكم اضلا او حكم
بغير الاحكام ومنها جواز البقاء على تقليد الميت منها عدم وجوب طاعته اذ ان حكم مقتضى
الطريقة المفردة في الشريعة ولدنا نوحا لا لا ينفصل الا ما خالف لوقه والظاهر منها
حجة قول الجهاد مط الاما حرج ومنها فتوى حكمه على مجيها من ومنها ينفذ فتوى على مجيها اخرى
مخصوصا لما تامل في ان يستنبط اضلا ومنها عدم جواز تقليد القائل لانه ليس عارفا بالاحكام
الشرعية ومنها حجة الاذناء والحكم من غير علم اذ لا بد في شرط معرفة الاحكام الاحكام والافاء
بمقتضاها ومنها وجوب الشك في كونه يستعمل تلك الشرط لان مقتضى وجوبه يستعمل
وجوبها من الخطايا المتعلقة بالمقدمة بل قد يستفاد ذلك من قوله في انظر او منها نفوذ حكم الحاكم
اذا كان في حال الحكم جامعاً لتلك الشرط ثم قد يعجزها او جنبها الخامس من الادلة ان غير المجتهد
لغير عالما بالحكم وانما التقليد طريق لعله وقد في الشيخ في الصيغ الباقية في ذلك من اقل الناس
بغير علم ولا شك من الله لعنه ملائكة الرحمن وملكته العذب لحيته وذر من على قضائه ولا مابة
والاجناد في ذلك متواترة وانما المجتهد في هذا ايضا وظهفنه التقليد عمله بلجهت اده وعلمه واد
لا يوجب له علما او معلوما انه لا بد للمفتي ان يكون مقدما في حكمه ومقدما في مقداده واد
عنده على سبيل الاجتهاد دون التقليد واما القائل في السابق فاذ يثبت ان يكون مقتضى اجتهاده
موجزا لاعتماد عليه يؤيد عليه اما لا فلا ما ذكر من ان التقليد طريق للعمل فيه ذلك فاد
على حجة الاذناء بغير علم مستقيم للمعرف من ان فتوى المجتهد كذا في الطرق الشرعية فاضله

في عدم جواز الترجيح في الخبر

ببطلان الحكم المقتضى من طريق الالزام لا بغيره من جهة الاعتناء بمقتضاه لان
حالته كحال الاصل والعلية من الالزام والاثبات والامتناع في غير ذلك لا يمكن رجوع
الامتناع عن عدم جواز الترجيح بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
في جواز الترجيح والاعتناء بالاعتناء في حقه فلا يثبت في حقه ولا يثبت في حقه ولا يثبت في حقه
جواز الترجيح في هذه الامور بناء على عدم الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
المعنى بامور منها قوله واقا الحوادث الواضحة خارجة عن الالزام والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
عليكم وانما جازانه واعترض على هذا الاستدلال بوجوه احدها انه يمكن ان يكون المراد من
هذه الرواية الامر بالرجوع الى الروايات المروية في السنة الرواية وهو مسلم لكنه لا يقتضي جبه
قول الراوي في ان الامر بالرجوع الى الراوي ثم من ذلك لان مقتضاه حجب قول الراوي بغير
المقتضى منها هو حجب جميع اقواله من روايات وفاديه واحكامه واثباتها ان لفظ الراوي لا يصدق
الا على من كان ناطقا بالرواية بان كثيرا بحيث يصدق على الراوي حقيقته كاهو الحال بالنسبة الى
الصناعات المقررة في كالتاجر وكخونه فلا دلالة فيها على جواز تقليد المجري ان لم يدل على المنع
الان يقال بان جواز تقليد المجري في المقام مستلزم لجواز تقليد مقتضى الاقوال بالاعتناء بالاعتناء
وبين غير ذلك انما لا نقول بجواز تقليد المجري الذي استنبط حجة من المسائل في قول الراوي
تقليد من استنبط كثيرا من المسائل بحيث يصدق عليه اسم الراوي عرفا حقيقته وان لم يكن مثله
في اسم المطلق اضطرارا فانها ان المراد بالحوادث هو الرجوع ولا يثبت انه لا يمكن رجوع جميع
الحوادث الى المجري في هذا فثبت على ان المراد من الرواية هو من كان مجتهدا مقتضاه ان الامر
بالرجوع الى الحوادث الى الروايات في مثل مقابلة المبرور بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
التمسك بها على جواز التبعيض في التقليد وتوضيح ذلك انه يستفاد من الرواية المروية ان
الراوي حجة وجوز الرجوع اليه في مقتضى الاستدلال المبرور واثباتها ما ذكره بعضهم من المنع من
كون الاحكام الشرعية من الحوادث الواضحة ونجابه عنه نارة بالزام كون المسائل التي تقع في محل
الابتلاء من الحوادث الواضحة كما يثبت من ملاحظة العرف لقوى بان ثبوت الرجوع الى المجري في مقتضى
الحوادث الواضحة والاعتناء عليه فيما يستلزم جواز تقليد بالاجماع المركب وخامسها ما ذكره
بعض المحققين من ان الحكم بحقيقته مقتضى اول الرواية لا يستقيم بالنسبة الى المجري في ذلك لا يصح
ان يكون حجة على سبيل الاطلاق مع عدم اعتناء على استنباط اكثر المسائل ولا ينافي ذلك ان يكون
الطلاق غاربا لاحكام ففلا اذ مجرد الملكة والقوة القريبة كافي في صحة الاطلاق بحجة عليه على
سبيل الاطلاق وفيه ان غاية ما في الباب هو قيام الضرورة على عدم جواز تقليد المجري في

في انه من غير الرجوع الى الخبر

مفهوم المسائل التي لا يثبت على استنباطها فكون الرواية المروية من قبل العام
المختص وهو حجة في الباقي ومنها استنباط طرق القواعد على الرجوع في كل نسخة الى
اهل الخبر المعلق بها في امورهم العادية ومقتضاه جواز رجوع القائل الى من هو عارف بالام
الشرعية من غير فرق في ذلك بين المطلق والمجزي اذ لو لم تكن حجة الطريقة كافية شرعا
استعاضم الاحكام لوجب على المعصومين انهم عرفوا لو كان الرجوع واردا في الشريعة ولو
البناء لانه من الامور التي يسم بها اليقين وتثبت اليقين في حقه فقدم المبدأ على العرف في
الرجوع دليل على ثبوت الخبر والاعتناء في هذا المقام ويغير آخر يقول ان مقتضى السنة
هو جواز تقليد المجري ومنها ان نادل من الكتاب السنة على حجة الطريقة المقررة في حق المجتهد
يدل بغيرها على جزمها في حق المجري فيمكن ان يكون مقتضى هذه الآية كالدليل على جواز
المجري بغيرها منهم كذلك كاندل على جواز عمل القائل فيبنيهم ونوضيه ذلك ان العمل بتدليل
الطرق المقررة والملازم المختص بواجب على المجتهد والاعتناء بها والمجتهدين في المسائل من قبل
القائل في استعاضم الاحكام من الادلة كما نص عليه كثيرا من الاجلة فيكون المجتهد حجة على القائل
مطابقا لمقتضى ما بان التكليف بالعمل بالطرق يقتضي المجتهد بعد تحقق القدرة العرفية بلغة
فلا يمكن القول بشمول التكليف للمبرور بالنسبة اليه وما ذكر من ان اقتضاء منزلة السائبة
لم يعمد دليل على ثبوتها وما ذكر من ان انه المقرض فيها بجواز تقليد المجري غير مستقيم لان
المقتضى في الدين لا يقتضي الامع كونه غاربا بنوع الاحكام المتعلقة بالدين ولا يقتضي
من عرف بعض احكام الدين كذا لا يقال ان المجري في حقه كما يظهر من ملاحظة العرف في بابا
على القول بان لفظ الدين كذا في المقام المقرض المحل باللام من الفاظ المبرور الجواب بل من عند
منزلة السائبة منهم بعد ملاحظة استنفاد من الادلة القاضية بمشروعية التقليد وما
ذكر من ان اية المقرض في خصوص الايراد الحاصل من المجتهد المطلق غير مستقيم اذ يصدق
على من جعل من الاحكام الدينية انه يقتضي في الدين حجة لاند رعية مقتضاه جواز الرجوع
والاعتناء عليه ولا ينافي ذلك ان يقتضي لفظ القضاة في خصوص المطلق لا مكانا المقرض فيها
من ملاحظة العرف منها الادلة القاضية على جواز التقليد في جواز الرجوع الى العلماء في مقتضى
الاحكام كاطلاق الاجماع المنقولة على مشروعية التقليد وقوله كما استنبطوا اهل الذكر
ان كنتم لا تعلمون وانه المقرض في خصوص لوارد في الكتاب السنة القاضية بحجة كمال العلم
الاخبار القاضية بالمنع من الاعتناء على وجه مخصوص فان مفهومها يقتضي جواز الاعتناء بالخبر
المروية في الجارح الحسن على حجة قال ويقول العلماء تابعوا وخبر عن ان الخبر حجة على غيره

الحفظ في اشتراط النضط لفظه

يقول سئل العلماء ما جعلت وقوله فانه في مستك على كل من في جبا وكل كثر الغده
في مرنا فانها كما جئت الله وقوله ثم من تمام بابا من العلم عن تقي به كان افضل من ان يعتلي
الف دكته وقوله ثم طلبوا العلم من مظانه واقتبس من اهلها الى غير ذلك من الاخبار
هذه الادلة ثم المطلق والمجزي جميعا لا فوي في نظر موجز ان تغلب المجرى في الشرائط
المعتبر في المقلد بالغ على ما ذكره الشهيد في الذكر في الروضة الضبط وغلبة الحفظ فلو
السيان لا يصح كما في القاضي عند جماعة واستدلوا بالدلالة دام ظله لذلك سنده
الوثوق بقوله واشتقاء الاعتماد عليه فان كل من كان كذلك لا يعتبر بقوله وبدل مفهوم
ما ورد في بعض الاخبار الفاضله بجملة خبر المقلد لا لو فانه في قوله لانه فانه في قوله
دونا القول وقد مدار حصول الوثوق وقد بشر الله وانه اخرى اجوز من غير ما يرس
ثمة اخذت من معارفه في خال لا باس في اجواب الامام في تقرير الكلام الراوي منه وكذا
الراوي فاضل بجواز الاخذ من لا يوثق به فتقرير الامام ايضا فاضل في ذلك في الذكر في الغد
درك الاحكام من دونه وقد يستدل لذلك ايضا بالعنوانات المانعة عن العمل بغير العلم من كتاب
والسنة ومبادل على حرة القلب ومبادل على حرة العقل في خروج منها فتوى الضابط في
غيره من مدعيها ثم ان المراد من اعتبار الضابطية في هذا المقام واشباهه كالراوي القاطن
ومحتمل لا من احدهما ان يرد من ذلك انه يشترط فيه ان يكون حظه اكثر من نسبة
بما ذكره معظم الناس في هذه الصفة والافضل في اشتراط الصفة لهذا المعنى لاحالة بقاء حصة
تقليد فيها اذ كان متصفا بالصفة المزبورة ثم في الشبهة ويطبق غيره به بعدم القائل الفصل
ولا سيما لو كانت شرطاً لكون الحجة وللعمومات الفاضله بشرطه في التقليد وحجة قول العلماء
ولسيرة المسلمين لانها ليست شرطا في الفاضل فكذلك في المنع وبانها ان يكون المقتضى من ذلك انه
بشرط فيه ان لا يكون كثير الشبهة ولا يكون شبيهة خارجا عن العادة وان لا يكون غير متشابهة
في هذه الصفة وهذا هو الاقوى حسن الشرائط على ما ذكره جماعة من الاصوليين ان يكون ذكر القاطن
كان انما اؤتمرت لم يجر تقليد بما يجوز له العمل باجتهادها وقد فعل الشهيد الثاني في هذه الاجماع
على اشتراط الذكورية ويؤيد بها الاخبار من تصاعفها ودينها وقيام اثنين من مقام رجل
في الشهادة غالباً وعدم صلاحيتها لامانة الرجال ومجوز مادل على ان الضبط القوي مرافق
لا تولى القضاء وما ورد من انه لا يصلح عليهم امره مصانفا الى ان العدة في ادلة التقليد والاجماع
والعقل هما لا يجران في عمل الكلام وكلنا الاخبار فانها صفة الشمول لذلك وقد يفصل بين
عمل المرة بقول متاعها وعمل الرجل به فيجوز الاول دون الثاني والنوع المنع مظهر الشرائط

في نظر الاصل في الحفظ والمقتضى

اما على القول بكثرة فظا واما على القول بعدم كمال الاجماع المقتضى في حقه والاضل والشفر عند
امامته وشهادته ممنوعان فالامانة او المنع ومن الشرائط على ما ذكره غير واحد من الاصوليين
العلماء الكتابية والحرية والنظر لفظي ذكرها الشهيد الثاني في حقه ونسب الى الاول والاضل
ولم افسد سئل في اشتراطها نعم قد يستدل لذلك بالاصل ومادل على حرة العمل بغير العلم وبدعا
بما لا يمكن تعليل اشتراط الحرية بقوله شيخنا عبدالمولى لا يتقدم على شيء فانه مقتضى اجتهاد
المجتهد بغير ما كان او نظرا على ما ذكره بامور منها العلم العقول والاعاد والمزاد بالاول ما لا يمكن
خبره في السابق لا يخلو فانه غاده وان لم يمنع مما قلته للواقع عقلا وبثوبه بالاول واضح وكذا
القائلين في المسموعين المسلمين على الاكفاء به في جمع المقامات بل هو من الامور الغير بدستند
كافة اهل الادب ان بل هو خبره وعند كافة العقلاء وبدل عليه ايضا مادل على وجوب العلم ونظر
فان سقوط العلم العادى واخره لان الاصل على العلم العقلي مستانم بلسان العقول في العلم
هنا مقتضى في هذه الشريعة ومنها الظن لا يطبق الا في مقامات العلم عادة وليس المراد من
بل المراد منه ما يصدر عليه علم عرفا وان لم يمنع مما قلته للواقع عادة ذكره في حقه من المقتضى
بمستك بالسياسة المسموعة فانه لو لم يجر الاكفاء به لكان من الحرج ولا من الامور العامة ليقض
الدليل على المنع ولعل على الجواز وقد يستدل له ايضا بمادل على وجوب العلم والتعليم وما ورد
الحسن طلب العلم والاضل ان الاستدلال على المظانما يستقيم اذ كان ذلك مما يصدر عليه
العلم عرفا عن سبيل الحجة او عن سبيل المجاز الشائع المشجج استعماله لا يعرف بالاشاعرة في
الاستعمال المجازي فهذا المقام كما هو الحال بالنسبة الى سائر المقامات ومنها البينة وبدل
عليه كمدل على حجة البينة في سائر الموضوعات والظن انه لا يثبت لاجتهادها في الشافعية وان
ولا مقتضى وهل يثبت بغير العدل الواحد وشهادته او لا وجهها بل فعلا للوجه الاول وهو مادل على
حجبه خبر الواحد مادل على ان الاصل في احوال المسلمين واصحابهم هو الصبر والوجه الثاني لاضل القول
المانعة عن العمل بغير العلم وفصل في المفاتيح بين حق حصول الظن في ذلك وبين عدمه مثبت الاحتماد
به في الاول والثاني في مقتضى هو الاول ومنها ما ذكره جماعة من الاصوليين وهو ان يثبت لظنه انه
يجتهد فيجوز الاكفاء به في الحكم باجتهاده وهو من الظن من قول جماعة منهم حيث يجوز الاكفاء بالامارة
الظنية واحجوا لذلك بان في الاصل على العلم وشهادة العدلين لذلك وجعلها فليس يلزم قبل
حجية الظن مطلقا لانما يثبت الفصل على الظان وبان الاستدلال على الظن مطلق في ذلك هو العلم ومن سئل في
كما لا يخفى مضافا الى شهرة القائل بذلك فيؤيد ما ذكره محمى مادل على قبول شهادة العدلين وسئل
يونس عن مولا الباقية حقه اشياء يوجب على الناس الاخذ منها بظن الحال او لا بان المناهج والذنا

في شرط الحق في اجتهاد نفسه

والتي ياد الله ولا سبب عند اشارة العلامة واعينه واستبد عند الميز والشهيد الى
 وجوب الاجتهاد في ذلك لا يوجب طلب ما في الجميع فالأقوى عند جواز الاكتفاء ومنها ما ذكره بعض
 الفقهاء وهو ان يدعى يكون المقتضى من اجتهاد نفسه فانه مصدق في دعواه ولعل
 اصالة الحق في احوال المسلمين في افعالهم وان الاجتهاد في العلم الاخر فله يصدق في دعواه
 وان يصدق بالامانة فيكون قوله مقبولا وانه بمنزلة عقاده فنعلم كلاما على حجة الخبر
 فان اذا قلنا بجهدنا جامعا للشرائط في حكم من الاحكام الشرعية الفرعية فهل يجوز له ان
 يفتي بجهدنا اخرجنا مع الشرائط في حكم من الاحكام ومثله اخرى لا يجوز ذلك فلا يجوز
 البعض في التقليد فيه وجاز الاول في مذهب المصنف والثاني في حكم بعض الاصويين
 المير هو الاول المستند فيه امولا وكذا الاجماع المتفق في كلام بعض الفقهاء
 بالضرورة عند الخلاف بل يكتفي بالخلاف الشا ان كان يصح له الرجوع في
 كل مسألة الى اي مجتهد شاء قبل التقليد فالاصل في الاجتهاد انما كانت
 الامور القاضية بغير روعة التقليد وحجة قول المجتهد فاما معناه
 هو جواز البعض بان كل واحد من اهل العلم جاز على كل واحد
 واحد من الجاهلين والمقلدين في المنع من جواز البعض مستلزم
 لا يختص الجهد في واحدة بمرور زمانا فان الادلة الشرعية
 وايضا فان كل مسألة لها حكم يختص بها فكأن ينعين
 في المسئلة الاولى الانباع تختص ببعض بل ينعين
 في اتباع من شاء فكذلك في المسائل المتعارضة
 واستدل بعض الاصويين لذلك بان
 لزوم الاقتصار على مجتهد واحد في جميع
 المسائل مستلزم للخروج العظيم غايابا
 فلا يجب طاعة من قد مر هذا
 ان كتاب الاستطاب منتهى
 جادى الار لا يستت
 رى غير من ان يبريد
 الا في المسائل
 كسبها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

تبرئة عرفت المرق
في يومه والى
في يومه والى
في يومه والى

الحقيقة والقيمة الحقيقية
حقيقة واحدة لا تخدع
الإنسان بما هو كائن
ليس له العلم والعلم
ليس هو الشيء الذي يكون

مقال الحنفى الشيرازى

[illegible]

مكتبة
الشيخ
الحسين

الكتاب في بيان
الاعمال الصالحة
والفرائض
والعبادات
والزكاة
والصيام
والحج
والعمرة
والفقه
والفرائض
والزكاة
والصيام
والحج
والعمرة

هو

نور

الشيخ محمد بن عبد الله

موصول

كل شيء
ونابرهان اخر مستقر على التوحيد الحاصي هو ان لا تاتي له
حق في التوحيد فضلا عن التبعوا وادناه في كنهنا انتهى في الامثال الى النظام ثمسبب فكيف
لا ياتي المدين نوح في حق توحيد في الالهية كافي وبما اوجبون لنعمة وانظروا له واحدا لا اله الا
هو اله العالم لا شريك في الالهية وبما فيه من كثرة من جملة الطرائق فيه النظر في هذا العالم
فانه قد ثبت بان ربنا ان العالم كله مخصص لخدمة الالهية بعض اجزاء اعلى واشرف من بعض فان كل

في الاصل الذي على حدة الطبيعة

جوان ولحدنا لم يسمي الا في الكبر وان عالم الاجسام من غير ذلك وعلمنا وعالم الارواح
 من غير ذلك وعلمنا وعلمنا في ذلك ولا يمكن ان يكون العالم الجسماني ولا علمنا وعلمنا
 الارواح في الاصل سبيل خاصة بعضها بعضا وعلمنا بعضا بعضا كارتباط الجسم بالروح واما
 كان ثبوت هذا العالم لان الطبيعة لا يتم الا ان يكون لنا ارض صافية للعالم واما كان العالم
 واحد كان له العالم ارض صافية واحدة لا شريك في الطبيعة كاشريك له في ذاته كما قال الله
 شك في ان يكون في الارض قال واما كان معه له اذ لم يكن له ما خلقه وعلمنا بعضه على
 بعض سبحان الله عما يصفون عالم الغيب للمادة نعم عما يصفون من بالسموات سبع رب الارض
 الغيب سمعون الله فلا تنفون فل من يهد ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان
 كنتم تعلمون سمعون الله فل من في شجرة لو كان فيها لينة الا الله تصدق ذلك ان شجرة
 المعلول لست في عالم الغيب لو جودها اذ الوجوه في كل شيء من شخصه وتخصه عين ووجوه
 ففصل في وجوه شخصه كالا يكون شيء واحد شخصي جودا ولا تخصصا فكذلك لا يكون
 موجودا شخصيا لان العالم الوجوه والشخص شيئا متساويا لا تضاهيها بل بعضها بعضا
 لا فائدة فكذلك العالم لا تضاهيها جودا وتخصه في ارض شيء واحد جودا متساويا
 لا فائدة لما على الارض فذلك هو معنى الاله الذي يوقه بعضهم من فروع العرقد والفرع ينشأ من
 مفرعين لانه كلام خاطي بل شري حاد يثبت الفرقان عن مثال هذا النفسا وبذلك قوله
 جعلوا لله شركاء خلقوا كخلفه فتبنا بخلق عليهم فل الله خالق كل شيء وهو الواحد لها
 اشبه اليما في كتابك في سلكها في علمها رسلها بالبر في الاصل ان يكون هذا العالم على
 الاله فليس في هذا شيئا في الكتب فكذلك امتا وجوه عالم اخر غير عالم سوا كانت فيه سموات
 واصفون واسطفاة وافقه في هذا العالم بالانواع ولا بان يوقه في عالم اخر كان شكله
 الطبيعة في الكبر والكران اذ لم يكن احدهما مجتمعا بالآخرى في الخلا وفيما بينهما والخلأ
 مع فالقول بوجوه عالم اخر اجتماع هذه في العالم المطلق بوجوه عالمين واما انما العالم
 بواحد واحد من الاحتمالين فالاول اعني ما يختص بكون كل عالم كالاخر في السماء والارض
 غيرهما فاعلم من العلم الاول من انه اذا كانت سطفاة العوالم الكثرة غير مخالفة بعضها
 بعض الا في الحقيقة في الطبيعة متفقة في الحركة الطبيعية وفي الحقيقة التي يجرى بها العلم
 في العوالم الكثرة متفقة في المواضع مختلفة فوق ما حدها في سلكها في العلم الذي
 بالفسر بعد الذي بالطبع بالذات من العلو انها كانت مجتمعة متحدة ثم افرقت فبذلك
 في ان شيئا يبدوا وليس شيئا يبدوا وهو الذي في الفرض من صفات ان يزل ويقوى انما

فلا يعلم

او يعلم بالذات فذلك العوالم المنفردة متباعدة ثانيا فبفتح ولا يفتح ابداه ففان قيل ان
 الارضين مثلا وان كانت كثر ما بعد الا انها مشتركة في الارضين امكنها ايضا مشتركة في كونها وسطا لذلك
 العوالم في الارضين فبفتح لوسط المطلق من العالم والارضين فبفتح لوسط المعين من
 العالم بقى انه وان لم يكن شئ من الاجسام المتحركة في الحقيقة لكثرة ما بعد هذا امكنها كثره بالعالم
 لكن يجب ان يكون كثرها على نحو ما يجمع كل تلك الاجسام متمكنا واحدا فيضربها بالامكنة ايضا متمكنا
 ولحد ما مع انه مع بالارض في ذلك لانها لا يجمعها في الحقيقة تلك الاجسام لو حدها اذ لو كانت
 الاخران والباقيان لما وجد احدهما متصلا منها وفتقها الوحداني يختص بالاحتمال الثاني فما
 اشياء البشع لربهم في بعض سائله بقوله انه لا يمكن ان يكون جسم متغايرا لغير الاجسام في الحركة
 والكيفيات ما الحركة في الهيئة العقلية الصورية في ما سبقته اما سبدها في الهيئة العقلية
 او في المركز واما مادة على المركز بالاسقفاه هي لاخذ من الطرفين او غير هذه منها بل على عقاها
 ولكن الذي بالطبع لا يجوز ان يكون الا من هاتان في ذاتها متضادة بالطبع لا باضافة شيئا ذلك
 في كتابك سطاها بالبر شيئا متساويا في الحاشية من كتابك الموسوع بالسماع الطبيعي ونفا بالفسر
 من هذا يعلم ان الحركات الطبيعية في المركز في جميع شيئا او البشع جميعها بالذات العقلية واما
 الكيفيات الحسنة فلا يمكن ان يكون فون شدة شدة في الهيئة العقلية في كتابك المنفرد
 شرح المنفرد كما مطبوع لا سكتة ولولا مخالفة التطويل ليلتلف القول فيه ولكني اخوف من
 بصره فان في الطبيعة ما يوق على النوع الا ثم شرايط النوع الا نفس الاول بكلامه لا بدخله
 النوع الثاني والمرتبطة بالاشياء في ذات النوع الاخر في الحقيقة في الطبيعة الطبيعية
 المختص بالكيفيات الحسنة الموقوفة في العالم ما لا يتخطى في النوع الثاني الا شرايطها
 وهو ان شيئا في عالم يحصل جميع خصائصها كالفوق القاذرة والاشياء والمولد في النوع
 الاخر الاول لم يجاوز الى النوع الثاني كمرتبطة بالاشياء والمرتبطة بالاشياء في حركتها اذ
 فاله يحصل للنوع الاخر الا في جميع الحواس كجميع الحواس في الواجبات ان لا يتعد الطبيعة
 بالنوع الجوهري الى النوع النطقي ولكن الطبيعة قد حصلت في المولد جوهريا لطفا في الضرورة
 جميع القوى الجسمانية كما لها فبفتح فاما القوى النطقية فاما كان للنوع الناطق جميع القوى
 المذكورة الحسنة في النوع الناطق كجميع الحسنة فان لا محسوس ما خلا ما يذكر الناطق
 فان لا كيفيات ما خلا شرايطها في الذات شدة بالضرر كالحركة والتكون والتكسر وقد
 لا جسم متكسر ككيفية ما خلا هذا المبدء فان لا عال مخالفا لهذا العالم ككيفيات محسوس
 فان كان سوا كثره في حقيقة الطبيعة كثره ما بعد شدة بالاشياء فاعلم ان هذا العالم

أصغر
نصف
بعض
بعض

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



والحمد لله

— 4 —

卷之五

۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

۱

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

منه الشكر
الذي
انما هو
على

تاریخ
مجلس
شماره

طاشنہ

مكتبة

وینبائی

فوق

جانچين

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وفقاً لبرهان

ونفاذها واشكالها فكذلك فهم اليقين في الشرف والسياسة في غيورها انفسها وادراكها لمرادها
واما الذين ينادون بالافرة ويقولون الاشياء والاشراك في الحق في كتمانها لا يثبتوا وخلق عليها ما يوجب
منه وتحتفظ **قوله** فاني يد هذا الحق ما رواه ثقة الاسلام في الصحيحين بالشرح والبيان
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله في شأبه في المصنف هو حقيقة في شأبه
برأسه من قوله وقد حقت خبره عان عثمان في رأسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله كيف أصبحت
باليان قال أصبحت في رسول الله موقفا في حق رسول الله صلى الله عليه وآله من قوله وان لكل يقين حقيقة
فما حقيقة يقينك فقال ان يقيني يا رسول الله هو الذي اخبرني في الخبر في العلم هو الذي اخبرني في العلم
يقيني عن النبي اذ قال في الحق في حق رسول الله صلى الله عليه وآله في الخبر في العلم هو الذي اخبرني في العلم
انظر الى أصل الشارح فيها خالدا في حق رسول الله صلى الله عليه وآله في الخبر في العلم هو الذي اخبرني في العلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله هذا عبد الله في الخبر في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
اشياء على ما في الخبر في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
النبي صلى الله عليه وآله بعد شهادته في الخبر في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
كما وردت في الخبر في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
من الصادق عليه السلام ان من لم يقين بوضوح البطلان في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
شان اليقين حين ذكر عند ان يقين في الخبر في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
هذا ان لا يقين في الخبر في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
اليقين على الابد والوعدون ايضا متفادون في قوة اليقين وضعف في قوى منهم يقين في العلم
البري من الحول والقوة الابانة والاشتغال على امر الله وعبادته بظاهرها وظاهرها في العلم هو الذي اخبرني في العلم
خالكا لعدو الوعد والزيادة والتقصا والمدح والذم والقر والذل لا يرى كمالها من عين ربه
ومن ضعف يقينه ضلوق بالاشياء وحصل يقينه بذلك اشبع العادات في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
والشخ في موالاتها وجمعها واما كمالها في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
ما دون والقسم له والجهد لا يزيد في الرزق وينكر ذلك بغيره وفيه في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
ما ليس في قلوبهم والله اعلم بما يكتمون الله من اجابته لعل الله يحكمهم ابراهيم الخواص في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
في البشة كانه سبحة فضة ففان في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
الذي يحيط السموات الارض لا بعد ان يوصلني في يقينه بلا علة في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
يقول يا عين سبي ابدأ بانفس صومك اولا لا تحبب احد الا الجليل الصمد فلما راى نادى يا شيخ في العلم هو الذي اخبرني في العلم هو الذي اخبرني في العلم
ذلك على ذلك التمسك من اليقين ان دون ما في رزقه لم يطلب الرزق بل وقته وعن الصادق

فِي سَاعَةِ
بِالْقُدْرَةِ

نہایت مستحکم

卷之四

توفي في سنة ١٢٠٠ هـ
عن يد من

[illegible]

على الذات فثبت كافي للترديد وانا افئذ وقد برز بدان التثني ما قبله باعينا وجوهها الخافض في
المدام لا ذلة ولا حقيقة ولا بقاء انفسنا ولا حقيقة بايل ما بينها وقد سبق على الحقيقة وعلى الموهبة غا
ومنداهو لمزدهنا وقد برز بدان الله تعالى ما بيننا وبينه من الاوامر والنواهي العديدة والحق كجبه
في قوله تعالى يا حشر على ما فرقت في بينات ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان عليا لا يخشع في ذنوبه ومنه
على استعما الذي شجب الميرود على ما انكره في التمام وبصرف في ذات لا في قنوع والمرداة عليه لشد
شد بدان الصلابة للثبوت لا موالا في ليداري فيها ولا يذام لا كما اخذ قوله لا ثم لان لا يخشع تصغير
اخش انما في فصل من خشن خفونه صند في ذلة الا سائر من بخار فلان خشن في ذلة في ان منته
في التخصيص ما للثبوت كقوله وفيه تصغيرها الا ما لم يفسر بخلاف ان عليا مسمون في ذلة الله
ولما لم عليه سلام الله وتصلب في الاموال الهبة وعكس ما خطه لقوله لا ثم او غايبا في شجر الجحيم
الذي لا يتجا بما يقا من نوم او مذمة في الحسول الذي يبرس من جن فانه الا سائر من جبل مسمون بخو
وقد خلق ذلك على ما يقابل الوصف في فصل استهان النفس التي في ذلة بخو في ذلة برون ايش ومنه قوله
واصله ذات فيكم فان صاحب الكف الاموال الملائكة ليس في بل غايات البين كقولهم استغفر الله انما
يريدون ما في الاثم من الشرب قوله تعالى قد برز بدان الصد وهي ضمها وبذا من معلق بدو الباء فيه كافي في
دل ذلك بهذا على ذلة اي جعله ليل عليه مقرر له فذامه مقدر بل على ذلة ومقرنه لا غيره ولا ثم كون
المقرر في خشن من المقر وكيف لا وهو بخلافه عن الاشياء اظهرها عند العقل لا ثم غايبا في ذلة ومنه قوله
قل هو الله ذلي وهو غير عرضي حاصل باننا ابراهيم استقام له في ذلة لا ذلة على ذلة انما هو في ذلة
لا يحتاج الى دليل بل هو عليه بخلاف غيره فان خفي بذلة او غايبا في ذلة فهو دليل عليه كذلة ولا انما سئل الله
صلى الله عليه وسلم انما اعرف بك قال بالله عرفنا الاشياء اي الحكم في صفاتها من حيث الذات الصفا
يعني ان نظرت الى الاشياء فوجدتها مديرة ومسيرة فانما بالغيرية تقوم ذلتها ولهمها اثارها وصفها
عرفت ولا بان لها باصا فاصنها وجعلها اميدا لا تارة وموتها ثم عزتها بايقانها بانه انما بها
ايه في هذا النظر بالله عرفنا الاشياء وحاصله يقول في الاستدلال بوجوه الصلة على وجوه القول فان
من نظروا في وجوههم من حيث انه وجوه وليست ثم بذامه يظهر له انه نظروا في وجوههم في الاشياء التي لا ينفصل
منه شيئا ويجعله وبسببه معرفة لها موجودة في ذلة لا يذام بل بغيرها ومن ما يقا ما رايته في ذلة
ورايته في ذلة ومعرفة عن بعض ضاد بين صلوات الله عليهم اجمعين تعرف الى في كل شئ من اشياء
ظاهر في كل شئ فانك تظن ان كل شئ وعنه في ذلة منك اطلب ولو سألوك ذلة استدل بك ذلة
يستدل بك ذلة فاما في ذلة مستقر ايل يكون في ذلة من الظهور في ذلة حتى يكون هو الظهور في ذلة
فنت حتى يحتاج الى دليل بل عليك متى بعد حتى تكون لا تارة في ذلة توصل اليك في ذلة ان يكون في ذلة

مكتبة
مجلس
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة

ویناں میں سے ایک

تتمتع بملكها
في الدنيا والآخرة

بالانذار وعند الحقيقة فيمنع من سلوكها جميع الخواص المتشابهين من الغافلين حتى لا يفتأوا والمساكين
وان كانوا على غفلة من غفلة هؤلاء الا ترى انك قد فعلت بملكوهم المشهور من ان يكونوا في غفلة من غفلة
على ما فيها ومدبر ما كانا السد على اهل الرهن لكن لا يحصل لك من ذلك الا على وجهك كما باننا في الجواب لا
ايان حتى لو قد فعلت في ارض بلية ولو لم تكن فيهم انما تجلبك الله فحصل له بذلك كان غافلا في ارضه ما باننا
حتى قاله الروح الامين وقد رجا المخلص فكان في غفلة ما انما الى ان اذ لك عليه قال ما بانك فلا غفلة من
في مثل هذا الحالة وانما اذ الى غير بلية لانه وانما في مقتدر الاية جاشا له في غفلة من غفلة
موجودا فيكون لا يلحق الا بالانذار فيكون لا يحصل بالانذار فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
الانذار عند الحقيقة فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
جميع هذا الغفلة اما على انذار منها فكلما عرفنا ان غفلة من غفلة انما فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
الانذار واما على الاول وانذار فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
بانذاره الى غفلة من غفلة وانذار فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
الا فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
يقترب لهم انما فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
المعصية كان كمن في غفلة من غفلة من غفلة من غفلة من غفلة من غفلة من غفلة من غفلة من غفلة
فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
هو لا يكون فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
بالانذار فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
لنفسه فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
غيره بل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
الانذار فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
في الغفلة وهو الغفلة فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
قال لا يثبت فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
فعل له وانذار فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
انما فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
لما كان فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
الانذار فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل
وقال لهم لا يثبت فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل فيكون لا يحصل

منه من الملائكة

ماسونانجمنه

فانتهى في الثاني

مفتی آفرین
الغفار

والحسين بن علي

المكان

[illegible]

تبرکات

فمنه انزل
الكتاب
الذي به
الهدى

فما الا ما بيننا فان وسئلنا عن عقوبتنا ما كان الله ليضل قوما بعد هذين حتى يبين لهم ما كانوا في
يعرفهم فابروا بغير حق ومن الضان في استنساخه ليس للعباد ما صنع المعرفة والجهل والرضا والفضيلة
والعقوبة وحسن الله ليس على خلقه ان يعرفوا الخلق على الله ان يعرفهم والله على الخلق اذا عرفهم ان يجهلوا
وسئل عن لم يفرشنا من قبله شي لان لا دعته ان ما جعل الله عليه من العباد فهو موضوع عنهم وبما جعله
فلا يثبت هذا المصنوع كبره وروبه في الجوامع النظام والكتب المبسرة كالكتاب والنوحيد الخامس قريب
من انشا والحق او غيرهما فانما من هذا لا يثبت بل صريحها ان معرفة الله تعالى فطرية لا نظرية كسيرة كاد هبته
جمله من حقيقة ما جرى لنا من ان انما كلفوا الا نفياد الى الحق ترك الاستكبار عن قبوله وانما
المعارف لها ما يلبسه الله في فلو عباد لا وعندها خبرهم الحق ثم يكمل ذلك هو ما ينفذ ما بعد العلم والم
فاطاهم حتى يوصلهم الى درجة يقين حكيمة ذلك ما وصل اليه من شجرة النبين وائمة الذين في
تكميل اصحابهم فانهم لم يجهلوا على الاكتفاء والنظر فيمنع كتب عقلا انفسهم بل انما عوم اولي الا
بالنوحيد سائر العقائد ثم الى تكمل النفس والطاغات الرابضات حتى اذا ضاها سلبهم من عالي
درجات الشقاوة انما حصل المحمد الا شربا ردي فدنوا من كبرياء الله تعالى فبذلك متصلة الى البتة
بان معرفة الله بعنوان انه الخالق العالم وان له رضى سخاوانه لا بد من مقام من جهة تعالى يعلم الخلق بما يشي
وما يخلق من الامور العظيمة التي وفتت في الفلوسطاطام فطرية على وتوضيح ذلك انه تعالى لهم بذلك العقبات
او خلقها في قبولهم والهمهم بذلك لاننا اخبرنا على ذلك لفضا بانهم ارسل اليهم الرسل وازل عليهم الكتاب فرفبه
وهي فيه وبما جعله لم يتعلق بهم وتجهلوا غير من الكتاب انفس لا يقد بل نوع خطاب الشارع ومعرفة الله تعالى
قد حصل لهم بل بل نوع الخطاب بطريق اتمام بمراتب كل من بلغت دعوة الله يقع في رايه من الله تعالى
بصدق فانه لو قرأ لا يخبر عنهم بانهم من اخلا لا وفد بر عليه الحق حتى يصدق عليه قبوله وتوكله قال
الواجبات لا فرا لا شهادته وكذا نواثر لا يخبر عنهم بانهم على معرفة تفرقت والبيان على الخلق
ان يجهلوا ما عرفهم الله تعالى وطريق المعرفة والبيان انهم اولا بلهمهم بذلك لفضا بانهم اكلت بلهمهم
بذلك لاننا اخبرنا على اصادهم فلو بهم ثم بعد ذلك بلهمهم دعوا اليه والدلالة على صدق ثم بعد ذلك
يجيبهم الا فرا بالاشهادته وبيان في الجاهل بلهمهم اجمالا بان من لم يحصل في حقه هذا الامور
من اصل الفطرة او كان له مانع اخر لم يتعلو به تكليفه دار الدنيا ويتعلق به تكليفه دار الآخرة فذلك
لهما من ملك عن يمينه ويحيى من تحت يمينه ثم اورد جملة فقر من انما هذا البيان بها نارا والصدق
في النوحيد وفيه سئل الضان من المعرفة والجو اما مخاويل فكذلك المعرفة من صنع الله عز وجل
الخلق مخلوقة والجو وضع الله القلب مخلوق وليس للعباد فيها من صنع ولهم فيها الاختصاص بالكتاب
فاشبهواهم بالانسان خايرة المعرفة فبذلك كانوا من غادين وشبهواهم للكفر خايرة والجو وكافا

في ان العلم القلب بالحق لا يكون الا بالبيان

بذلك كما قرأنا جاعلا خلا لا ولا يوفق الله لهم وخذلان من خذلنا في الاختيار والكتاب انما
واقابهم ثم نريد كراختبا منا فواند لا والى غلط الفطرة والاشاعة ومن وفق الفطرة من
اصحابنا في سيرة اول الواجبات لان اول الرتبة من تربية قلوبها انما هي ان لا يجهلوا بغير حق
اصلا وانما على الله التفرقة بين البين اولا بالانام محض فاما بالاركان الرسل والكتاب فلهما في
على ابد وعلمهم قبول ما عرفهم الله تعالى انما هو من تربية قلوبهم من جهة بالحق والاعتقاد
العلمية المتعلق بالقرآن ما بينه من الله تعالى وليس من قلوبنا الاختيارية وهو وجه ما كونه
بذلك فليبا لطبقا بربنا على المقدما الفاضل على القلب من الله تعالى فانه كونه محلا لله تعالى
وهو الحق وهو صريح الاحادث ثم قال فينا اشكال كان لا يزال ما يجهل بالبيان او انما يجهل
كيفية قول بان الضمان بضم من الله تعالى على القوس ان فقد ومنها كاذبة ومنها كريمة فذلك
انما يجهل على اني هو الا شاعة الصائرين بحق العكس بان يجهل الله كلاما صوابا وبالعكس لا يكون للحق
والصحيح الدائمين لا على راي محققهم ولا على راي مختلة ولا على راي اصحابنا اللهم الا ان نقا نواثر
الاختلاف بان الله يقول بين المؤمنين وبين الكافرين بالادلة لا بالاشكال ان الله تعالى بان
من الملو القلبية والاشكال الفرق بين الجزم والحق بان الجزم من الكيفيات نقضا الفاضل على
والحق من الملو الطبيعية فليس بعد من الصور او قول ان لا خاديت سابقه من جهة ان الله تعالى
الا بانه الى يرتفع بها تلك مخلوقة لله تعالى وليتنا الكتاب الاعمال وفي الا خاديت من جانبان من
جملة عقبت الله على بعض انه يجهل بين الشيطان ليضله عن الحق ويلازمه بالاطلاق والامان المخلوق
الا دعان الفطر لطابق لواقع فينجح لا يلوته ثقافا يجوز الحق عن سكان ان بقا الشكوك لصادقة
على المخلوق من الله تعالى لا واسطة وبواسطة ملكه تكون جويا وظلوا الفصل الكاذب يرتفع في
القول والبيان الشيطان هو لا شك ان الفصل في احد الجزم وقال الشيطان انه نواثر لا خاديت
عن انية الاظهار بان طلب العلم فربما على كل مسلم كان نواثر بان المعرفة موهوبة غير كسبية وانما
عليهم اكلت الاعمال فكيف يكون الجمع بينهما اتوا الذي استفد من كلامهم في الجمع بينهما ان المراد
بالمعرفة ما يوقف عليه حجة الاذلة التي من معرفة صانع العالم وانه رضى سخاوانه يوفقهم
معلما يعلم الناس ما يصلحهم ما يفسدهم ومن معرفة الشيء المراد بالعلم المعرفة التمهيدية كالقوله ما
انه محكم او شدة مبنية وفرقة عادلة في قول الضان المتقدان من قولنا ان الله يعرج على القسايا
انهم وعرفهم ثم ارسل اليهم الرسل وازل عليهم الكتاب فرفبه في نظاره اشارة الى ان الاولي
قدم اشياء على الامر الذي في تلك الاشياء كلها متاف ما يستفاد من الاوامر التي كلفوا العلم قال الشا
ان لقائه قد روعه فربما ما تقدمه فلا شاعة منهم فيقول ان الله تعالى يخلق النوحيد الكفر

الكتاب
الذي به
الهدى

۲۰ في معنى النية كل مو هو على الفطرة

باب في بيان الفرق بين
العلماء والفقهاء

۲۰۰۰

والله اعلم
بما
كان
في
القلوب

تذکرہ شریف

فمنه ما في الدنيا

الكتاب الحقيقى

وعلم من سلف من الانبياء على سبيل كسب النجاة بلالة الميراث علمهم في الميراث الطيف والنفوس في تلك
ومنع على ذلك الصداق الاول من علماء المسلمين في اول من كان ظاهر من ائمة الصوفية فانك تجد من سلفهم
اشكال انك لم تخلو بسد ولا ورك لا حيا لك لا عقل لا ما خرج من اختيارك من الاموال الكمال
والاجال ولا خلق ذلك بؤ ولا امك لا من قبلت منهم من لا يا حيا لا امك لا تلك تعلم يقينا انهم كانوا
ياخرون عن ذلك الصداق الاول كانهم في تلك الحجة اما كان خدما بينهم وبين الامان حصار
من لا يؤلفهم ببق سدد وخر يدع في عترة يغفلون وتجد ان خلق هذا احووا وانما ان يعلم
ما هو عليه من جلاله من الصفا والجلل في العفو القربة والافناء القربة في العفو القربة
على طريقه وانما اختلفوا في ما بين حقيقة ذلك في ما بين الحقيقة في نفس روي
بغير تخالفا عن كتاب شيكا الشريعة في الحقيقة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
ما قد من العفو القربة وجد الربوبية وما خفي من الربوبية في العفو القربة في الصفا في العفو القربة
في الكافي في نفسهم حتى يتبين لهم انه الحق ولا يكف جرتك ان على كل شيء في العفو القربة في الحقيقة
الكتاب المذكور غير ما هو عليه ولا حاله وبما بين بعض في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
الطوسي في بعض اخباره في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
من الجواز كتاب شيكا الشريعة في بعض اخباره في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
وذكر الشيخ في مجاز بعض اخباره في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
اخبر من اهل الفقه في هذا العلم انه كان عند الشيخ في عترة وكان باخذ منه لكنه لا يتوبه كل فقيه
ولم يثبت عند كونه من فقه الصفا في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
وعلى الزيادة من مشايخهم ومن يمتدون عليه محمد بن ابيهم والله يعلم الحق في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
الحجة في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
الا انه في كتابه لا قبله وما بين من الاغتيا في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
مولى الصفا في كتابه الا حصار فيما بين من الاغتيا في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
الشريعة في الحقيقة في كتابه في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
والظفر الاسر في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
جوهر كنهها الزينة في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
لصقة في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
والاغتيا في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة
او خبره كنهها الزينة في العفو القربة في الصفا في العفو القربة في جوهر كنهها الزينة

[illegible]

فقد استقرت على

المستقل اليه بلحاظ واما بفعله فلا يوجب الترتيب وهذا ما لو كانت حقيقة العبودية بمعنى الامانة العبودية
 بمعنى منتهى الشخص مطاوعا بالشيء ما هو معنى الامانة والرتبة بمعنى صفة الشخص مطاوعا بالشيء ما هو معنى
 الامانة فنقول العبودية جوهرية كنهها الرتبة معناه ان ما هو العبودية هو حقيقة الامانة العبودية
 وانما لا يولد له جوهرية في حقه عزية بنفسه تشبهها بالجوهرية الثانية التي هي كنهها في هذا
 وجوهرية ما به قوامها الرتبة بمعنى التشبيه لرب الخلق باخلاصه في جميع صفاته افعاله حتى في الخلق
 والاشياء فيخلق الامانة بل بنفسها بالانقياد الانساني من اجسامها فكانا احيانا انسانا حقيقيا واما
 صبره واما قواه البهيمية وشهوته التي لا تملكها الا بالارادة والارادة هي القوة العقلية الحقيقية
 العبودية لا بمعنى الرتبة بل بمعنى هذا المعنى كما يحكى ان الانسكان الذي في نفسه من رتبة هو جاني الزاهد
 الحكيم وكان في الشرف والاعجاب في الخارج ان يمتنع عن نفسه على نفسه في ان لا يملك
 ما هذا التنازل في انما هو في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 الطبيعة التي هي في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 كنهها واما الخلق باخلاص الرتبة كما في بعض الامانة على ما هو باخلاص الله وفي نفسها بالانقياد
 الجليل في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 حقيقة في الخلق باخلاص الرتبة الا انما هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 او بعد الغاية فلا بد ان يكون موجودا في مرحلة الرتبة في تلك الذي وما كان من الرتبة اي من
 صفاتها واما انما انما في الطبيعة العبودية والخلق في الامانة لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 المحل الذي كانت كثر الحقيقة حيث ان عرفت فخلق الخلق لكي اعرف ويجعل ان يكون انما هو
 من الرتبة من الامانة في تلك المرحلة من نقص العبودية وحقاها وانقيادها وحقاها
 على فريدا الرتبة في الامانة في تلك المرحلة من نقص العبودية وحقاها وانقيادها وحقاها
 المتفرد في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 من حقيقة الرتبة بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 وطريق في الامانة واما في الامانة في تلك المرحلة من نقص العبودية وحقاها وانقيادها وحقاها
 ح على ما في الرتبة ويطاع على في صفة في الامانة في تلك المرحلة من نقص العبودية وحقاها وانقيادها وحقاها
 انما في الرتبة في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 وفيه في الامانة في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 الدنيا والامانة في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 الرتبة في صفة في الامانة في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك

معرفة

من رتبة الرتبة في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 ولو كان على وجه الامانة في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 على حقيقة العبودية واما في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 الى الامانة من الرتبة في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 هو في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 حتى يتبين ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 العبودية وكنهها هو التشبيه لرب الخلق باخلاصه في جميع صفاته افعاله حتى في الخلق
 بذلك في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 الانقياد الى العبودية في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 الى انما هو في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 عنه في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 التشبيه لرب الخلق باخلاصه في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 ذلك ما ذكره في صفة العبودية في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 هي في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 كان في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 بونظا في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 وتوضيحا في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 ذلك مع ان في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 ذلك في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 برتبة في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 الفلاح في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 على في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 والعبودية في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 الذي واما في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 فان في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 بحر في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك

عبدية

في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك
 في ان لا يملك في نفسه بل هو جاني عن نفسه في ان لا يملك في نفسه في ان لا يملك

اشك الحشد المشهور في العظام الزخرفية

[illegible]

اللغة

اللغو وحاصل ان النبي صلى الله عليه وآله كان مرتبة نورا ابدوا ما يقيدون على طول مدة عمره الشريف
 وكان محمد لما نوحى الوحي والحمام من رجاك المخرقة وما يقيد الدابة لترا بقية ذنبا بالنسبة الى الدابة فلا حقة
 ولذا قال صلى الله عليه وآله اني لا استغفر الله كل يوم سبعين مرة من غير ذنب فكان صلى الله عليه وآله يطلب
 زيادة مراتب معرفته حتى لا يفاض عليه تأييدان ولما استكمل هذه الاستكمال ما يلبق بمادته
 بنيت من قاضته لقول الله تعالى في سورة النور في قوله تعالى في سورة النور في قوله تعالى في سورة النور
 الى جوار القدس عليه السلام وادناه منه عالمه عو مد عمره الشريف لم يخلو واحد فلو ان ملكه من
 ما علمه من الله صلى الله عليه وآله ان الله على الغائب من العلم ينفع من كايا لا يغيب من هذا الغيب الى الله
 المعلوم من الله الشريف فهو عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله في قوله تعالى في سورة النور في قوله تعالى في سورة النور
 صلى الله عليه وآله لو كشف الغطاء ان ردت من حيثها هتكت في مقرر الكلام ويجعل مكانه في قوله تعالى في سورة النور في قوله تعالى في سورة النور
 الشك في ان كنهه الواسع في غير مقوله البصر في قوله تعالى في سورة النور في قوله تعالى في سورة النور
 المتعذر المتعذر من غير المقابلة لا تتأمن الا في قوله تعالى في سورة النور في قوله تعالى في سورة النور
 ما ذكرنا من مطابق الحكم بالوجود على الحقيقة الواقعة نفسها لا حقيقة غير مقيد بزيادة كونهما شيئا
 بخلاف ما في الدائرة فان الحكم بها على الحقيقة بوجوب وجودها لا في وقت اخر وذلك لوجودها في كل وقت
 ان يكون ذلك لها يتصور ما يكونه حقا بقوله تعالى في سورة النور في قوله تعالى في سورة النور
 ان يقال الموجود الحق ويتصور على الاكثاء به حتى يتخرج منه الموجود المصدق او يمنع رضاء حقيقة
 الواقعة في الايمان غائبة كانت وظاهرا بل جميع لقوله تعالى في سورة النور في قوله تعالى في سورة النور
 بالظواهر في بطلان الجواب في قوله تعالى في سورة النور في قوله تعالى في سورة النور
 الملاء الا على ما يخلو من ان الاضمار ما يخلو في عالم الخلق والنفق لا يتعلق في عالم الامر
 فافترقوا في الخلق والامر يكون مجتمعا على الحق والعدل بل العقل يتصور مفهوم الوجود وحكمه
 البرهان في مبدأ الوارد في العقل يتخرج منه لذاته هذا المفهوم لكن يمنع ان يرتفع في المقابلة
 اولا المتخرج منه ثم يتخرج منها المصدق لذاته وهذا العقل مفهوم الوجود لا يتخرج منه حكمه بان
 مبدأ مترا غائبة بالذات محترمة غير شبيهة بكنهه الواجب ان متغفلا لزم مغالاة حقيقة فان حقيقة
 الوجود امر بقرينة سلب الموضوع وما بالاشياء عنه لا لا تترد شيئا منها كما عرفت لو تصور كنهه
 موجود في موضوع مع ان حقيقة الوجود لا في موضوع فيقبل حقيقة عما كانت عليه هذا بخلاف
 المقابلة المحورية في موضوعها انما هي باعتبار كونها بالعدل لا في موضوع بل هذا المعنى من حيثها ان
 بها في الخارج وجودها انما هي باعتبار كونها بحيث اذا وجد كانت في موضوع وهذا المعنى لا يتغير
 عنها باعتبار الوجود بل هو من الانطلاق في شيء من موضوعها باعتبار كونها اصلا لا في شيء زائدة

مؤلفه

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

پیش رو

نور

العالم في القصر

مفتی

[illegible]

فمن انما
من انما
من انما
من انما

2

خبر

فمنه خلق كل شيء

[illegible]

از برای طلب
از خداوند

۱۰۵
مجلس اول

جنگ

[illegible]

۲
الاسقف على
اعلاه على
منه على
ما

مكتبة
مجمع
الخط

45.

اعلم اننا انقص

۸

فِي الْجَنَّةِ
وَالْأَسْوَاقِ

الفتاوى
في بيان حجة
الاستدلال

[illegible]

برج

10

[illegible]

والمحمد بن الحسين

المتغير لا يمنع انما هو ضعف الوصف بالخاصة فلا يكتسب الا بالصفة فيكون محالاً في ذاته
المتغير الذات لا يكون الا بالصفة فيتمتع من غير الذات الوصف كانه لا يمتنع عليه ما لا يمتنع

بالنفس

جميع طرق المنقصة اعرض عن هذا السبيل ذلك طريق الدلالة عليه حتى يكون على ما دام عليه السلام بان
 بان هذا الطريق لا يخرج عن الطرق المنقصة فهذا الامام مثله والله عليه الحق في ذلك بان غرضه في الدلالة
 عليه ليس من طريق ان الممكن يحتاج الى موجد وبما القوة يقتضيها ما يخرج به الى الفعل فلهذا منقصة
 بالبيان في البنية وفي ما بيننا ثم ان هذا الاستدلال ما هو من ايات الاقوال ولا ينصركا في تلك
 سطرهم اياتنا في الاقوال وفي انفسهم حتى يبين لهم انه الحق لكن فوق تلك الدلالة طريقا اخرى محصنة
 متيقين واصل الثبوت المحض وهي ما اشر اليه بقوله سبحانه اوله وكيف يرتكبه الله على كل شيء شهيد
 وهذا استدلال من الله على الاشياء وذلك لما بقية ما راوا شيئا الا واد الله ببلية منكم الا استدلالا
 السابق على الجملود من القلة على الغلور ورضا الله وجميع العالمين ولنزع الى شرح الخبر قوله فلم
 يمكن بالثبوت المشددة وقوله في الكثرة ومعلومه بالرفع مخلف على الزيادة والدوران بالفتح
 المحركة في السلك المراد به الحركة المشددة الى الافلاك والمجرى مصدق به معنى الجريان بمعنى به حركة
 الثبوت والكواكب اقل كما ثم ان الاستدلال لا يقتضي عليه نعم وان كان من جهات شتى وكذا الاقوال في كما
 لا يخرج على اولي الهوى لكن سلك الامام عليه السلام في الاول طريقا الاقضية في انشا طريقة التبيين
 لا الاقوال استدلال من حال المادة والصورة على الحق والثاني استدلال من الحركة على الحركة المطلق
 فكذا استنتج في الاول وجو اثنان في من اثنان المقد المنقصة وايضا الاستدلال الاول يدل على افعال
 المطلق والثاني على الثبوت بالحق من الصفة المحضة الثمات لعلنا انما نبر لانه اثنان في فقد
 فرغ عنه الكتب لعقلنا واما وجه الدلالة الاول فلان مراد هذا الزيادة وانقضاءه ونمو الزيادة
 ونمو المنقصة وايضا انقضاء كل عضو يدل ما محله منه ويذوق المصا وامتلاء نتيجة الفعل لا يبرأ
 فان الكين اذ ليس لك من النفس شائكة لاها فاعلمه بافعالها مع انه لا منفعة لها هلك الاموال
 في جسد ما وظهرها وجميع القوى لفاعله في الجسد مخرجة تحت سلطان الفاعل المخلوق وذلك لان

از غنای افغانی

هذه النسخة في علمها بالاشياء من جنيف المص
في امر طلة العسل

بسم الله وبالله والحمد لله والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله فقد رتلت في علمه تعالى بالاشهاد
فوقنا علم ابا الحسين فذكره جوابي ان علمه تعالى انهم المهنون كلهم الممكنة والواجبة في
المتنوع ويجعل بالانبياء على الوجه التام وبالحجرات على الوجه الجزئي وقد خالف في هذا الزماني
فمنهم الله وقد جاء هذا في قوله فافترقوا فافترق الفرق الاولي من الدهرية وبعث الله لانه لا يعلم

جمع

يقع في هذا العالم من القول والمقام فهو مستند ومقول لذلك فاعلم القديم نحن ان بعضهم
 ربه لا لا ونف صانعها بان الله قد علم مني ذلك لا لا علو من قبله كان قد انقلب له سبحانه
 جلاله على محضنا اري ان له الامور الاحسان على الله سبحانه حيث ان الله تعالى عما يقوله
 الفاعلون علو كبير ومن هذا الاصل في مبالاة ذلك الصريح الفاسد الذي به من انما اجمع اصل الملل
 الايمان وهو قول بان العبد ليس له قدر ولا اختيار على افعال بل المؤثر فيها والموجد لها هو الله
 سبحانه فهو الذي جبر عبيده على التكليف والمناجى مع هذا غاية علمها لا لا لا يسل عما يفعل وهم يشكوه
 والتحقق ان علمه سبحانه وتعالى انما يقع للعلو والعلو كما شفعه فعلى اي نحو وقع العلو يكون كما شفعه
 ان الله سبحانه قد علم على هذا النحو ان علمه لا لا لا يبرعلوننا وانما علمه بوقوع المعلو فان كما شفعه
 قالوا ان المعلو بايع تعلم ونحن نقول ان العلم بايع للعلو ونسبنا تحقيقه في نوايا القضاة وانا
 القدر والمساوقة وهو انما كان كماله في ما شفعه ومع ذلك فقد عرفت ان الله عز وجل من اولها انما
 علمه ربك الصادرة باشاء الى الاضيق ابراهيم ان الله لا يهدي القوم الذين هم في القدر ان القدر من
 شر الله تعالى من شر الله عز وجل من حرز الله من روع في حجاب الله مطوى عن خلق الله مخوم بحجاب
 الله سابق في علم الله وضع البصائر عليهم ففهم فوق شهادتهم وبلغ عقولهم لانهم لا ياتون في
 حقيقة الربانية ولا بقدرة الصمدانية ولا بعلية النورانية ولا بقرعة الوحدانية لا من غير اخلاص
 للمعز وجل همة ما بين السماء والارض وعرضه ما بين المشرق والمغرب نحو كليل الدائس كبر الميثا
 والجنا يغلو مرة وبفضل اخرى في فضاء شمس نضج لا ينفق ان يطلع عليها الا الله الواحد الفرد
 من نطلع اليها فقد صاد الله عز وجل في حكمه ونازعة سلطانة وكشف عن سره وسره وباء بفضله
 الله وما ويزجهنم وبليل المضرب فهدا لما بذل على ان تحقيق هذا المقام ما يجيب عن ايضا العقول
 فلا ينفق التفكير فيه كما لا يقول في مكان دقيق يجمع العقل عنه منبسطا بمنزلة الجبر ولكن لا بد لنا
 من الكلام في نوعين من انواع الحديث النوع الاول انما الدلالة ان الله سبحانه قد خلق
 ما كان وما يكون ولحقه في من افعال لا ينفق عما لا يمتنع جديده فهو قد فرغ من الامر منها ما رواه
 علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ما خلق الله العالم فقال
 له اكتب فكتب ما كان وما هو كان في يوم القيمة ورواه ايضا في العبد الرحيم القاصر عن الجليل
 عليه السلام ان ما خلق من نور وانعام وما بطرفه في الله تعالى خلق العالم من شجرة الجنة بهاها
 الخلد ثم في الجنة كن هذا الجند الذي كان اشدها من النخل من القيمة اصنع من اياها قوسه
 هو ان جعل في ركن العرش ثم ختم على القلم فلم ينطق بعد لا ينطق ابدا فهو الكتاب يكون الذي منه
 النسخ كلها وانهم هربا فكيف لا تعرفون معنى الكلام واحكمه فهو الصالح في الكتاب الذين ينسخ من كتاب

في هذا العلم
 في هذا العلم

في هذا العلم
 في هذا العلم

ان من الاصل وهو قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان
 مستندة وكذا رواه العباسي في كتابه طائفة ما رواه انه من طائفة جبريل عليه السلام في قوله تعالى
 عليه السلام في قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان
 يا محمد وبطلان ذلك في ذلك انما هو في قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان
 يا رسول الله في جنتي فقال جبريل له لم ياخبره ومن هذا الجند روي الله اني نسي من نبيانه في قوله تعالى
 لا تألموا لباسا عدا ولا تظلموا مطامع عدا ولا تسلكوا مسالك عدا كما نسي عذري في قوله تعالى
 اجنا الرضا لبا من لا عدا في السواطع عدا لا عدا في السواطع عدا لا عدا في السواطع عدا لا عدا في السواطع عدا
 فاعلم انما هو في قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان
 طرفه من ليلتي الدنيا بالذات من الجبر وهو الذي لا يستقل بالظهور والظهور بالظهور
 القدره وما من شر في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر
 فيها الا انما علمهم سلكوا في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر
 حذره من ذلك كمن عتدى في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر
 اسود الا انما علمهم سلكوا في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر
 جبري القدره ما ينفق في قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان
 قائم فانما انما علمهم سلكوا في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر
 من كل شيء ومن هذا انما علمهم سلكوا في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر
 وانه لربك يقولون بل قولك في قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان
 الاختصاص في قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان
 من سلك من طين الا انما علمهم سلكوا في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر
 المرأة من فيها فضلا الى الرحم وفيها الرحم القدره المسقولة في اصلا الرجال وادام النساء في قوله
 روي الجبر والبقا وفيها الرحم القدره المسقولة في اصلا الرجال وادام النساء في قوله
 واشترط الى اليد انما علمهم سلكوا في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر
 ميثا شفعها او سجدوا جميع شانه فيملا احد فملا صا حبه فيكينا جميع شانه فيملا احد فملا صا حبه فيكينا
 بعفلا من بين عبيده الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر والظهور في الجبر
 ابنا قريش في قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان
 وقبل ان ينفق في قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان
 الله عليه السلام ثم ينفق في قوله تعالى انما افنتكم ما كنتم تعملون وقد اشد طائفة هذا القول بان

في هذا العلم
 في هذا العلم

في هذا العلم

منه
عن علي بن عبد الله

卷

بسم الله الرحمن الرحيم

3

ای غیبت علی

انصاف

بعد الامر على خلاف ذلك فليعلم ان ان تعلم ان هذا ليس من جهة انوار الله على نعمته وانما هو
ولكن يصفه عقولنا وانما سألنا في المادة وملاقيتها القوي لا لعدم يقاض اذ اذكره ويقتله على ما هو عليه في
ذاته فان انارة كانه وشدة نورانية بهر ما قلنا بقوى اذ اذكره على التمام وان كنا نقول سائر الاشياء باقاضه
اشهر ولا يرى ان انوار المحسوس الذي هو اول البصر والاطهار ما هو بغير البصر الى ان يوصف بانوار
مبصرة بالفضل ينبغي ان يكون ما هو مستند من كان اذ اذكره البصر اكرهنا وجدنا الامر على خلاف ذلك
فعلينا ان هذا ليس غفانه ونقصه بل قد كانه في النورية لم يشو بهن الا بصلواته لكل الحاشية اذ اذكره
نصفه فكذلك فاسر كان الحق لا دلالة قوة لغفانه ونقصه عقولنا وضعفها وكل ما هو اذ اذكره
بيننا الحق ان الاشياء التي تكون المعقوبات منها النفس ضعفا ولا نذكرها حق اذ اذكره على ما هو عليه في
انفسها على ضربين ضروب متبع ذلك في حق من بل انما لضعف وجوده وخسة هو مر لا كالمعروف ضرب
مبذل من جهة لكونه على غاية التمام والكمال لا ياتي غير سلفانه اذ هو على الدرجة العليا من الاشياء
القصور من الكمال لكنه قبل انارة العقل على بعض القلوب بغير ما هو في قوله ان نور الله
ولمنا الشدائد برجع عنه كلبه من وهذا ان الضمان كل منها في غاية البعد عن الآخر بحسب الشدة
في الطرف الاصح من سلسلة الوجود المرببة في الكمال والفضل لدرجة الشرف والتميز يكون احدهما
في غاية البناء والكمال والاخر في غاية الخسرة النقص لا ياتي بغيره والمحبوب وما يملوك منها ما هو وضعفا
ببلوا ظهوره ووضوحه فاما يكون مستطاب لا في من اسلم من الجاهلين وهو الذي يغوي قوى البشر
على اذ اذكره والا حاله ببركاته اجسادا ولا توان وسائر الكسب والكمالات لذلك تعذبه الاخرام والا
عليها اسهل من معرفة سائر الاشياء فقد بينت ونحو من ذلك انما جئت كما صلبت في المادة وكانت
هي التي ان صلت جوارها من اجله في ان لا يكون اذ اذكره انما انوار عقولنا امتوء
اذا اذكره بعد من متبع الوجود من قبل صنع ذاتها ومفادتها للمادة لا من قبله كانه في طبيعة وضعفا
رحمة وقد نوره الشاذ وعندها في قربها من كل الاشياء لثابتها وعندها في الاشياء البتة
كناية الجيد عن اذ اذكره من قبل الوريد في قوله تعالى واذا سلك عائش في مرتبة فهو مستح في
حلوا لا على من جهة كانه الاصح والذوق الاذن من جهة ضعفه واطار على الاشياء فهو لثابتها
في دنوه والذوق في علوه والبر بغير المحذور لثابتها بارض السفل لجهل على الله تعالى وكما يستحق
عزها ان كان اذ اذكره نعمته ونفعلنا في النفس فاذا اذكره اذ اذكره في البصر فيقولنا من كل
ما يكون قبل ذلك ومع ذلك لا نذكره في حق اذ اذكره وما نعرفه في حق معرفته في قوة عقولنا وعندها
ير الكمال بل هو ذاء ما ياتي في في الاغراض في غير معرفته وهذا غاية معرفته في العقول
استحق الكمال اذا كانت القوة الاولى متصله بنا لضعفها وكما في ضل من لا من جهة فقد يكون

الامام علي بن ابي طالب

بہارِ نبی

۸

مفتی محمد شفیع صاحب
مفتی محمد شفیع صاحب

لا نظام

لان ذاته كمالها لا يتناول شي والاشكال لا يتقبل ويحتمل ان يكون المعنى من لفظها بالاشياء علمها في اللفظ
 العقل الاطلي قبل كونه في وجودها الحقيق في العالم الحقيقي فلم يزد علمه بيجوده اذ ليس ماله
 بصور او شئ حتى يزداد ذلك فيجب وجوده في الصور حين كانت الصور مطابقة له ولا باضافة الشرائع
 نونية او غيرها حتى يتخصص بوجودها اليه فيجب ان يشاء هو نفس صدرها منقولاً له فكيف
 يزداد علمه بيجوده واما فعله بما قبل كونه كماله بما بعد كونه اذ انه علم وكل علم فكيف يختلف علمه
 والكون في قوله كونه اذ انه علماً متين لا يتبدل وقوله علمه بعد ان خبره قوله كماله لم يكونا في ذاته
 ولا هو من ذاته ولا مقتدا ولا استعانة من ذاته ولا من كماله ولا شرايط كماله في حاله من موهوب
 بما لا يعرف تاوراً وابنه من المورده هو المبدأ والنشوء كانه كماله بالعلم عند غايته في شدة علمه
 في ضيق وعجز والتدبير الكرمثل لشي الذي يتاخر المورده وبانه اني بما بعده في الحق لذاته ونحوه كل
 انما يعني بقوله فقد سلطانه ان يكون فعله سبحانه بطريق اللزوم بان يكون فقال الله عز وجل في ذاته
 المقصد كانه لم ينفصله اذ المورده انما يتقوى شانه باللزوم وكانه غايته لا يطلع بقوله ولا خوف من
 ذوال الخ ان يكون فعله لغايته بقوله اجل مجده اذ اقرض الذي بحسب ذاته في نفسها يكون موقوت
 اللذات في وجودها والذي بمصالح الذوات انما يكون لكمالها لذاته انما مضمرة فونها وكذا لو كان مجسماً
 اخر في كان كونه ذللاً لشي المنة ولا كونه بالنظر في الفاعل على السواء لم يكن له راع يدعو الى ذلك فليس
 هو مصدر الشئ عزلة وعرض ان لم يكن كل فيكون الا في هذا الفاعل الفاعل ان يكون مضمناً على
 غير كانه اولي به من عدم الافاضة ويرجع امر الامر في الاشكال كما تضمن جميع ذلك في شئ شائبة لا يحد
 في الشفاء والاشارة بالجملة عليه نعم ليست كعلمه العقول فالباقين والاشياء الحسية والهيبة فانها
 انما هي مقتضاها واما اودع الله تعالى فيها ما يلزمها اقتداها وما هو اهلها وبذلك الاثار والصور
 سلطاناً شديداً فوقها وكفى بذلك شهيداً حذبت العقل وما يلقى به بالجنون في ان لو جازا يقولون
 الاشياء العقلية يلزم الاشياء الحسية الباري الاول لا يلزم الاشياء العقلية والحسية بل هو مستلزم
 الاشياء ويمكن ان يكون عليه جل مجده كعلمه النفس كمالها انما تفعل نقصاً في ذواتها في شئها بالعلم
 ونحوه فاما من لم يولد لم يكن مضمرة على ما نحن عليه انا من علمها العقل الذي هو موقوتها وهذا في ذلك
 او سطوا حيث في المنة الخ في كتابنا ولو جازا وذلك انما في نفس اسفاد من هذا العالم
 الشئ وعلمنا الطبيعة بعد ان ارغبت عليه فواما ثم قال ان العقل انما هو اعلان القوة المحسنة بطوره
 ولو خفيت قوة النفس لم يظهره بعد وكذا في انما لم يكن البشريته في ليست عليه كماله الطبيعة
 لان قاعها انما يكون الاستعانة في رفع الاضداد وذلك لا يغلب عليها الا مدار ولذا في تلك الطبيعة
 مثل القهر شرها من الطبائع الاخر في عالم الطبيعة هو عالم الاضداد والامداد فكما ان انما في الطبيعة

في الغنم والخيول
والفيل

فمنه ما لا يعلم الا الله

اسناد

[illegible]

معمول

في الفقه على
أصول الحكماء
الشيخ

ایضاً

يحيى

فصل في بيان

४
५
६
७
८
९
१०
११
१२
१३
१४

八

الذي في قلبه

عبدالله بن محمد بن عبد الله

ولایعز

چندین

三

والسكك

وتطويع هذا طوافاً على الرصبة في رعاية الأسكافين

مكتبة

فوقه

۱۰۰

الدين الحقيقي

وفيها من الغلبة
والتقصير

[illegible]

علاء الدين محمد بن

مكتبة

۷۱

[illegible]

१
 २
 ३
 ४
 ५
 ६
 ७
 ८
 ९
 १०
 ११
 १२
 १३
 १४
 १५
 १६
 १७
 १८
 १९
 २०
 २१
 २२
 २३
 २४
 २५
 २६
 २७
 २८
 २९
 ३०
 ३१
 ३२
 ३३
 ३४
 ३५
 ३६
 ३७
 ३८
 ३९
 ४०
 ४१
 ४२
 ४३
 ४४
 ४५
 ४६
 ४७
 ४८
 ४९
 ५०
 ५१
 ५२
 ५३
 ५४
 ५५
 ५६
 ५७
 ५८
 ५९
 ६०
 ६१
 ६२
 ६३
 ६४
 ६५
 ६६
 ६७
 ६८
 ६९
 ७०
 ७१
 ७२
 ७३
 ७४
 ७५
 ७६
 ७७
 ७८
 ७९
 ८०
 ८१
 ८२
 ८३
 ८४
 ८५
 ८६
 ८७
 ८८
 ८९
 ९०
 ९१
 ९२
 ९३
 ९४
 ९५
 ९६
 ९७
 ९८
 ९९
 १००

دہر



